سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض

(٨٢)

# وانهارت الطرقية

تأليف

محمد المنتصر الريسوني

رحمه الله

(١٣٦٠-١٤٢١هـ)

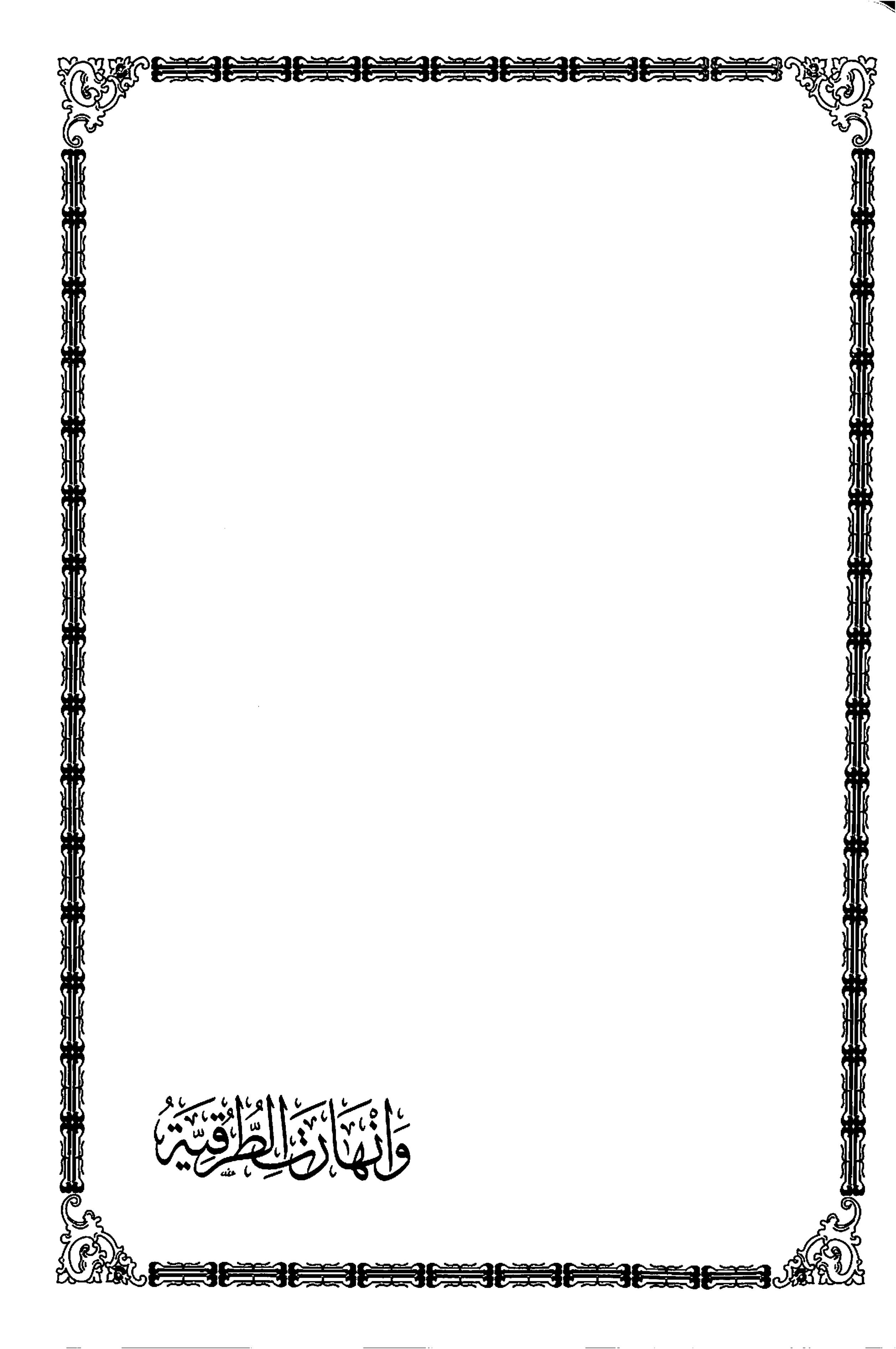
تحقيق

عبد الرحمن بن أحمد الجميزي

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض




وأنهار الطرقية

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ
*فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر*
الريسوني، محمد المنتصر
وانهارت الطرقية./ محمد المنتصر الريسوني. - الرياض، ١٤٣٠هـ
١٥٢ص؛ ١٧×٢٤سم.-(سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ٨٢)
ردمك: ١ - ٠٧ - ٨٠٣٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - العقيدة الإسلامية ٢ - البدع في الإسلام أ. العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٣٠/٥٩٧٧



الطبعة الأولى
ذو القعدة ١٤٣١هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية . الرياض
المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات
هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - ص.ب: ٥١٩٢٩ - الرياض ١١٥٥٣
الفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٢٣٢٢٠٩٥
المدينة النبوية - طريق سلطانة - ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩
مكة المكرمة - الجميزة - الطريق النازل للحرم - ت ٠٢/٥٧٢١٣٧٧

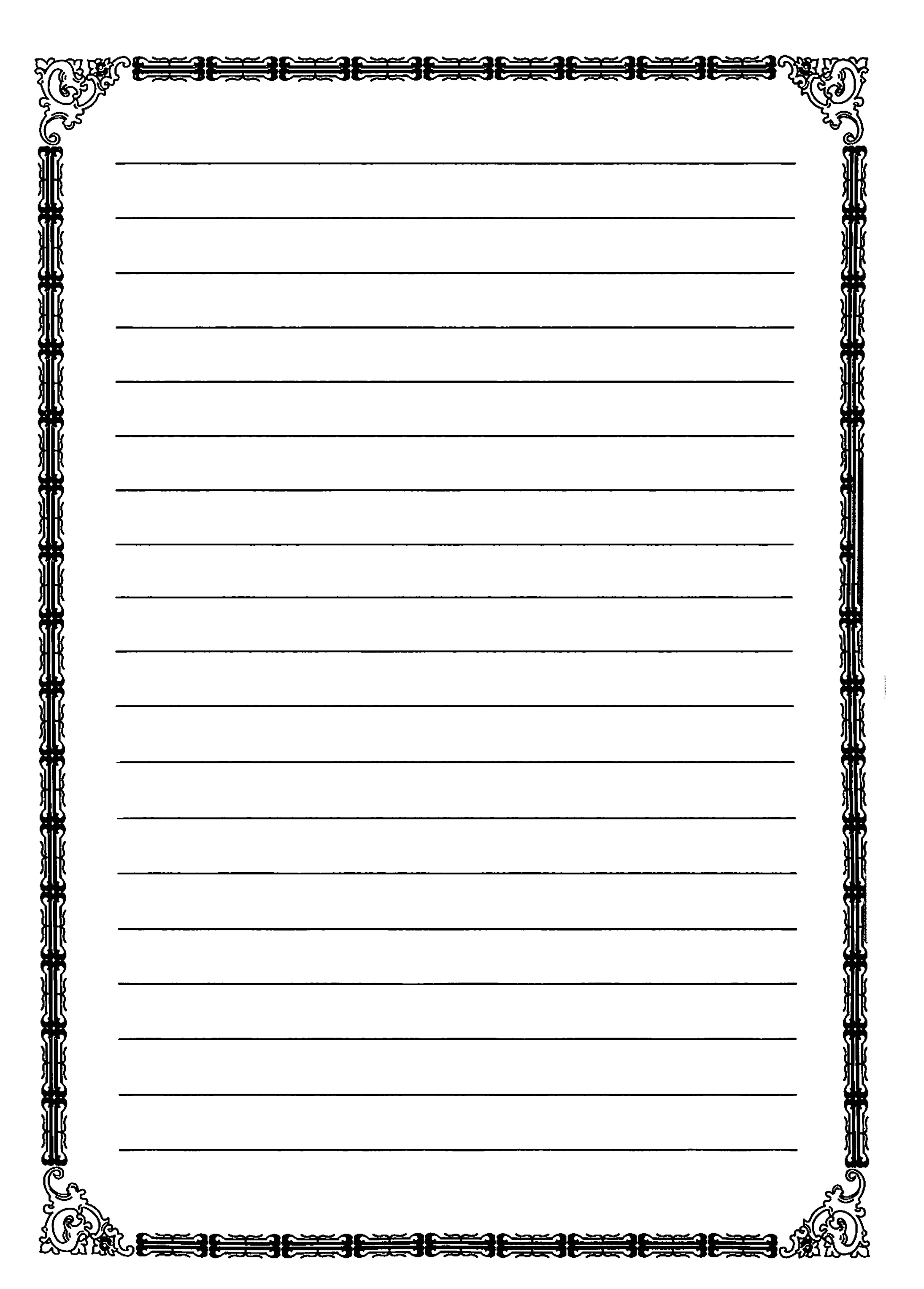
سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٨٢

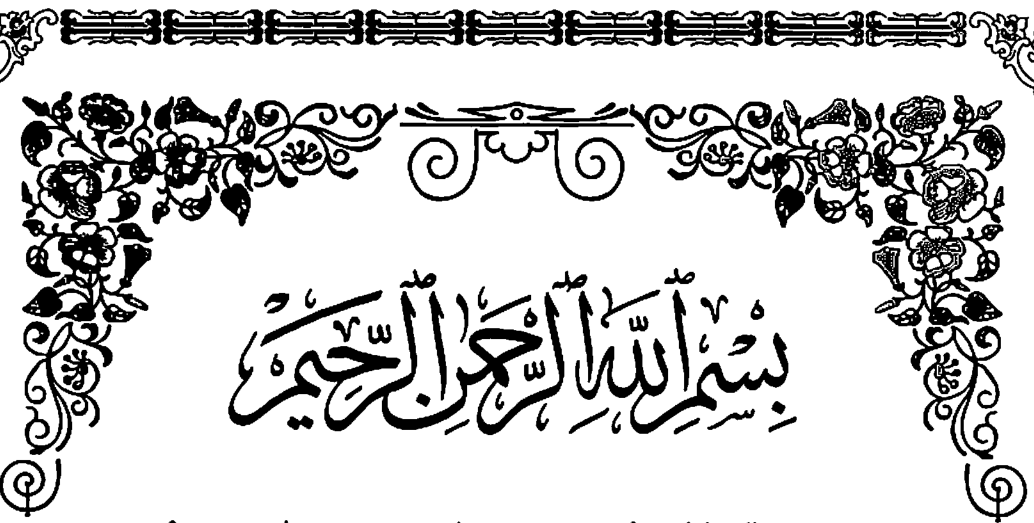
# وانهارت الطرقية

تأليف
محمد المنتصر الريسوني رحمه الله
(١٣٦٠-١٤٢١هـ)

تحقيق
عبد الرحمن بن أحمد الجميزي

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض






# ترجمة الشيخ محمد المنتصر الريسوني


بقلم ابن المؤلف

**قطب محمد المنتصر الريسوني**


* ولد بمدينة تطوان، المغرب عام ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.

* التحق بالمكتب القرآني ودرس على والده علوم اللغة العربية وعلوم الشرع على النظام القديم في حفظ المتون ودراستها، كما درس علم العروض على الفقيه الموثق السيد عبد الرحمٰن الأزمي.

* درس الابتدائي والثانوي بتطوان والجامعي بالرباط.

* له أستاذية في الأدب واللغة من المدرسة العليا للأساتذة، وإجازات في علوم اللغة والشرع على النظام القديم، ومنها إجازة العلامة عبد الله كنون، وإجازة الفقيه الأصولي أحمد بنتاويت.

* زاول التدريس بالتعليم الثانوي أستاذاً للغة العربية وعلوم الدين سنوات طويلة، ثم عمل مرشداً تربوياً وعضواً للجنة التأليف المدرسي بوزارة التعليم، وتقديراً لجهوده العلمية منحته رخصة التفرغ للبحث العلمي.

* أصدر مجلة (النصر) عام ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م، وتولى رئاسة تحرير صحيفة (النور) الإسلامية.

* أسهم في عدة لقاءات ومؤتمرات محكمة داخل المغرب وخارجه، منها:

١ ـ مؤتمر الإعلام الإسلامي بجاكرتا، أندونيسيا ١٩٨٠م.

٢ ـ ندوة الأدب الإسلامي بكلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٥م.

٣ ـ ندوة: (جوانب من الأدب في المغرب الأقصى)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة ١٩٨٤م.

٤ ـ ندوة (الحديث والمحدثون في سبتة)، كلية أصول الدين، جامعة القرويين، تطوان ١٩٩٤م.

٥ ـ ندوة (تيارات الفكر في المغرب والأندلس، الروافد والمعطيات)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ١٩٩٣م.

* صنفت عن شعره دراسات جامعية بالمغرب، نذكر منها:

١ ـ الهجرة في ديوان: (مراكب العشق في مرافئ الهجرة) للشاعر محمد المنتصر الريسوني، بحث إجازة أعده سعيد بتيس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ١٤١٥هـ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٤م ـ ١٩٩٥م.

٢ ـ التجربة الشعرية عند الأستاذ محمد المنتصر الريسوني، بحث إجازة أعده الطالب عمر أقشار، كلية الآداب والعلوم

الإنسانية، تطوان ١٤٠٧هـ ـ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م ـ ١٩٨٨م.

٣ ـ الدلالة الاجتماعية في شعر محمد المنتصر الريسوني (دراسة في التجربة وإطارها الفني)، بحث إجازة أعدته الطالبة نبيلة علوش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان ١٤١٥هـ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٤م ـ ١٩٩٥م.

٤ ـ دراسة في شعر محمد المنتصر الريسوني، بحث إجازة أعده الباز مولود، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧م.

٥ ـ قضايا الجهاد الإسلامي في شعر محمد المنتصر الريسوني، بحث إجازة أعده محمد الهيشو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ١٤١٥ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥م.

كما تهيأ عنه دراسات بالشرق من قبل بعض الباحثين من كلية اللغة العربية بالأزهر، بالإضافة إلى ما كتب من دراسات في المجلات والصحف المغربية والمشرقية.

يعد أحد أقطاب السلفية المعاصرة بالمغرب، وخاض لأجل ترسيخ مبادئها وقيمها معارك علمية ضد الطرقية وأهلها، مما أثمر عن رسالتين ماتعتين هما: (لا حلق للذكر البدعي في الإسلام) و(انهارت الطرقية)، ثم شحذ فكره وقلمه لمقارعة الممارسات البدعية الشوهاء التي غزت مجتمعنا الإسلامي وجنت على عقيدته ودينه، وكتابه (وكل بدعة ضلالة) قاموس حي لبدع عصره وضلالات مجتمعه في العقائد والعبادات والمعاملات،

ولم يسلم أهل التقليد من متابعات قلمه المجاهد الصادق، إذ عني بفضح مخالفات المالكية للسنة في مجال العبادة، وأفرد لذلك كتاباً مستقلاً بعنوان: (ما خالفت فيه المالكية السنة في العبادة خاصة) لكن الموت اخترم المؤلف قبل أن يتم عمله هذا، وهو كتاب جليل في موضوعه، فريد في بابه.

* يعدّ رائد الأدب الإسلامي وعميده في المغرب بلا منازع، إذ كان صدور ديوانه الشعري: (على درب الله) فاتحة أدبية مباركة أعقبها غيث نافع وخصب مُجْدٍ.

* كان عضواً عاملاً في رابطة علماء المغرب، واتحاد كُتَّاب المغرب، ورابطة الأدب الإسلامي العالمية، وجمعية البعث الإسلامي.

* عين سنة ١٤١٠هـ من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عضواً في لجنة الإفتاء التي رافقت بعثة الحج، كما اضطلع بمهمة الاستشارة الثقافية بهيئات ثقافية وتعليمية.

* شهد له عصريوه من العلماء والأدباء بالكفاءة العلمية والمهارة الأدبية، ومما جاء في بعض الشهادات:

١ ـ قال العلامة المتفنّن محمد أبو خبزة الحسيني: (وما أحسب أنني رأيت ـ وعلى الأقل في المغرب العربي ـ من يشارك في أبحاث الحديث النبوي والفقه المقارن ومحاربة البدع على المنهج السلفي الصميم، إلى جانب قرض الشعر وتحبير قصائد هادفة في الأدب الإسلامي الرفيع الرامي إلى تقويم ما يجري في

عالمنا الإسلامي من تيارات الانحراف والتغريب في شتى مجالات الحياة، سوى الأخ الراحل طيب الله ثراه) (ضمن أعمال ندوة خاصة لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني).

٢ ـ قال العالم الأديب الأستاذ الدكتور حسن الوراكلي عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى: (لم يرزأ بالراحل الغالي أهله وولده وصحبه فحسب، بل رزئت به، من قبل ومن بعد، علوم الشرع: أصولها والفروع، ومعارف العربية: إفراداً وجمعاً) (قد كنت أوثر أن تقول رثائي، عدد خاص من صحيفة (النور) لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني).

٣ ـ قال الأستاذ الدكتور محمد بن سعد الشويعر رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية السعودية: (فرحم الله الشيخ محمد المنتصر رحمة واسعة، فلقد عرفته كاتباً أستمتع بقراءة ما يكتب في صحيفة (النور) من آراء فقهية، وانتقادات رصينة لمن يتجاوز الأمر الشرعي فهماً أو تأويلاً أو إفتاء، كما عرفه بذلك القراء المتابعون لما يسجل قلمه حيث يحرص رَحِمَهُ ٱللَّهُ على عدم الخوض في المسائل الفقهية إلا عن علم ودراية، ويدعم رأيه بالدليل الذي لا يقبل الشك من النبع الصافي... ولا شك أن رحيله عن الساحة الفكرية والدعوية خسارة، نرجو الله أن يجعل من عمله الأثر بالنفوس والقدوة في إزالة المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة) (الموت حق، صحيفة النور، عدد خاص لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني).

* نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة بالتعاون مع

المكتب الإقليمي لرابطة الأدب الإسلامي العالمية يوماً دراسياً (١٦ ذي الحجة ١٤٢١هـ مارس ٢٠٠١م) لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني، وقد تناول الأساتذة الباحثون جوانب مختلفة من شخصية المكَرَّم، وركزت المداخلات على المناحي العلمية والأدبية واللغوية والإبداعية في نتاجه المنشور.

* خصصت صحيفة (النور) الإسلامية المغربية عدداً خاصاً لتكريم الأستاذ محمد المنتصر الريسوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذلك في عددها ٤١٦، السنة ٢٧، شعبان ١٤٢١هـ نوفمبر ٢٠٠٠م.

* نعته الصحافة المغربية والمشرقية منوهة بجهوده الحثيثة في خدمة العلم والأدب وفي طليعتها: صحيفة (العلم) وصحيفة (التجديد) ومجلة (المشكاة) بالمغرب، وصحيفة (البلاد) وصحيفة (الندوة) بالسعودية، ومجلة (المجتمع) بالكويت.

* ترجم له في:

١ ـ الأدباء المغاربة المعاصرون (دراسة بيبلوغرافية إحصائية)، عبد السلام التازي، منشورات الجامعة، الدار البيضاء، ١٩٨٣م، ص٨٢.

٢ ـ دليل الشعراء المغاربة، عبد الواحد المعروفي، مطبعة تانسفيت، ط١، ١٩٩٥م، ١/١١١ ـ ١١٢.

٣ ـ دليل اتحاد كُتَّاب المغرب، حسن الوزاني، منشورات اتحاد كُتَّاب المغرب، ط١، ١٩٩٣م، ص١٩٨.

٤ ـ شعراء الدعوة الإسلامية في العصر الحديث، أحمد عبد اللطيف الجدع وحسين أدهم جرار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ٨/١٠٧ ـ ١٢٥.

٥ ـ من الشعر الإسلامي الحديث (مختارات من شعراء الرابطة)، دار البشير، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص١٨٩ ـ ٢٠٠.

٦ ـ معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين، ط١، ١٩٩٥م، ٥/٢٨٨ ـ ٢٨٩.

٧ ـ معجم الأدباء الإسلاميين، إعداد أحمد الجدع، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٩م، ٣/١١٤١.

* نشر أبحاثه ودراساته في مجلات علمية محكمة داخل المغرب وخارجه.

* له إنتاج علمي غزير ما بين المطبوع والمخطوط:

١ ـ المطبوع:

أ ـ لا حلق للذكر البدعي في الإسلام، مطبعة النور، ١٤٠٣هـ.

ب ـ وانهارت الطرقية، مطبعة النور، ١٤٠٤هـ.

جـ ـ وكل بدعة ضلالة، مطبعة النور، ١٤٠٨هـ.

د ـ التجيبي المحدث السبتي بين الرواية والدراية، مطبعة النور، ١٤١١هـ، وغير ذلك.

**٢ ـ المخطوط:**

أ ـ مباحث أصولية وحديثية في مواجهة الفكر البدعي.

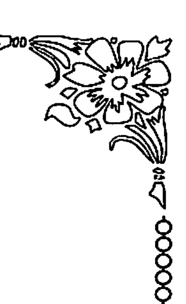
ب ـ الإسلام والأضرحية.

جـ ـ الاستشراق وقضايا الإسلام.

د ـ نشأة البدعة والتأليف فيها.

هـ ـ الاستشراق مخطط وهدف، وغيرها كثير.





# مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

**أما بعد**؛ فإن خير الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار[١].

---

(١) هذه هي خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه، وقد وردت عن =

فإن الصوفية داءٌ وبيل، وشر مستطيل، ينخر في جسد الأمة الإسلامية، وهي في جملتها بدعة من البدع ومحدثة من محدثات الأمور التي جاء التحذير منها على لسان المعصوم ﷺ؛ فقد وصف النبي ﷺ البدع والمحدثات في الحديث الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٦٧) من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**أَمَّا بَعْدُ، فإن خَيْرَ الحديث كِتَابُ اللَّهِ، وخَيْرُ الهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وزاد أبو داود (٤٦٠٧) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: «**فإن كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». وقد صححه الألباني رحمه الله في «صحيح سنن أبي داود».

فكل ما كان على غير هدي النبي ﷺ فهو مُحْدَثٌ، وإذا صار محدثاً فهو بدعةٌ، وإذا صار بدعةٌ فهو ضلالةٌ، وإذا صار ضلالة فهو في النار.

والبدعة من أعظم محبطات الأعمال، ومن تعريفاتها: ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقال في «الاستقامة» (١/ ٥): «البدعة هي الدين الذي لم يأمر الله به ورسوله، فمن دان ديناً لم يأمر الله ورسوله به فهو مبتدع بذلك، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]».

= عدة من الصحابة، منهم ابن مسعود رضي الله عنه، أخرج حديثه النسائي في «سننه» (١٤٠٤)؛ وأحمد (١/ ٣٩٢ رقم ٣٧٢٠ و٣٧٢١) وغيرهم؛ وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي». ومنهم: جابر بن عبد الله، وابن عباس، ونبيط بن شريط، وغيرهم رضي الله عنهم، **انظر**: رواياتهم والكلام عليها في رسالة «خطبة الحاجة» للألباني.

وأخبر النبي ﷺ أن كل عمل ليس على هديه فهو مردود على صاحبه كأنه لم يعمله، كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**من أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هذا ما ليس منه فَهُوَ رَدٌّ**»، وفي لفظ لمسلم: «**من عَمِلَ عَمَلاً ليس عليه أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

ولا يدخل في كلامنا هذا: أمور الدنيا؛ لقول النبي ﷺ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»، رواه مسلم (٢٣٦٣).

ولا يدخل في كلامنا أيضاً: البدعة بالمعنى اللغوي، كما قال عمر رضي الله عنه: «**نِعْمَ الْبِدْعَةُ هذه**»، رواه البخاري (٢٠١٠).

وقد هيّأ الله رجالاً قاموا ـ وما زالوا يقومون ـ بواجب النصح والتحذير من البدعة والمبتدعين، وعلى رأس هذه البدع: الطرق الصوفية.

ومن هؤلاء الرجال في هذا الزمن: الشيخ محمد المنتصر الريسوني، المولود سنة ١٣٦٠هـ، والمتوفى سنة ١٤٢١هـ، من علماء المغرب العربي، فقام بنحر ودحر البدعة والتصوف والطرقية في بلاده، وكتب الله لكتبه القبول، فنسأل الله أن يثيبه خيراً جزاء ما قدم للإسلام والمسلمين.

فله من الكتب: «الإسلام والأضرحية» و«لا حلق للذكر البدعي في الإسلام» و«وكل بدعة ضلالة» وغيرها من الكتب النافعة.

وكان أول كتاب صدر للشيخ في المملكة هو: «وكل بدعة ضلالة»

نشرته دار المنهاج بالرياض سنة ١٤٢٥هـ بتحقيقي ولله الحمد والمنة. ففيه كلام عن البدع عموماً وبعض بدع الصوفية خصوصاً، وكتب الله لهذا الكتاب القبول ووقع موقعاً حسناً عند الناس فالحمد لله على توفيقه.

استمر الشيخ ينافح عن الدين الخالص النقي من الشوائب والبدع؛ فكتب كتاب «**لا حلق للذكر البدعي في الإسلام**» ردّاً على أحد متصوفة المغرب يدعى محمد حبيب التجكاني في كتاب له سماه: «حلق الذكر في الإسلام» ذهب فيه إلى جواز بل استحباب حلق الذكر بصورتها المعروفة عند الصوفية، وأورد فيه ما أسماه أدلة ونقولات وغير ذلك.

فانبرى له الشيخ محمد الريسوني وفنّد أدلته، وبين بطلان الاحتجاج بها على طريقة أهل العلم.

وبعد مدة طبع هذا الصوفي الكتاب مرة أخرى ولكن مع تغيير اسمه؛ فبعد أن كان اسمه: «حلق الذكر في الإسلام» سماه: «الذكر في الإسلام»، وهذا من باب التدليس والتمويه على الناس، وزاد فيه كثيراً، ورد هو على كلام الشيخ محمد الريسوني، ولكن رده لم يكن علمياً، بل على طريقة أهل البدع الذين لا يعرفون إلا الشتم والنبز بالألقاب، وهم خواء من العلم والحجج والبراهين، بالرغم من أنه ـ أي: ذاك الصوفي ـ يعمل أستاذاً للشريعة في إحدى جامعات المغرب. **وهذا كما قال ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٣١) حاكياً عن غيره:**

**دعوى إذا حقّقتَها أَلْفَيْتَها ألقابَ زورٍ لُفِّقَت بِمحالِ**

فانبرى له الشيخ محمد الريسوني مرة أخرى في كتابنا هذا: «**وانهارت الطرقية**» رادّاً عليه ومستنفراً للدفاع عن سنة النبي ﷺ.

وقد ذكر الشيخ محمد الريسوني سبب تسمية كتابه بهذا الاسم: «**وانهارت الطرقية**» فقال في (ص١١٣):

«تلك هي صولاتنا في مواجهة الفكر الطرقي الخرافي، خرجنا منها ـ والحمد لله ـ منتصرين، بعد أن أذقناه الأمرّين، فولّت الطرقية نتيجة ذلك الأدبار، ورجعت القهقرى، وعادت بخفي حنين، فارة بنفسها، تندب حظها، مطلقة ساقيها للريح، فزعة وجلة، تود أن تنجو بجلدها، بيد أن جند الحق أمامها، والبحر من ورائها، فأحاطت بها القارعة من كل ناحية، فصار البيان عندها فهفهة، والحديث غمغمة، والكلام تمتمة، وغمرها الانهيار فضعضعها ونخر منها الحشا؛ لذلك أطلقت على كتابي: «**وانهارت الطرقية**»».

وقد منّ الله عليّ وقمت بخدمة الكتاب الأول: «**لا حلق للذكر البدعي في الإسلام**»، فها أنا أقدم للقراء الكرام الكتاب الثاني: «**وانهارت الطرقية**»، راجياً من الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وموجباً لرضوانه العظيم، لي وللمؤلف رحمه الله تعالى.

## منهج المؤلف في كتابه:

منهج المؤلف في هذا الكتاب هو نفس منهجه في كتابه السابق؛

فيبدأ باستعراض ما ذكره الصوفي محمد حبيب التجكاني، وما رد به هو عليه، ثم يبدأ هو بالرد على هذا الرد، ويبين ما فيه من عوار، وهكذا مشى المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ مع هذا الصوفي فصلاً فصلاً، يبين انهياره فيه، ويعني بانهياره: أنه لم يجد ما يقوله من أدلة علمية، ولم يزد على تكرار ما سبق وأن أورده في الطبعة الأولى للكتاب مع بعض التعديلات الشكلية والحواشي.

وقد اشتمل هذا الرد على جوانب حديثية وفقهية وأصولية ولغوية، وقد أخذ الجانب اللغوي والبلاغي قدراً لا بأس به من الكتاب، بيَّن جهل ذاك الصوفي بأبجديات البحث العلمي وطرق كتابته وبتخريج الأحاديث، والمراجع، وحتى بعلامات الترقيم التي توضع بين الجمل والكلمات.

وختم المؤلف كتابه بقصيدة عارض بها قصيدة أوردها ذاك الصوفي عن أحد الشعراء ـ زعم ـ في مدح حلق الذكر الصوفي البدعي.

## عملي في هذا الكتاب:

١ ـ ضبطتُ نص الكتاب.

٢ ـ قمت بتخريج الأحاديث والآثار التي لم يخرجها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ ـ بالنسبة للكتب الستة أذكر رقم الحديث فقط طلباً للاختصار، أما الكتب غير المرقمة فأذكر رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

٤ ـ قمت بمقابلة نصوص الأحاديث والآثار والنقول عن أهل العلم على أصولها، لاستدراك السقط والتصحيف وغير ذلك، وأصلحت ما وجدته من ذلك دون الإشارة خشية إكثار المعكوفات والحواشي.

٥ ـ اختصرت ما أمكن في التخريج حيث أن طبيعة الكتاب لا تقتضي التوسّع، فاقتصرت على ما تحصل به الفائدة.

٦ ـ ذكرت أحكام الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأحاديث طلباً للاختصار، ومن أراد التوسع فليرجع إلى الكتب المطولة.

٧ ـ حواشي المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبقيتها كما هي ووضعت أمامها: «ريسوني»، وكذا عزو الآيات من عمل المؤلف رحمه الله تعالى.

٨ ـ ما كان بين معكوفين فهو من تصويبي حسب الاجتهاد.

٩ ـ علّقت على المواضع التي تحتاج إلى تعليق، ونقلت ما رأيته مناسباً ومفيداً للقارئ من أقوال أهل العلم فيما يتعلق بكل فقرة، وأرجو أن أكون قد وُفِّقت في ذلك.

١٠ ـ صنعت فهرساً للآيات وآخر للأحاديث والآثار.

١١ ـ ترجمت لكثير من الأعلام المذكورين بالكتاب.

وأخيراً فهذا جهد المقلّ، أعرضه على القرّاء الكرام، راجياً الله أن يجعله خالصاً صواباً، وأن ينفع به أمة محمد ﷺ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده بفضله ومنته، وما كان فيه من خطأٍ فمني ومن الشيطان.

«ومأمولي من الناظر فيه، أن ينظر بالإنصاف، ويترك جانب الطعن والاعتساف، فإن رأى حسناً يشكر سعي زائره، ويعترف بفضل عاثره، أو خللاً يصلحه أداء حق الأخوّة في الدين، فإن الإنسان غير معصوم عن زلل مبين.

**فإن تجد عيباً فَسُدَّ الخَلَلا     فَجَلَّ من لا عيْبَ فيه وعَلا»**[1]

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

**وكتب**
**عبد الرحمن بن أحمد الجميزي**
**مدينة النبي ﷺ**
**١٧ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ**



(١) «عمدة القاري»، للعيني (١/ ٤).




# وأنهار الطرقية

تأليف

محمد المنتصر الريسوني رحمه الله

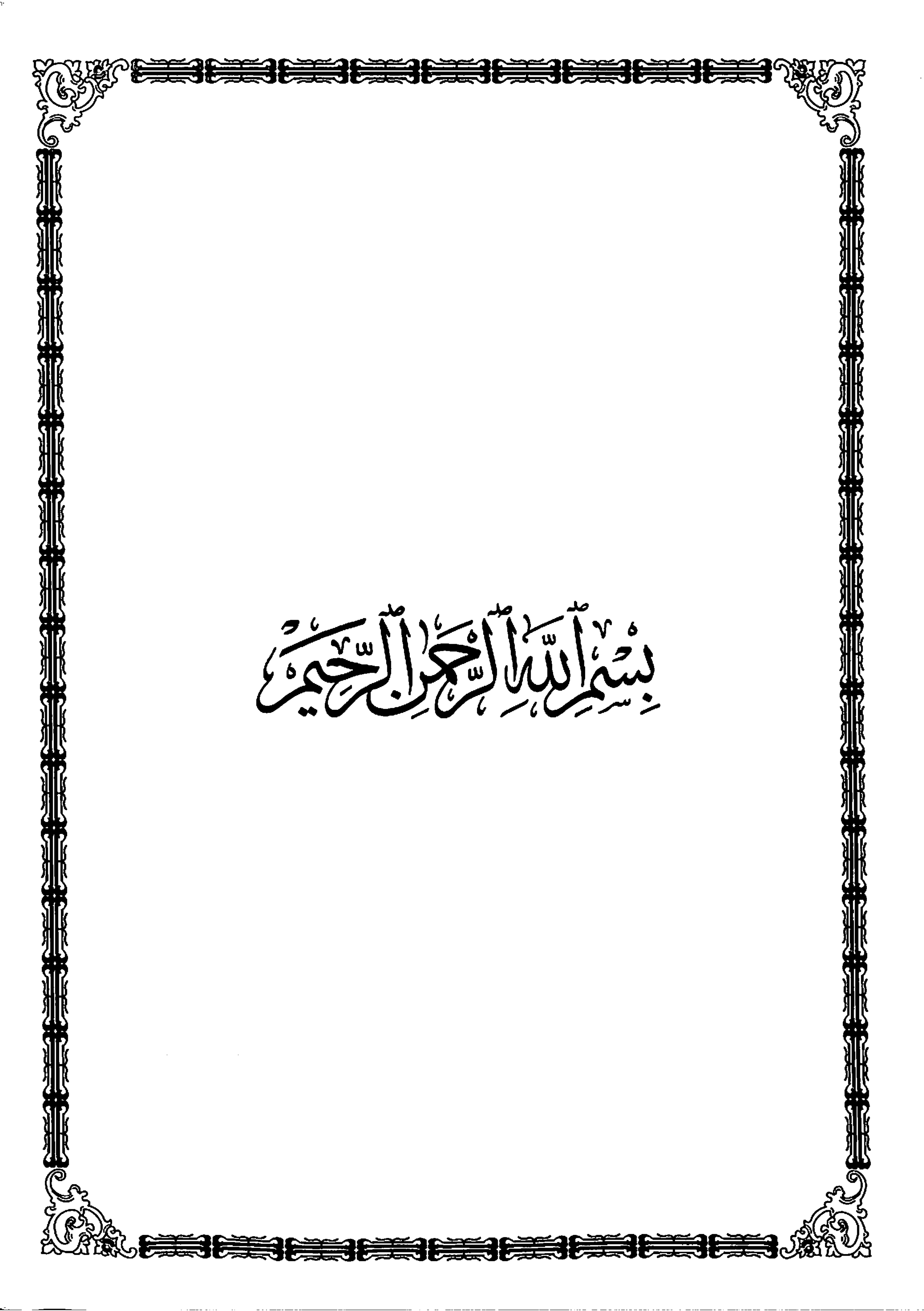
(١٣٦٠-١٤٢١هـ)

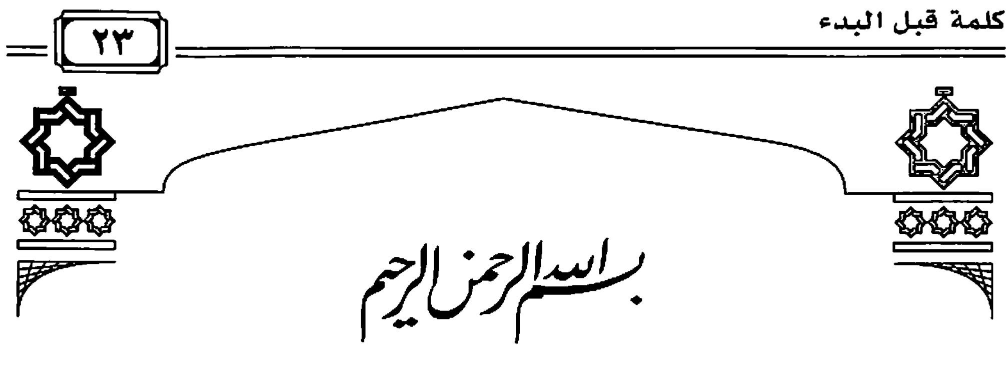
تحقيق

عبد الرحمن بن أحمد الجميزي

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض


بسم الله الرحمن الرحيم




# كلمة قبل البدء

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

**أما بعد؛** فإن خير الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار[١].

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٦٧) من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: =

صدر كتابي «لا حِلَقَ للذِّكْرِ البدعي في الإسلام» جواباً على كتاب يتألف من ثلاث عشرة صفحة، مكتوب على الآلة الكاتبة لأستاذ الشريعة الإسلامية بكلية أصول الدين بتطوان اسمه: محمد الحبيب التجكاني، يُدْعى: «حلق الذِّكْرِ في الإسلام» وذلك منذ عام وأشهر.

وقد ارتقبت خلال هذه المدة من الزمن ردَّ «المؤلف» لعلمي بأن الفكر الطُّرُقي الخرافي لا يمكن أن تهدأ ثائرتُهُ بعد أن أذقتُه الأمرَّيْن بالحجة التي ما بعدها حجة إلا التمادي في الباطل، ولعلمي بأن هذا الفكر لا بد وأنه متعلّق بأوهى الأسباب للذَّوْدِ عن نفسه ليظهر أمام الناس في صورة القوي كما يُصوِّر له الغرور، والحقيقة أنه منخور متآكل متداعٍ منهار.

بَيْد أن هذه السكتة جعلتني أفتحُ نافذة من حوار مع نفسي قائلاً: لعل «المؤلف» رجع عن عصبيته البدعية، وفاء إلى رحاب السنة وكان يأتيني الجواب في الحال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦].

ولفت نظري كتابٌ معروض للبيع تحت عنوان «الذِّكر في الإسلام» «لأستاذ الشريعة» السالف الذكر، كما هو مثبت في الكتاب حرصاً من «المؤلف» على هذه التحلية من أن تضيع؛ لأنها بالنسبة

---

= «أمَّا بَعْدُ، فإن خَير الحديث كتابُ اللّهِ، وخَيرُ الهُدى هُدى مُحمدٍ، وشرُّ الأُمورِ مُحدَثاتُها، وكلُّ بِدعةٍ ضلالةٌ». واللفظ الذي أورده المصنف لفظ النسائي (١٥٧٨)، وقد صححه الألباني في «صحيح سنن النسائي».

إليه جواز مرور، ولا يعلم أن العمل العلمي هو الذي يفرض نفسه، لا اللقب الذي أصبح اليوم بضاعة مزجاة في سوق اختلت موازينها بشهادة الواقع وشهادة أصحاب هذا الشأن. ولا نحتاج إلى سَوْق الأدلة على ذلك فالحوار لا يزال مسترسلاً ومن خلاله ستتضح الأمور، ويعلم الناس بالبرهان ـ لا بالشتم كما فعل أستاذ الشريعة ـ بعض من تضمّهم رحاب الجامعة، مع الأسف الشديد.

**أقول**: لفت نظري كتاب معروض للبيع تحت عنوان «الذكر في الإسلام» فاقتنيته وقرأته في الحال، ثم وضعت موازنة بينه وبين «طبعته الأولى» «حلق الذكر في الإسلام» فلم أجد فروقاً بينهما تستحق الذكر أبداً.

فالكتاب الأول المكتوب على الآلة الكاتبة يتألف، كما سبق، من ثلاث عشرة صفحة، والكتاب الثاني يتألف من اثنتين وخمسين صفحة، ومع ذلك، فالفروق ـ كما قلت سالفاً ـ ليست لها أهمية، بالجزم، إنه طبعة ثانية ليس غير.

إذاً فما هي الزيادات التي تفضّل بإضافتها «أستاذ الشريعة الجامعي» إنها زيادات تتحدّد في إضافة عبارة مثلاً ثم بعض التعليقات تحمل شحنة من الشتائم وصلت حد التكفير، بالإضافة إلى ملاحق من (ص٣٧) إلى (ص٤٩) تتألف من ملحقين يحتويان على فتويين للسيوطي من كتابه «الحاوي» المليئ بالخرافات، مع احترامنا لعلم الحافظ السيوطي ونياته الحسنة، وملحق يحتوي فتوى لابن حجر الهيتمي.

ويختم ذلك كله بقصيدة مهزلة وقد سماها «أستاذ الشريعة الجامعي»: «الرائعة» وهي تحية من أحد «العلماء السنيين»، لم يذكر اسمه تواضعاً، والحقيقة أنه لم يذكر اسمه خوفاً من أن يفضح نفسه بالسخافة التي أفرزتها الشاعرية المريضة؛ إذ ليس هذا محل تواضع، وكان من الواجب أن نعرف اسم «شاعر الإسلام الملتزم» كما سمّاه «أستاذ الشريعة».

**أقول**: يختم ذلك كله بمهزلة سماها: «الرائعة» هي تحية تشكّل قصيدة أو قل: منظومة؛ لأنها في الحقيقة لا ترقى إلى مستوى شعر الفقهاء، فما بالك بشعر الشعراء.

تلك هي الفروق بين الطبعتين، لذلك استغربت بعد أن وازنتُ بينهما، إذ كيف يصدر الكتاب بهذه الصورة المُزْرِية بعد سكتة استغرقت عاماً وأشهراً؟ كان من البدهي خلال هذه الفترة الطويلة أن يتريث «أستاذ الشريعة»، ويتأنَّى قبل إبداء أي رأي أو إضافة أي شيء أو شحن طائفة من الشتائم تغطية للعجز العلمي الذي يسود الكتاب كما سنعرف بعد قليل.

وما دام «أستاذ الشريعة» قد سمّاني: أستاذ اللغة العربية وقال: إنني «لا أميز بين منهجية تدريس الإنشاء بأقسام الثانوي ومنهجية البحث العلمي»(١).

وما دام قد أثار ما يسمى بقضية «أهل الاختصاص» ويقصد بذلك

(١) (ص٣١) (ريسوني).

أن تناول مثل هذه الموضوعات تتطلب الاختصاص، ما دام «أستاذ الشريعة» تحدث عن ذلك فإنني أريد أُنهي هذه الكلمة قبل الشروع في تفنيد بهتان الكتاب، ببيان أن أستاذ اللغة العربية ينبهه إلى مزالق لغوية يقع فيها الكثير من الناس اليوم نظراً لجهلهم باللغة، مع العلم أن «أستاذ الشريعة» كان معلّماً للعربية في الابتدائي. ثم أستاذاً لها بعد ذلك في الثانوي، من ذلك قوله: «يبرّر كتابتي»(١) وهذا غلط شائع؛ فليس هناك «يبرّر» بمعنى «ذكر الأسباب لإباحة الشيء»، ويمكن استعمال بدله: «يسوّغ» فنقول: «يسوغ كتابتي» وهو من «ساغ يسوغ الشراب: سَهُل مشربه»، وكذلك «أساغ» الرباعي(٢).

ومن ذلك قوله: «ثم يطلبون من الإسلام أن يؤشّر على مبدئهم»(٣) وهذا غلط شائع أيضاً؛ فليس هناك «يؤشر»؛ لأن «أشَّر» في اللغة يعني «حدد أطراف الأسنان»(٤) **والصواب هو**: التوقيع، الذي تعورف عليه في وضع الإنسان اسمه في ذيل ما يكتبه، وليستشر في ذلك معاجم اللغة المعتمدة.

وإذا شئت أن أزودك بأمثال هذا فأنا على استعداد، أما ما يتعلق بقضية «أهل الاختصاص» فإنني أستطيع أن أقرر لـ«أستاذ الشريعة» وبكل اطمئنان ـ وهذا ليس من الأنانية ولا من الغرور

---

(١) (ص٣) (ريسوني).

(٢) **انظر**: «المصباح المنير» (ص٤٦) و(ص٢٤٣). «ب رر» و«س وغ».

(٣) (ص٢٨) (ريسوني).

(٤) **انظر**: «لسان العرب» (٥/ ٢٨٤) و«المصباح المنير» (ص٥٤٢).

وإنما هو من باب إنصاف ذوي الاختصاص الحقيقيين ـ أن قلم صاحب هذا الرد قلمٌ محنكٌ، له في مَيْدَان الكتابة ربع قرن من الزمن وأكثر، ارتاد خلاله صاحبه آفاقاً متعددة، ورضع منذ نعومة الأظفار علوم الشريعة وعلوم العربية تلقيناً ومعايشة في الإصباح والآصال، ثم إكباباً متواصلاً اكتسب خلاله دُرْبَةً وتجربةً، ثم بعد ذلك تدريساً وبحثاً وتنقيباً ودراسةً، ولا زال إلى الآن وإلى أن يشاء الله تعالى، فمن يكون صاحب الاختصاص إذاً؟ أهذا الذي يتوافر على هذه المزايا أم الذي حمل أخيراً القلم؟ الأمر الذي يجعله ـ أي: القلم ـ يعاني العناء في التعبير، والنَّصَبَ في البيان، ويقع في المزالق اللُّغوية، أم الذي أخذ الشريعة في مدة وجيزة جداً بدار الحديث، لا تُسْمن ولا تغني من جوع، لا تقيم الأَوْدَ ولا تُقَوِّمُ المُعْوَجَّ، قلمي هذا يا «أستاذ الشريعة» لن يهادن الطرقية ما دامت في أعماقه أنفاسٌ تتردد، فقد سَخَّرتُه لدحض مفترياتها، وبالمناسبة أذكر أنني توصلت أخيراً بدعوة كريمة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بـ«وجدة» للإسهام في ندوة تحت عنوان «جوانب من الأدب في المغرب الأقصى»، فلبيت الدعوة، واخترت أن يكون الموضوع كذلك حول العقيدة وهو «آفاق الدعوة السلفية في الشعر المغربي الحديث».

هذا القلم لن يهادن الطرقية ما دامت تحاول بشتى الوسائل أن تُفْسِد عقيدة الأمة وما دام أنصارها يذودون عنها.

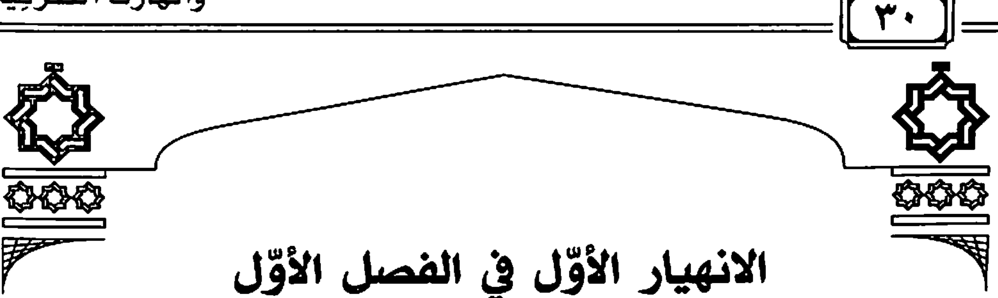
إنه بالمرصاد يستمد من الله تعالى العون ناشراً راية التوحيد،

مُنكِّساً راية الشرك، وإلى الفصول المقبلة، وما أدراك ما الفصول المقبلة، إن شاء الله تعالى، إنها لظى، نزَّاعة للشَّوى بما تحمله من حقائق ناصعة، تَقْرعُ الحجة الواهية بالحجة الدامغة، ولا تتوسل بأساليب اللَّمز ـ على طريقة «أستاذ الشريعة» ـ فإنها سلاح من لا يملك القدرة على المواجهة العلمية، واعتراف بانهيار أسطورة الفكر الطُّرُقي:

**ثَوبُ الرِّياءِ يَشفُّ عَمَّا تحتَهُ فإذا التحَفْتَ بِهِ فإنَّك عَار**[1]



(١) من قول أبي الحسن علي بن محمد التهامي المتوفى سنة ٤١٦هـ، **انظر** ترجمته في: «تاريخ ابن الوردي» (١/ ٣٢٦)؛ «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٨/ ٤٠٤)؛ والبيت في «ديوانه» (ص٣١١).



## الانهيار الأوّل في الفصل الأوّل

أومأنا سابقاً إلى أن كتاب «الذكر في الإسلام» طبعة ثانية لكتاب «حلق الذكر في الإسلام» المطبوع على الآلة الكاتبة، بدليل أن المؤلف ما استطاع أن يضيف شيئاً يُذكر في الطبعة الجديدة إلا ما كان من تعليقات مُنكَرة، أملاها قصورٌ في تصوّر قضايا هي من الوضوح بمكان، وما كان من ملاحق مُهَلْهَلة زادت الكتاب رهقاً وحَمّلته نصباً، وأسهمت بنصيب لا غبار عليه في تداعي بُنيان الطُّرُقية، وانهيار فكرها الخرافي.

واحتيالاً على القرّاء عمد «أستاذ الشريعة» إلى عنوان الطبعة الأولى، وقصّ منه الكلمة الأولى، وأصبح العنوان في الطبعة الثانية «الذكر في الإسلام».

واحتيالاً على القراء أيضاً عمد إلى كلمة «المقدمة» وحذفها، ووضع مكانها: «الفصل الأول» وأضحى الكتاب في هذه الطبعة يتألّف من ثلاثة فصول.

واحتيالاً على القراء كذلك راح يثبت في الصفحات الفارغة الموالية مباشرة لصفحات الفصول أقوالاً منسوبة للأئمة في إطار، على عادة ما هو متبع في المجلّات لا في الكتب، وهذه الأقوال تتحدث عن التصوف، وليست لها علاقة بما يعالجه الكتاب؛ إذ لا تؤيد من قريب أو بعيد ضلالات البدع التي يدعو إليها.

ومع كل ذلك فإن ملامح الطبعة الأولى هي نفسها ملامح الطبعة الثانية، ولا يمكن أن يخفى ذلك على أحد من القراء، برغم المحاولات المبذولة من طرف «المؤلف» لطمس هذه الملامح الجوهرية التي توحِّد بين الطبعتين.

## تشكّك استشراقي:

في كتابي **«لا حِلَقَ للذِّكْرِ البدعي في الإسلام»** كنت قد تعرضت لقضية الاسم المفرد، وأكدت فيه بأن الذكر بالاسم المفرد ابتدعه الصوفية، وليس له دليل من الكتاب والسنة[١].

وحينما ظهرت الطبعة الثانية من الكتاب علّق «المؤلف» في الهامش ـ وهذا من الزيادات التي أضيفت إلى الطبعة الثانية ـ يقول:

«ومن المثير: أن كتاب «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» لمحمد الحطّاب[٢] المتوفى (٩٥٤هـ) ط مكتبة النجاح بطرابلس ـ ليبيا، (٦/ ٢٩٠) نَسبَ إلى عزِّ الدين بن عبد السلام[٣] هذه الفتوى

(١) (ص٤٠) وما بعدها.

(٢) هو: محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الرعيني أبو عبد الله الحطاب، من فقهاء المالكية، متصوف، أصله من المغرب، ولد في مكة، وتوفي في طرابلس، من تصانيفه: «مواهب الجليل شرح مختصر خليل» في فروع الفقه المالكي و«متممة الآجرومية في علم العربية» وغيرها، مات سنة ٩٥٤هـ.
**انظر**: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٥٨)؛ «معجم المؤلفين» (١١/ ٢٣٠).

(٣) هو: الشيخ الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم عز الدين أبو محمد الملقب بسلطان العلماء، ولد سنة ٥٧٧هـ، عالم بالفقه والتفسير =

بتحريم الذكر بالاسم المفرد»[١].

«سئل عز الدين عن الرجل يذكر فيقول: الله الله، ويقتصر على ذلك، هل هو مثل قوله: سبحان الله والحمد لله والله أكبر، وما أشبه ذلك أم لا؟ وإذا لم يكن بمثابته فهل هو بدعة لم تنقل عن السلف أم لا؟

**فأجاب:** هذه بدعة لم تنقل عن الرسول، ولا عن أحد من السلف وإنما يفعله الجهلة، والذكر المشروع كلّه لا بد أن يكون جملة فعلية أو إسمية، وهو مأخوذ من الكتاب والسنة، وأذكار الأنبياء. والخير كلّه في اتباع الرسول واتباع السلف الصالح دون الأغبياء من الجاهلين»[٢][٣].

---

= والحديث، توفي سنة ٦٦٠هـ، من مؤلفاته: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» و«الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» وغيرها.
**انظر:** «شذرات الذهب» (٥/٣٠١)؛ «النجوم الزاهرة» (٧/٢٠٨)؛ «معجم المؤلفين» (٥/٢٤٩). وسيأتي مزيد كلام عليه رحمه الله (ص٥١).

(١) أي قولهم: «الله، الله» بتكرار لفظ الجلالة.

(٢) (ص٩، ١٠) (ريسوني).

(٣) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في: «درء تعارض النقل مع العقل» (٤/٣٦٢):
«الذكر المشروع لله هو كلام تامّ كما قال النبي ﷺ: «**أفضل الكلام بعد القرآن أربع، وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر**». فأما مجرد ذكر الاسم المفرد وهو قول القائل: (الله الله) فلم تأت به الشريعة، وليس هو كلاماً مفيداً، إذ الكلام المفيد أن يخبر عنه بإثبات شيء أو نفيه، وأما التصوّر المفرد فلا فائدة فيه، وإن كان ثابتاً بأصل الفطرة، وإن كان المعلوم بالفطرة ما تدخل فيه أمور ثبوتية وسلبية». =

لقد أثار «أستاذ الشريعة» هذه المسألة متشكِّكاً في صدور هذه الفتوى عن العلّامة ابن عبد السلام (ت عام ٦٦٠هـ ـ ١٢٦٢م)؛

= وقال في «الرد على المنطقيين» (ص٣٥):

«فأما الاسم المفرد فلا يكون كلاماً مفيداً عند أحد من أهل الأرض، بل ولا أهل السماء، وإن كان وحده كان معه غيره مضمراً أو كان المقصود به تنبيهاً أو إشارة، كما يقصد بالأصوات التي لم توضع لمعنى، لا أنه يقصد به المعاني التي تقصد بالكلام، ولهذا عدّ الناس من البدع ما يفعله بعض النسّاك من ذكر اسم (الله) وحده بدون تأليف كلام؛ فإن النبي ﷺ قال: «**أفضل الذكر: لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء: الحمد لله**». رواه أبو حاتم في صحيحه، وقال: «**أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير**». رواه مالك وغيره.

وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه كان يعلم أمته ذكر الله تعالى بالجمل التامة، مثل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقال: «**أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهي من القرآن: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر**» رواه مسلم، وفي صحيح مسلم عنه ﷺ أنه قال: «**لأن أقول: سبحان الله والحمد ولا إله إلا الله والله أكبر أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس**»، وقال: «**من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله دخل الجنة**». وأمثال ذلك، فظن طائفة من الناس أن ذكر الاسم المفرد مشروع، بل ظنه بعضهم أفضل في حق الخاصة من قول: لا إله إلا الله ونحوها، وظن بعضهم أن ذكر الاسم المضمر وهو: (هو هو) أفضل من ذكر الاسم المظهر، وأخرجهم الشيطان إلى أن يقولوا لفظاً لا يفيد إيماناً ولا هدى، بل دخلوا بذلك في مذهب أهل الزندقة والإلحاد أهل وحدة الوجود الذين يجعلون وجود المخلوقات وجود الخالق، ويقول أحدهم: ليس إلا الله، والله فقط، ونحو ذلك.

وربما احتج بعضهم عليه بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، وظنوا أنه مأمور بأن يقول الاسم مفرداً، وإنما هو جواب الاستفهام حيث قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا . . . قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩١]؛ أي: الله أنزل الكتاب الذي جاء به موسى».

لأنها «تتضمن عدة أخطاء تُبعدها أن تكون على اتصال بعلم ابن عبد السلام، وبمستوى فهم ابن عبد السلام لنصوص الإسلام، وحتى بأخلاقه ولغته وعلاقته بصوفية عصره»[١].

قبل أن نتصدى لدحض مزاعم «أستاذ الشريعة» عن الأخطاء الواردة في فتوى العلامة ابن عبد السلام نود أن نناقشه في تشكُّكِه هذا الذي أثاره حول هذه الفتوى.

لقد ذهب «أستاذ الشريعة» إلى الزعم بأن الفتوى تتضمن أخطاءً، لذلك يبعد أن تكون على اتصال بعلم ابن عبد السلام، ويستغرب في الوقت نفسه أن ينسب الشيخ «الحطّاب» إليه هذه الفتوى.

ويعني «أستاذ الشريعة» بهذا أن الفتوى مُختلقة، وأن الذي اضطلع بنشرها على الناس وعزاها لابن عبد السلام هو الحطّاب.

هكذا بكل سهولة يزرع «المؤلف» تشكّكه مسيئاً إلى عالِمَيْنِ: واحد يسيء إليه بنزع ملكية الفتوى منه، والآخر يسيء إليه بمحاولة وصفه بعدم التثبُّت في نقل النصوص وعزوها إلى ذويها الحقيقيين.

لماذا كلّ هذا؟ لأنه لم يَرُقْهُ أن يرفض العلامة ابن عبد السلام الذكر بالاسم المفرد على دَيْدَن الطُّرُقية[٢].

---

(١) الكتاب نفسه (ص١٠) (ريسوني).

(٢) والعجيب أن الحطاب الذي نقل هذه الفتوى ذكروا في ترجمته أنه صوفي، بل من علماء الصوفية، انظر المواضع السابقة في ترجمته.

ولماذا لم يرقه ذلك؟ لأنه لا يملك ما يقدمه من حُجَج فيما هو بصدد معالجته؛ لأجل ذلك نلحظه يتصيد أقوال الأئمة بدون تمحيص، لعله يستولي بذلك على قلوب الدهماء.

إن هذا التَّشكُّك، في الحقيقة، لا ينبني على منطق سليم، ولا يلبث أن ينهار من أساسه؛ لأنه يقوم على وهم، وفيما يلي البيان:

كل إنسان في مقدرته أن يتشكَّك في كل شيء حتى في المسلّمات، فيما إذا أرخى العنان لعقله ولم يُلجمه عن طريق التفكير القويم، وليرتقب حتماً نتائج جدّ وخيمة، تترتب عن الانطلاق في ميدان التشكك بدون قيود.

ونحن لا نحجر العقل عن التفكير، ولكننا لا نعطيه الحق في أن يقودنا إلى طريق مسدود، ذلك أننا إذا رحنا نتشكك فيما أورده الشيخ «الحطاب» لدفعنا هذا أيضاً إلى التشكُّك في كل النقول التي اعتمدها في «مواهب الجليل» وفي غيره، في حين أن «الحطّاب» يعتبر أحد العلماء المحقّقين الثقات(١).

فأي طعن إذاً يوجه «للحطاب» في شأن هذه الفتوى فسنضطر عقلاً إلى رفض كلّ ما ينقله من أقوال الأئمة الآخرين، وما أكثرهم في «مواهب الجليل»، وبذلك سنفتح باباً للطعون بدون داعٍ ملحٍّ على نحو ما يلحّ علينا إلحاحاً في فحص نقول «المؤلف»؛

(١) **انظر مثلاً**: «نيل الابتهاج» (ص٣٦٦) للتنبكتي (ريسوني).

إذ ثبت بالدليل القطعي ـ كما سيأتي ـ أنه يبتر النصوص ويتنكر للفضل، لغرض في نفس يعقوب، وانسياقاً مع كبرياء النفس.

ولو أن «الحطاب» ثبت عليه ذلك، ما تقاعسنا عن البحث في نقوله، والحقّ أحقّ أن يُتّبع.

وحين نقرأ الفتوى التي أوردها «الحطاب» بإمعان نجدها، في الحقيقة قد صدرت من مشكاة الإمام ابن عبد السلام، وهذا بالطبع يستدعي منا التدليل على ذلك وإلا كان الكلام غير مُقنع، وكان بعيداً كل البعد عن المنهجية العلمية كما هو شأن كلام «أستاذ الشريعة الجامعي المنهجي».

لا نحتاج إلى التذكير بأن ابن عبد السلام أحد العلماء المحققين الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد، مع ما كان يتحلّى به من جرأة في الحق حتى سُمّي: سلطان العلماء وبائع الملوك[1]، وما كان يُعرف به من تمسّك بالسنة على طريقة السلف الصالح، لذلك لم يكن يقبل تلك البدع التي يروِّجها المتصوفة ويضيفونها إلى الدين على أنها منه، وخذ كتابه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»

---

(١) **انظر**: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥/ ٨٤ وما بعدها) للسبكي، وعندما توفي هذا العالم الجليل شيّع جنازته خلق كثير، ولما رأى الملك الظاهر ذلك قال: اليوم استقر أمري في الملك؛ لأن هذا الشيخ لو أنه قال: اخرجوا عليه لانتزع الملك مني، **انظر**: «معجم المطبوعات» لسركيس (ص١٦٤، ١٦٥) (ريسوني).

**قلت**: وانظر ما سبق (ص٣٢) **وانظر كذلك**: «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر العسقلاني (ص٢٤٠).

تلحظ هذه الغَيْرة على السنة والسخط على البدعة الضالة المضلّلة، واستمع إليه ماذا يقول عن رقص المتصوفة في لهجة شديدة ولغة لا تعرف المداهنة مما ينسف ما ورد في فتوى السيوطي من أنه كان من الراقصين[(١)].

«وأما الرقص والتصفيق فخفة ورعونة مشبهة لرعونة الإناث، لا يفعلها إلا راعن أو متصنع كذاب، وكيف يتأتى الرقص المتزن بأوزان الغناء ممن طاش لبه وذهب قلبه، وقد قال ﷺ: «**خير القرون قرني ثم الذين يلونهم**» ولم يكن أحد من هؤلاء الذين يقتدى بهم يفعل شيئاً من ذلك، وإنما استحوذ الشيطان على قوم يظنون أن طربهم عند السماع إنما هو متعلق بالله ﷻ، ولقد مانوا[(٢)] فيما قالوا، وكذبوا فيما ادعوا» إلخ[(٣)] ثم يقول:

«ولا يصدر التصفيق والرقص إلا من غبيّ جاهل، ولا يصدران من عاقل فاضل، ويدل على جهالة فاعلهما: أن الشريعة لم تَرِدْ بهما في كتاب ولا سنة. ولم يفعل ذلك أحد من الأنبياء، ولا معتبر من أَتْبَاعِ الأنبياء، وإنما يفعل ذلك الجهلة السفهاء الذين التبست عليهم الحقائقَ بالأهواء»[(٤)].

(١) **وانظر كتاب**: «لا حلق للذكر البدعي في الإسلام» للمؤلف أيضاً، (ص٩٤).
(٢) أي: كذبوا، والمين هو الكذب أيضاً، **انظر**: «لسان العرب» (١٣/ ٤٢٥).
(٣) (٢/ ١٨٦) (ريسوني).
(٤) (٢/ ١٨٦) **وانظر الفتوى كلها**، وتبدأ من ص٢٠١ إلى ٢١٦ بعنوان «مبحث: قد يمدح المرء نفسه إذا دعت الحاجة»، ففيه ما يحزن أهل البدعة ويُفرح أهل السنة (ريسوني).

أيستطيع «أستاذ الشريعة» أن يتشكك في هذه الفتوى كما تشكك في فتواه في رفض الذّكر بالاسم المفرد[١]؟

إن العقل السليم يجيب بأنه لا مجال للشك بتاتاً في هذه الفتوى؛ لأن كتاب «قواعد الأحكام» يتضمنها، إلا في حالة واحدة: هي أن يعصف الشك بـ«أستاذ الشريعة»، فيشك في وجود هذا الكتاب، وفي نسبته إلى ابن عبد السلام، حينذاك سنضطر إلى بحث موضوع جديد، ولا أظن أن هذا سيحدث؛ لأن كتاب «قواعد الأحكام» متعالم أمره بين الناس، و«المؤلف» نفسه يعتمد عليه.

يبقى الحديث ـ إذاً ـ حول تشكّك «أستاذ الشريعة» في فتوى ابن عبد السلام في الذكر بالاسم المفرد، فماذا يمكن أن نقول حول هذا أيضاً؟

سلف أن قلنا ـ وهذه نتيجة حتمية ـ: أنه لا يسوغ التشكّك في نقول «الحطّاب»، ويعني ذلك أن فتوى ابن عبد السلام هي ضمن هذه النقول وإن رُفضت رُفض الجميع، وذاك سيفضي إلى الطعن في كتاب الرجل وثقته.

وأما تعليل «المؤلف» بأن هذه الفتوى غير صادرة عن ابن عبد السلام؛ لأنها تتضمن أخطاءً تتجلّى في:

١ ـ أن الفتوى تدّعي أن الذكر بالاسم المفرد بدعة، والبدعة

(١) وهي الفتوى المتقدمة في (ص٣٢).

ما لم يرد له إذن عن الله ورسوله، والإذن في الذكر بالاسم المفرد متوفر وبكلمة الله وبكلمة رسوله، كما في المتن.

٢ ـ وأن الفتوى تدّعي أن الذكر بالاسم المفرد لم يرد عن السلف، مع أن كل مسلم يعرف، ومن باب الثقافة الشعبية أن بلال بن رباح كان يقول متحدياً تعذيب قريش: أحدٌ أحد، إلخ...

٣ ـ وأن الفتوى تدّعي أن الذكر لا يكون إلا بالجملة، مع أن الوارد عن الله الإطلاق الذي يفيد العموم في الزمان والمكان والحال والمقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١] والادّعاء بأن الفائدة لا توجد إلا من خلال الجملة مغالطة واضحة، ثم من قواعد البلاغة العربية أن الحذف للمبتدأ أو الخبر هو توسيع للدلالة عن طريق العموم، وليس إعداماً لها، فمن يقول: «الله» مفرداً يعني: الله خالق، الله رازق مهيمن رحيم. إلى آخر ما يتصل بأوصاف الله وأفعاله في الكون والإنسان. انظر: «تربيتنا الروحية» لسعيد حوّى (ص٣٠٠).

٤ ـ وأن الفتوى تقدّم ابن عبد السلام كخصمٍ لدودٍ وغير مهذب للصوفية، مع أن رجل النقد في علم الحديث «جلال الدين السيوطي» كما في الحاوي (٢/ ٢٣٤) يقدّمه على أنه كان يشارك الصوفية في مجالسهم للذكر والسماع جلوساً ووقوفاً[(١)].

أقول: أما تعليل «المؤلف» بأن هذه الفتوى غير صادرة عن

---

(١) (ص١٠، ١١) (ريسوني).

ابن عبد السلام لهذه الأسباب فمردود بالبيان الآتي الذي يفنّد هذا الهذيان المحموم عنصراً عنصراً:

## ١ ـ البدعة:

ذهب «أستاذ الشريعة» إلى الزعم بأن البدعة ما لم يرد له إذن عن الله ورسوله، والإذن في الذكر بالاسم المفرد متوفر بكلمة الله وبكلمة رسوله، كما في المتن.

هذا تعريف موجز للبدعة، وهو مفيد في عمومه(١)، بيد أن الشرح لهذا التعريف الموجز، خطأ بين، وكيف ذلك؟

إن «أستاذ الشريعة» بعد أن قدّم التعريف بنى عليه حكماً واهياً، وذلك حين قرر أن الإذن في الذكر بالاسم المفرد «متوفر»(٢) بكلمة الله، وبكلمة رسوله، وهذا غير صحيح، إذ ليس هناك إذنٌ بالذّكر بالاسم المفرد أبداً، لا من الكتاب ولا من السنة، وإنما هو من اختلاق الصوفية، والإذن وارد في الذكر بصفة عامة، وصيغه كلها مركبة، ومن قال بغير هذا فعليه بالدليل(٣).

---

(١) إذا شئت تفصيل الحديث في البدعة راجع «الاعتصام» للشاطبي (١/٣٦ وما بعدها) (ريسوني).
قلت: وراجع أيضاً كتاب: «وكل بدعة ضلالة» للمؤلف أيضاً (ص٤٢).

(٢) توفر على الشيء: صرف همته إليه. ومتوفر عند «أستاذ الشريعة» (ص١٠) خطأ، والصواب: متوافر، وليراجع كتب اللغة المعتمدة (ريسوني).
قلت: انظر مثلاً: «المصباح المنير» للفيومي (ص٥٤٧).

(٣) وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٢٦):
«وإما الاسم المفرد مظهراً أو مضمراً فليس بكلام تام، ولا جملة مفيدة، =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= ولا يتعلق به إيمان ولا كفر ولا أمر ولا نهي، ولم يَذكر ذلك أحد من سلف الأمة، ولا شرع ذلك رسول الله ﷺ، ولا يعطي القلب بنفسه معرفة مفيدة ولا حالاً نافعاً، وإنما يعطيه تصوّراً مطلقاً، لا يحكم عليه بنفي ولا إثبات، فإن لم يقترن به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه وإلا لم يكن فيه فائدة، والشريعة إنما تشرّع من الأذكار ما يفيد بنفسه لا ما تكون الفائدة حاصلة بغيره. وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكر في فنون من الإلحاد وأنواع من الاتحاد كما قد بُسط في غير هذا الموضع».

وقال شيخ الإسلام ابن القيم في «طريق الهجرتين» (ص٤٩٨):

«ونظير هذا: استشهادهم بقوله تعالى: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] حتى رتّب على ذلك بعضهم أن الذكر بالاسم المفرد وهو (الله الله) أفضل من الذكر بالجملة المركبة كقوله: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. وهذا فاسد مبني على فاسد؛ فإن الذكر بالاسم المفرد غير مشروع أصلاً ولا مفيد شيئاً، ولا هو كلام أصلاً، ولا يدل على مدح ولا تعظيم، ولا يتعلق به إيمان ولا ثواب، ولا يدخل به الذاكر في عقد الإسلام جملة، فلو قال الكافر (الله الله) من أول عمره إلى آخره لم يصر بذلك مسلماً، فضلاً عن أن يكون من جملة الذكر أو يكون أفضل الأذكار، وبالغ بعضهم في ذلك حتى قال: الذكر بالاسم المضمر أفضل من الذكر بالاسم الظاهر، فالذكر بقوله: (هو هو) بالاسم المضمر أفضل من الذكر بقولهم (الله الله).

وكل هذا من أنواع الهوس والخيالات الباطلة المفضية بأهلها إلى أنواع من الضلالات، فهذا فساد هذا البناء الهائر، وأما فساد المبني عليه فإنهم ظنوا أن قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ أي: قل هذا الاسم، فقل: (الله الله) وهذا من عدم فهم القوم لكتاب الله؛ فإن اسم الله هنا جواب لقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١] إلى أن قال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ أي: قل: الله أنزله، فإن السؤال معاد في الجواب فيتضمنه فيحذف اختصاراً، كما يقول: من خلق السمٰوات والأرض؟ فيقال: الله؛ أي: الله خلقهما، فيحذف الفعل لدلالة السؤال عليه، فهذا معنى الآية الذي لا تحتمل غيره».

## ٢ ـ حادثة بلال ﷺ:

غمز «أستاذ الشريعة» الفتوى بأنها تناقض ما ورد عن السلف في الذكر بالاسم المفرد، واحتج بحادثة بلال ﷺ المشهورة حينما كان يُعذَّب من طرف طغاة قريش، فيواجه عنادهم بصبره قائلاً: **«أحدٌ أحد»**.

هذه شبهة يحاول دائماً الفكر الطرقي الخرافي ـ وأحد ممثليه «أستاذ الشريعة» ـ أن يتمسك بها لعلّه يجد فيها خشبة النجاة جاهلاً في الوقت ذاته أنه قد جنى على قواعد اللغة والبلاغة معلناً عن قصورٍ واضحٍ، وضعفٍ شاملٍ في علوم الآلة.

إن قول بلال ﷺ: «أحدٌ أحد» ليس من الذكر المفرد كما يزعم «أستاذ الشريعة»، إنه جواب عن جملة؛ لأنه كان يردد: «أحد أحد» كلما كان كفار قريش يطلبون منه أن يكفر بالله تعالى وبما جاء به سيدنا محمد ﷺ، فكان الجواب هو: «أحد أحد» وهو نظير قولنا: من خرج؟ فيكون الجواب مثلاً: أحمد، ف «أحمد» هنا يكون فاعلاً لفعل محذوف، وهو بهذا التركيب يدلّ بنفسه على أنه هو الذي خرج، فالخروج حدث منه، فبنية التركيب العام للنص هي التي تشهد بقيام أحمد بذلك.

فـ«أحد أحد» لا تشذ عن هذا الضرب من الأساليب؛ لأنه جواب في الحقيقة لجملة سابقة؛ ذلك أن المشركين كانوا يقولون لـ«بلال» كما في «سيرة ابن هشام»: «لا تزال هكذا حتى تموت أو تكفر بمحمد. وتعبد اللّات والعزّى. فيقول وهو في ذلك البلاء:

أحدٌ أحد»[1][2].

فالجواب في الحقيقة ينبغي أن يكون هكذا: لن أكفر بمحمد، وأعبد اللّات والعزّى، الله أحد أحد، فـ«أحد» ـ إذاً ـ خبر لمبتدأ محذوف هو «الله» جل جلاله.

و«أحد» الثانية توكيد لفظي كما هو معروف، فترديد بلال «أحد أحد» جواب عن جملة، ويعرف هذا لأول وهلة من ربط الكلام بعضه ببعض وتجنب بتر التركيب.

## ٣ ـ حول الذكر المطلق، وحذف المبتدأ أو الخبر:

أحبُّ أن أناقش «أستاذ الشريعة» فيما زعمه من أن الذكر

---

(١) (١/ ٣٤٠) (ريسوني).

(٢) والأثر أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٤٧)؛ وذكره المقدسي في «البدء والتاريخ»؛ والكلاعي في «الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله» (١/ ٢٢٧)؛ والحلبي في «السيرة الحلبية» (١/ ٤٧٩) وفيه أنه قال بعدها: «أي أنا لا أشرك بالله شيئاً، أنا كافر باللات والعزى».
وعن عبد الله بن مَسعُود قال: **كان أوّل من أظهرَ إسْلامهُ سَبعةٌ**: رسول الله ﷺ وأبو بَكرٍ وعمَّار وأمُّه سميَّة وصُهيبٌ وبِلالٌ والمِقدادُ، **فأمَّا رسول اللَّهِ ﷺ فمنعهُ الله بِعمِّه أبي طَالبٍ، وأمَّا أبو بَكرٍ فمنعهُ الله بِقومِهِ، وأمَّا سَائرهُم فَأخذهُمْ المُشركونَ وألْبَسوهُمْ أدرَاع الحَديدِ**، وصَهَروهمْ في الشَّمسِ، فما منهم من أَحَدٍ إلا وقد واتاهُم على ما أرَادوا، إلا بِلالاً، فإنه هانت عليه نفسه في اللَّهِ، وهان على قَومِهِ، فأخذوهُ فأعطوهُ الْولدانَ، فَجعلوا يطوفونَ بهِ في شِعابِ مكَّة وهو يقول: أَحدٌ أَحَد.
أخرجه ابن حبان (١٥/ ٥٥٨ رقم ٧٠٨٣)؛ وابن ماجه (١٥٠)؛ وحسّنه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه».

الوارد عن الله تعالى مطلق يفيد العموم في الزمان والمكان والحال والمقال.

لست أدري على ماذا اعتمد «أستاذ الشريعة» في هذه الشبهة؛ إذ أن ما يدعيه من أن الوارد عن الله الإطلاق إنما هو متعلق فقط بالذكر عامة، أما الذكر بالاسم المفرد فليس هناك ما يؤيده، بل هناك ما يجعله مرفوضاً نظراً لمخالفته لصيغ الذكر الواردة في الكتاب والسنة؛ ذلك أن ما شرعه الله تعالى في الصلوات، والأذان، والحج والأعياد من ذكر كلّه يتألف من جملة، ولا يتألف من غير جملة تامة، مما يدلّ على أن مخالفة ذلك بدعة، وما هو بيِّن لا يحتاج إلى بيان آخر، وإلا سيكون ذلك من باب خبر بمعلوم؛ ولا أريد أن أُنهي الحديث حول هذه القضية بالذات دون أن أبين لـ«أستاذ الشريعة» مسألة أصولية تتعلّق بهذا الموضوع، وبدون شك أنه درسها في الفترة الوجيزة «بدار الحديث» ولكني لست أدري هل فهمها أم لا، فهذا أمرٌ يرجع إليه؟

إن ما زعمه من إطلاقٍ في الذِّكْرِ إنما هو ضرب من الخَبْطِ ليس غير؛ ذلك أن الإطلاق ـ كما سبق ـ يتعلق بالذِّكْرِ عامة ولا يتعلق بصيغه، وينبغي أن نعرف قبل كلّ شيء مفهوم المطلق، وكذا مفهوم المقيّد عند الأصوليين، إن المطلق لفظٌ دالٌ على مدلولٍ شائعٌ في جنسه مثل «عصفور»، والمقيّد: ما دلّ مدلولٍ معيّنٍ مثل: «زيد»، وما دلّ على على المطلق بصفة زائدة عليه مثل: «درهم مكي»[(١)].

(١) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٣/ ٢، ٣) (ريسوني).

وهذا يعرف عند علماء النحو بالنكرة المحضة، والنكرة غير المحضة، فالمحضة هي التي تدل على غير معين مثل قولنا: «رجل»، وغير المحضة هي ما لحقتها صفة فقيدتها مثل قولنا: «رجل تقي».

إذا عرفنا هذا فإنه يجب أن نعرف أن المطلق عند الأصوليين يبقى على إطلاقه إلا إذا قام دليل على تقييده، فيحمل حينذاك على المقيد(١).

فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤١] يتضمن الإطلاق كما قال «أستاذ الشريعة»، لكن هذا الإطلاق، في الحقيقة، تقيده نصوص أخرى من الكتاب والسنة فيما يتصل بالصيغة، من ذلك: قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى: ١]، والتسبيح تنزيه الله تعالى(٢)، وبطبيعة الحال أن التنزيه لله تعالى لا يتحقق إلا بالكلام التام، ويوضح هذا وضوحاً تاماً: أن عقبة ابن عامر ﷺ قال: لما نزلت: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾: قال لنا رسول الله ﷺ: «**اجعلوها في ركوعكم**» فلما نزلت: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ قال: «**اجعلوها في سجودكم**». رواه أحمد(٣)

---

(١) للاستزادة من هذا يمكن مراجعة «المستصفى» للغزالي (٢/ ١٨٥ وما بعدها) (ريسوني).

(٢) **انظر**: «معجم مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهاني (ص٢٢٦) (ريسوني).

(٣) (٤/ ١٥٥ رقم ١٧٤١٤).

وأبو داود[١] وابن ماجه[٢] ورواه كذلك الحاكم في «مستدركه»[٣] وابن حبان في «صحيحه»[٤].

ومن السنة: قوله ﷺ - كما في «الصحيح» - «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمٰن: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم**»[٥].

وحتى في تلقين المحتضر أمرت السنة بتلقينه: (**لا إله إلا الله**) فقال رسول الله ﷺ - فيما رواه مسلم[٦] عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه -: «**لقنوا موتاكم: لا إله إلا الله**». ولم يقل: لقنوهم: (الله) برغم من أن حالة المحتضر تستدعي الإيجاز التام في الذِّكر.

وهكذا تتوالى النصوص الشرعية قرآناً وسنة في تقييد صيغ الذكر، ويحاول «أستاذ الشريعة» بعد ذلك أن يحشر نفسه في الحديث عن علم البلاغة، فيشير إلى أن من قواعد البلاغة: «أن الحذف للمبتدأ أو الخبر هو توسيع للدلالة عن طريق العموم وليس إعداماً لها، فمن يقول: (الله) مفرداً يعني: الله خالق...» إلخ[٧].

---

(١) (٨٦٩).
(٢) (٨٨٧).
(٣) (٢/٤٧٧).
(٤) (٥/٢٢٥ رقم ١٨٩٨).
(٥) رواه البخاري (٧٥٦٣)؛ ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٦) (٩١٦).
(٧) (ص١١).

إنه في الواقع كلام فجّ كسيح؛ لأنه يفتقر إلى ما يقوِّم اعوجاجه، ذلك أن ما يقوله عن حذف المبتدأ أو الخبر في قواعد البلاغة ـ وحبذا لو أنه دعاهما باسميهما المعروفين في علم المعاني، وهما «المسند إليه» و«المسند» التزاماً بالمصطلح البلاغي ـ غير شاف ولا كاف، بل إنه يدل بما يحمله من نقص واضح على عدم الإلمام بعلم البلاغة، وأن «أستاذ الشريعة» أراد أن يُظهر معارفه في هذا الصدد، فما استطاع أن يقتحم الميدان، واكتفى بالإشارة المخلّة بالمعلومات، ورجع بخفَّي حُنين.

لقد تهيَّب «أستاذ الشريعة» تفصيل الحديث في حذف المبتدأ أو الخبر، لذلك أجد نفسي مضطراً إلى تفصيل ما تهيَّبه، وسيكشف لنا هذا التفصيل عن الحكمة الأخرى في ترديد بلال ﷺ قوله: «أحدٌ أحد».

يدعى المبتدأ وكذا الفاعل في علم المعاني: «المسند إليه»، ويدعى الخبر وكذا الفعل «المسند» ويسمى هذا «المركب الإسنادي» ويدخل ضمن المركبات الأخرى في العربية، وهي «المركب الإضافي» و«البياني» و«العطفي» و«المزجي» و«العددي».

فالمسند إليه: ما حكمتَ عليه بشيء، ولذلك يسمى: «المحكوم عليه»، والمسند: ما حكمتَ به على شيء، ولذلك يسمى: «المحكوم به»؛ يقول الشيخ عبد الرحمٰن الأخضري(١)

---

(١) هو: عبد الرحمٰن بن محمد بن محمد بن عامر الأخضري، المغربي المالكي، ولد سنة ٩١٨هـ وتوفي سنة ٩٨٣هـ مشتغل بالمنطق والبلاغة، من مؤلفاته: =

(ت ٩٨٣هـ ـ ١٥٧٥م) متحدثاً عن أحوال «المسند إليه» في منظومته «الجوهر المكنون»[١].

**يُحذَفُ للعِلْمِ ولاخْتِبارِ مُستَمِعٍ وَصِحَّةِ الإنْكَارِ**
**سَتْرٍ وضِيقِ فرصةٍ إجلالِ وعَكْسِهِ ونَظْمٍ استِعْمَالِ**[٢]

قال الشيخ أحمد الدمنهوري[٣] (ت١١٩٢هـ ـ ١٧٧٨م) في شرحه على هذه المنظومة المسمى: «حلية اللّبّ المصون بشرح الجوهر المكنون»[٤]: «فمن مرجحات الحذف: العلم بالمسند إليه بالقرينة؛ كقولك: عابد، في جواب من قال لك: ما حرفة زيد؟

---

= «الجوهر المكنون» و«السلم المرونق في المنطق».
**انظر**: «معجم المؤلفين» (٥/ ١٨٧)؛ «الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٣١)؛ «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» لإسماعيل البغدادي (٣/ ٣٨٤).

(١) هي منظومة ضَمّنها مباحث «التلخيص» للخطيب القزويني (ريسوني).
**قلت**: واسمها: «الجوهر المكنون في الثلاثة فنون»؛ أي: المعاني والبيان والبديع، وقد طبع بمصر سنة ١٢٩٠هـ. **انظر**: «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» (ص٣٥٨).

(٢) **انظرها مع شرحها** في «حاشية المنياوي» على «حلية اللب المصون» (ص٤٨ وما بعدها).

(٣) **هو**: شيخ الأزهر في زمنه أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام الدمنهوري، ولد سنة ١١٠١هـ بدمنهور، وتعلم بالأزهر حتى صار شيخاً له، توفي بالقاهرة سنة ١١٩٢هـ، من مؤلفاته: «نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف» و«الفيض العميم في معنى القرآن العظيم» و«حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون».
**انظر**: «الأعلام» للزركلي (١/ ١٦٤)؛ «معجم المؤلفين» (١/ ٣٠٣).

(٤) (ص٣١) ويمكن أن تراجع في هذا أيضاً: حاشية المنياوي على الشرح السابق (ص٤٨ وما بعدها).

ومنها: اختبار تنبه السامع عند القرينة، هل يتنبه أم لا؟... ومنها: صحة الإنكار عند الحاجة نحو: فاجر فاسق، عند قيام القرينة على إرادة زيد، ليتأتي أن تقول: ما أردتُ زيداً، بل غيره، ومنها: قصد ستره وإخفائه على غير المخاطب من الحاضرين، نحو: جاء، تريد زيداً، لمن عرفه معك، ومنها: ضيق الفرصة، وهي المبادرة أي: ضيق زمانها؛ كقول الصياد: غزال؛ أي: هذا غزال، ومنها: إجلاله وتعظيمه بصَوْنِهِ عن لسانك، ومنها: تحقيره بصوْنِ لسانك عنه، ومنها: ضرورة النظم.

فهل ساق «المؤلف» شيئاً من هذا؟ لا، إنه فقط أشار إشارة خفيفة أخلّت بالموضوع ثم ولّى فارّاً لا يلوي على شيء، خوفاً من أن يخوض بحراً يصعب عليه في الأخير الخروج منه، أو يصيبه دوار فتلتقمه أمواجه المتلاطمة.

لنبدأ الآن في توضيح السبب الذي جعل بلالاً ﷺ يردّد قوله: «أحدٌ أحد» بهذه الصيغة التي توهم أنها اسم مفرد، وهي ليست كذلك، ولا تخفى على من تمرّس بأساليب اللغة العربية وعرف أسرارها، وخبر فلسفاتها، وسبر أغوارها، فوقف على مواطن الجمال فيها.

فإذا كنا قد عرفنا نحوياً ما تعنى: أحدٌ أحد، فماذا إذاً تعني بلاغياً؟ هذا هو الجديد في هذا الموضوع.

مرّ بنا في شرح الدمنهوري أن من الأسباب التي تؤدي إلى حذف «المسند إليه». مع وجود قرينة بطبيعة الحال،

«ضيق الفرصة»، وهذا السبب هو الذي يناسب الحالة النفسية التي كان عليها سيدنا بلال، ذلك أنه لم يكن له الوقت الكافي لأن يعبر بالجملة الإسمية أو الجملة الفعلية كاملة كما هو مطلوب في الذكر بأسماء الله تعالى.

وقد يذهب الوهم بالطُّرُقية ـ وعلى رأسهم: «أستاذ الشريعة» ـ فيزعمون أن الذاكرين الطرقيين ليس لهم أيضاً الوقت الكافي ـ وخاصة في حالة الوجد ـ للذكر بجملة كاملة، والجواب على هذا الوهم هو: لماذا لم يكن يصدر عن رسول الله ﷺ وكذا صحابته الكرام رضي عنهم ما يصدر عن هؤلاء الطُّرقيّين الخرافيّين من وجد، أيعني أن إيمانهم أقوى من إيمان رسول الله ﷺ وإيمان صحابته رضي الله عنهم؟[1].

ألا تبّاً لمن يركب رأسه فيقول بهذا، وصدق الله حين يقول

(١) قال الشاطبي في «الاعتصام» (١/٢٧٨): «وقد صح من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب... الحديث، فقال الإمام الآجري العالم السني أبو بكر رحمه الله: ميزوا هذا الكلام؛ فإنه لم يقل: صرخنا من موعظته، ولا طرقنا على رؤوسنا، ولا ضربنا على صدورنا، ولا زفنا، ولا رقصنا ـ كما يفعل كثير من الجهال، يصرخون عند المواعظ ويزعقون ويتغاشون ـ قال: وهذا كله من الشيطان، يلعب بهم، وهذا كله بدعة وضلالة.
ويقال لمن فعل هذا: اعلم أن النبي ﷺ أصدق الناس موعظة، وأنصح الناس لأمته، وأرق الناس قلباً، وخير الناس: من جاء بعده ـ لا يشك في ذلك عاقل ـ ما صرخوا عند موعظته، ولا زعقوا، ولا رقصوا، ولا زفنوا، ولو كان هذا صحيحاً لكانوا أحق الناس به أن يفعلوه بين يدي رسول الله ﷺ، ولكنه بدعة وباطل ومنكر، فاعلم ذلك، انتهى كلامه».

عن مثل هذا الهراء: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

فالمسند إليه المحذوف[١] في قول بلال: «أحدٌ أحد» هو (الله)، ومر بنا أنه هو عينه المبتدأ.

## ٤ ـ ليس ابن عبد السلام بهلوانياً:

زعم «أستاذ الشريعة» أن الفتوى تُقدِّم ابن عبد السلام خصماً للصوفية مع أن رجل النقد الحديثي ـ وهو السيوطي[٢] ـ يقدمه في «الحاوي» على أنه كان يشارك الصوفية في مجالس الذكر.

هذا ـ في الحق ـ كلام من لا يحتاط في تحرّي الحقائق، إذ كيف يعتضد «المؤلف» بما أورد السيوطي عن ابن عبد السلام

(١) هناك أساليب في العربية تتميز في تكوينها بحذف بعض عناصرها مثل أسلوب الإغراء والتحذير، ولنأخذ مثالاً من التحذير وهو «الطرقية»، والفعل هنا محذوف جوازاً هو ومرفوعه، فكلمة «الطرقية» يجوز نصبها لكونها مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: احذر، والفاعل ضمير تقديره: أنت. والحافز البلاغي الذي حفز إلى الحذف هو ضيق الوقت، وأكثر حالات التحذير تستدعي الإسراع حتى لا يقع المخاطب في مكروه، وهذا يشبه ما قلناه عن «المسند إليه».

(٢) هو: عبد الرحمٰن بن أبي بكر جلال الدين أبو الفضل السيوطي المصري الشافعي، ولد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٨٤٩هـ، برع في التفسير والحديث وغيرها من العلوم، له مصنفات كثيرة أوصلها بعضهم إلى خمسمائة مؤلَّف في علوم شتى. من هذه المؤلفات: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، و«صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام» و«الإتقان في علوم القرآن» وغيرها، توفي سنة ٩١١هـ.
**انظر**: «شذرات الذهب» (٨/ ٩)؛ «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٣٢٨)؛ «معجم المؤلفين» (٥/ ١٢٨).

من أنه كان يشارك الصوفية أجواءهم البدعية، فما هو اعتماد السيوطي في هذا. هل قدَّم لنا حجة في هذا على طريقة رجل النقد الحديثي في الفحص والتثبت من الأخبار؟ بدون شك لا، إنه ألقى الخبر دون أن يحيلنا على مصدر ما، أو أن يدلنا على مستنده، واكتفى بأن قال في «الحاوي»[(١)]: «وقد صح القيام والرقص في مجالس الذكر والسماع عن جماعة من كبار الأئمة، منهم شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام».

هكذا أطلق السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ الخبر وأكدّه بفعل «صح» من غير سند علمي، ولو أن الأخبار أُخذت بهذه الصفة التي جرى عليها الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في هذه القضية وفي غيرها. لما تيسّر لنا أن نميز بين الصحيح والخرافي في العقيدة، وهذا ليس لمزاً للسيوطي، فللسيوطي إسهاماته الفكرية الإيجابية التي لا تُنْكَر، وإسهاماته الفكرية السلبية التي يعرفها عنه من قرأ إنتاجه، وهذا الذي تحدثنا عنه يعتبر من سلبياته[(٢)]، وصدقت الحكمة التي تقول:

---

(١) (٢/ ٢٣٤) (ريسوني).

(٢) من سلبياته رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه لم يكن يتحرّى أحياناً ما لديه من النصوص الحديثية، وليس أدل على ذلك من أن «الجامع الصغير» قد زخر بالضعيف والموضوع، وقد نبه على ذلك الشيخ أحمد بن الصديق رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب ألفه في هذا الشأن سماه: «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» وهو يتألف من ١٠٤ صفحة. ثم ظهر أخيراً كتابٌ في هذا الموضوع للعلامة المحدث النقادة محمد ناصر الدين الألباني تحت عنوان «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» ويتألف من ستة أجزاء وهو كتاب علمي فريد على عادة الأعمال العلمية للمحدث الألباني أطال الله عمره (ريسوني).

لكلّ جوادٍ كَبْوة ولكلّ سيفٍ نَبْوَة[١].

فالاعتصام بكلام السيوطي مردود؛ لأنه لا يستند على حجة البتة، ويؤكد هذا التأكيد التام الذي يقطع دابر الشك أن ابن عبد السلام أفتى بتحريم الرقص ـ وقد سلف الحديث عنها[٢] ـ ومن يفتي بتحريم الرقص غير ممكن أن يحضر مجالس الرقص، وإلا سيكون متناقضاً مع نفسه، ويصبح من الجهلاء والسفهاء، كما قال هو نفسه عن الراقصين، ولست أتصور صدور هذا من رجل كابن عبد السلام، إنه أعقل من أن يكون بهلوانياً.

## نتائج المناقشة:

انتهينا بعد هذه المناقشة الطويلة لما أثاره «أستاذ الشريعة» من تشكُّك في فتوى ابن عبد السلام في رفض الذكر بالاسم المفرد إلى أن هذه الفتوى له، وذلك بدحض التّرّهات الأربع التي ضمنها تشكّكه واستطعنا ـ بعون الله ـ أن نبدّد سحب هذه التّرّهات بمباحث أصولية ونحوية وبلاغية ـ لا يمكن أن يجدها «أستاذ الشريعة» في كتاب: «البيان الشافي»[٣]، ولا في غيره؛ لأنها فتح من الله تعالى وفضل، وأن نوضح بأن ما زعمه من أخطاء فيها إن هو إلا اختلاق

---

(١) يضرب مثلاً للرجل الصالح يسقط السقطة، وهو مشهور بلفظ: «ولكل حسام نبوة» وأيضاً: «لكل صارم نبوة»، يقال: نبا السيف إذا تجافى عن الضريبة.
انظر: «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٣٠٨)؛ و«مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ١٨٧).

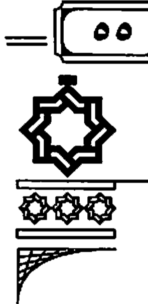
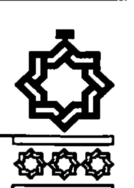
(٢) راجع (ص٣٧).

(٣) سيأتي الحديث عنه.

أفرزه الهوى الطّرُقي ليس غير، لأجل ذلك عنونت هذه المناقشة بهذا العنوان «تشكك استشراقي»، وقصدي أن المؤلف سلك في تعليقه ذاك على الفتوى طريقة المستشرقين في الدّس؛ لأنه يمدح ابن عبد السلام ثم لا يلبث أن يزرع الشك من حوله، ويبدو أن «المؤلف» قرأ بعض إنتاج المستشرقين، فتأسى منهجهم، نظراً لحداثة عهده بقراءة فكرهم، ولعدم استواء المعارف لديه، فأراد أن يقلّد المنهج الاستشراقي في التشكك، فخانته القدرة على السير فجاءت تشكّكاته مخنوقة الأنفاس لشدة سذاجتها، تفضح نفسها لأول وهلة، على عكس تشككات المستشرقين، فإنها مبنية على أساس محكم من الخداع العقلي الماكر الذي يُدهِش ولا ينفضح لأول وهلة[١].



(١) لقد خَبرتُ خداع المنهج الاستشراقي مدة من الزمن، ولذلك كتبت عنه أفضحُ دسائسه الخبيثة في دراسة مطولة تحت عنوان «الاستشراق وقضايا الإسلام» نُشرت بمجلة «دعوة الحق» التي تصدرها وزارة الأوقاف بالمغرب على حلقات عديدة، وذلك منذ سنوات، وهي الآن معدّة للطبع.

# الانهيار الثاني في الفصل الثاني

للأسف الشديد والشديد جداً أن يسكت «أستاذ الشريعة» عما عالجتُه في شأن مجالس الذكر في الفصل الثاني، وقد كان في الطبعة الأولى يمثل الفصل الأول.

فقد ناقشته فيما زعمه من أن الإسلام تغلب عليه الصفة الجماعية، وأن الذكر لا يشذّ عن ذلك، وفندتُّه قائلاً في الكتاب السابق: «أما الحجة بأن القرآن الكريم خاطب المسلمين فرداً وجماعة، لذلك تقرر الذكر الجماعي، فهذا، ورب الكعبة، استنباتٌ آخر للعروق في الهواء، لا يقلّ عبثاً عن الأول، وبرهان ذلك: أن حجّته في الاستنباط حجّة واهية تقوم على أساسٍ من الرّمل لا يلبث أن ينهار، فضمير المخاطب في العربية قد يراد به الجماعة، فنقول مثلاً: «الزم طريق الخير»، ونريد بذلك كل إنسان، وضمير جمع المخاطبين حين نستعمله في أساليبنا فإنه لا يعني أن الأمر الذي أصدرناه للجماعة قصدنا منه الفعل الجماعي في وقت واحد فقد نخاطب جماعة المسلمين فنقول لهم: «صلوا» ونحن نقصد بذلك أن يحافظ كل واحد على الصلاة، ولا نقصد صلاة جماعية، والآية الكريمة نفسها ليست قطعية في إصدار الأمر للمخاطبين بأن يذكروا الله جماعة واحدة، ولا أن يسبّحوه ـ سبحانه ـ جماعة واحدة، فقد يراد بالخطاب هنا الفرد المسلم بأن يذكر الله تعالى،

وأن يسبّحه بكرةً وأصيلاً، إذ الفرد قد يصلي مع الجماعة، وقد يصلي فذاً، بغض النظر على الخلاف الواقع بين العلماء في صلاة الجماعة، هل هي واجبة أم سنة مؤكدة، نتيجة لتباين الأفهام في استنطاق النصوص»[(١)].

هكذا رحتُ أستقصي مزاعمه واحداً تلو الآخر، فما تعرّض «أستاذ الشريعة» ولو بالإشارة إلى ما نسفتُه من هذه المزاعم، وكان في الحق هذا اعترافاً واضحاً بانهيارٍ صارخٍ للطُّرُقية، وبانكشاف جليّ لضلالاتها، يحذّر الناس الانتسابَ إلى هذه الجماعة الضالة المضلّلة، أو الوقوع في فخاخها المتعددة الأشكال والألوان، ويبصرهم الطريق السوي الذي يفضي بهم إلى آفاق النور حيث طاعة الله تعالى، وطاعة رسوله ﷺ هذه الطاعة التي لا يحيد عنها إلا من لا ينتفع بناظره، وصدق الشاعر المتنبي[(٢)] حين يقول[(٣)]:

**وما انْتِفَاعُ أَخي الدُّنيا بِناظِرِهِ     إذا استَوَتْ عندَهُ الأنوارُ والظُّلَمُ**

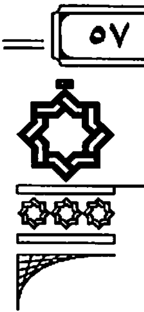
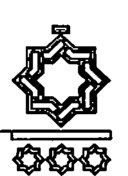
❖ ❖ ❖

---

(١) «لا حلق للذكر البدعي في الإسلام» (ص٥٥).

(٢) هو: أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد أبو الطيب المتنبي، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣هـ ونشأ بالشام واشتغل بالأدب والعربية وأيام الناس، سمي المتنبي لأنه كان تنبأ في أول أمره ثم رجع عن دعواه.
**انظر**: «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ١٥٩)؛ و«العبر في خبر من غبر» (٢/ ٣٠٦)؛ و«شذرات الذهب» (٣/ ١٣).

(٣) في «ديوانه» (٤/ ٦٣) مع شرحه لعبد الرحمٰن البرقوقي.

# الانهيار الثالث في الفصل الثالث

هذا الفصل هو نفسه الفصل الثاني في الطبعة الأولى، وإننا لا نكاد نقع على جديد فيه، ذلك أنني بسطت الحديث في كتابي «لا حِلَقَ للذكر البدعي في الإسلام» عن الدليل الأول والثاني والثالث فحلَّلت الأول[١] وهو حديث رقص الحبشة[٢]، وبينت أنه لا علاقة له بحِلَقِ الذكر وقوفاً، وإنما كانت الغاية منه: التدريب على الحرب، وقد صرَّح بذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني[٣] (ت٨٥٢هـ ـ ١٤٤٩م) في «فتح الباري»[٤]، ودلّلت على ذلك

---

(١) (ص٧٣).

(٢) وهو ما رواه البخاري (٩٥٠) ومسلم (٨٩٢) عن عَائِشَةَ ﵂ قالت: جاء **حَبشٌ يَزفنونَ في يَومِ عيدٍ في الْمَسْجِدِ، فَدعاني النبي ﷺ، فَوضعتُ رَأسي على مَنكبِهِ، فَجعلتُ أَنظرُ إلى لعبهمْ حتى كنت أنا التي أَنْصَرِفُ عن النَّظَرِ إِلَيْهِمْ**.

(٣) هو: شيخ الإسلام وعلم الأعلام، أمير المؤمنين في الحديث أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل، ولد سنة ٧٧٣هـ، اشتغل بعلم الحديث إلى أن صار فيه إماماً وتفقه على مذهب الشافعي، مات ﵀ سنة ٨٥٢هـ من مؤلفاته: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» و«تغليق التعليق» وغيرها.
**انظر**: «شذرات الذهب» (٧/ ٢٧٠)؛ «النجوم الزاهرة» (١٥/ ٥٣٢).

(٤) (٦/ ٥٥٣) (ريسوني).
**قلت**: ونص كلامه: «واستدل قوم من الصوفية بحديث الباب على جواز =

بالقياس الفقهي، وقايست بين واقعة الرقص الطُّرُقي وبين لعب الحبشة بالسلاح، وتبين من كلّ ذلك فساد الاستدلال عند الطرقيين.

كما حلّلت الدليل الثاني(١) وهو رقص الصحابة الثلاثة أمام رسول الله ﷺ حينما بَشَّر كلَّ واحد بما أفرحه(٢)، ووضّحت تفاهة فهم الصوفية لهذه الحادثة، وأن هذا الرقص لم يكن شكراً لله وإنما كان حركة جبلّية صدرت عن الثلاثة ليس إلا، ووضحت كذلك أن «حجل» ليس معناها «رقص» من حيث اللغة والاستعمال الأدبي، وأبطلت هذا الدليل من الناحية الأصولية لكون السبب منعدماً وهو الذكر،

= لرقص وسماع آلات الملاهي، وطعن فيه الجمهور باختلاف المَقْصِدَيْن، فإن لعب الحبشة بحرابهم كان للتمرين على الحرب، فلا يحتج به للرقص في اللهو».

(١) (ص٧٩ وما بعدها).

(٢) وهو ما رواه أحمد في «مسنده» (١/ ١٠٨ رقم ٨٥٧) عن عَلِيٍّ رضي الله عنه قال: أتَيتُ النبي ﷺ وجعفرٌ وَزيدٌ، قال: فقال لزيدٍ: **«أنت مولاي»** فَحجلَ، قال: وقال لجعفرٍ: **«أنت أشْبهتَ خلقي وخلقي»** قال: فحجلَ وَراء زَيدٍ، قال: وقال لي: **«أنت مِنِّي وأنا مِنْكَ»** قال: فَحَجَلْتُ وَرَاءَ جَعْفَرٍ.

وهذه الرواية في سندها هانئ بن هانئ الهمداني، قال ابن المديني: مجهول، وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. نقل ذلك الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٥٠). ولم يتابعه أحد على ذكر الحَجْل في هذا الحديث، والحديث رواه البخاري (٤٢٥١) دون ذكر الحَجْل. وعلى فرض صحة الحديث فالحجل ليس رقصاً، بل هو نوع من أنواع المشي بأن يرفع رجلاً ويمشي على الأخرى. **انظر**: «لسان العرب» (١١/ ١٤٤)؛ و«تلبيس إبليس» (ص٣١٧).

فوجب أن ينعدم الرقص؛ لأن الرقص لا يحدث إلا بالذكر، والسبب عند الأصوليين هو ما يلزم من وجوده وجود الحكم إلا إذا كان هناك مانع، فإذا دخل وقت الصلاة وجبت الصلاة، والذكر غير حادث فلا لازم للرقص(١).

ورحت أكشف لـ«أستاذ الشريعة» أن شكر الله تعالى لا يكون بالرقص، وإنما يكون بالسجود، يدعى سجود الشكر، فلو أن هؤلاء كانت غايتهم من هذه الحركة شكر الله سجدوا عِوَض هذه الحركة كما هو مبين في السنة في استقبال النِّعَم(٢)، فكيف إذاً يرقصون ولا يسجدون، هل أصبح صحابة رسول الله ﷺ أصحاب شعوذة؟

وحلّلت الدليل الثالث(٣) وما ورد فيه من أحاديث(٤) لا يمكن

---

(١) راجع السبب والشرط والمانع وهي أقسام الحكم الوضعي في «الموافقات» للشاطبي (١/١٨٧ وما بعدها و٢٦٢ وما بعدها) (ريسوني).

(٢) كما في حديث أبي بكرة ﷺ أن النبي ﷺ كان إذا جاءه أمر سرور أو بُشِّر به خر ساجداً شاكراً لله.
أخرجه أبو داود (٢٧٧٤) وغيره؛ وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

(٣) (ص٩٠ وما بعدها).

(٤) وكان هذا الصوفي محمد التجكاني أورد ثلاثة أحاديث وهي:
١ ـ حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**أكثروا ذكر الله حتى يقولوا: مجنون**» أخرجه أحمد (٣/٦٨ رقم ١١٦٥٣) وفي سنده دراج وهو كثير المناكير كما في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠) والحديث ضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» برقم (٥١٧).
٢ ـ حديث ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**اذكروا الله ذكراً حتى** =

الاستشهاد بها لضعفها؛ لأن الحديث الضعيف لا يُعمل به إلا إذا انجبر[١]، ولو كان ذلك في فضائل الأعمال، خلافاً للبعض، إذ العمل بذلك ينشأ عنه حكم شرعي يدخل في إطار الندب، والندب من الأحكام الشرعية الخمسة.

هكذا نجد «أستاذ الشريعة» يسكت سكوتاً تاماً عن مواجهة

---

= **يقول المنافقون: إنكم مراؤون».**
أخرجه ابن المبارك في «الزهد الرقائق» (١/ ٣٦٢ رقم ١٠٢٢) وفيه سعيد بن زيد، وهو ضعيف، **انظر**: ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٤١) وأيضاً هو مرسل.
والرواية المرفوعة رواها الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٦٩ رقم ١٢٧٨٦) وهي ضعيفة جداً كما بين ذلك الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٩ رقم ٥١٥).
٣ ـ حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**سبق المفردون**» قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟ قال: «**المستهترون بذكر الله، يضع عنهم أثقالهم فيأتون يوم القيامة خفافاً**».
أخرجه الترمذي (٣٥٩٦)؛ والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٣٩٠ رقم ٥٠٦) وفيه عمر بن راشد اليمامي، وهو ضعيف.
**انظر ترجمته في**: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٤٥).
والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي».
وقد صح الحديث بلفظ: «**سبق المفردون**» قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟ قال: «**الذاكرون الله كثيراً والذاكرات**» رواه مسلم (٢٦٧٦).

(١) شروط العمل بالحديث الضعيف **ثلاثة**:
١ ـ أن يكون الضعف غير شديد.
٢ ـ أن يكون مندرجاً تحت أصل عام.
٣ ـ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.
**انظر**: «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» للمحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني (١/ ٤٨) (ريسوني).

هذه التحليلات والحقائق الدامغة، إذ لم يجد في نفسه القدرة على مناقشة حقيقة واحدة من الحقائق التي عرضتُها، فما بالك بأن يردَّ واحدة منها، وما زاده في هذا الفصل هو محاولته الساذجة لانتقاد الإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ ـ ١٢٠١م) يردّ فيها على ما قاله حول «الحَجْلِ» و«الرقْصِ» و«الزَّفْنِ»، ويحاول أن يخطّئه في المعاني اللغوية لهذه الكلمات على حين لا خطأ فيما ورد في كلام ابن الجوزي؛ لأنه حقيقة، فرّق بين «حَجَلَ» و«رَقَصَ» لغوياً[١] ثم ما يخص «زفن» فإن ابن الجوزي لم يشرحها لغوياً كما حاول «أستاذ الشريعة» أن يفعل، وإنما شرحها كما فهمها من السياق، والكلمة في الواقع، لا تأخذ صورتها الحية إلا حين تتخذ مكانها في الاستعمالات الأسلوبية، فحين قال ابن الجوزي: «وكذلك زفن الحبشة نوع من المشي بتشبيب يُفعل عند اللقاء بالحرب»[٢] فإنه كان يَعرف مسبقاً أن الحبشة لهم حركة خاصة في اللقاء عند الحرب، ويعرف كذلك أنهم كانوا يتدربون على السلاح كما مرّ بنا سالفاً.

فملاحظة «المؤلف» على ابن الجوزي ملاحظة ساذجة للغاية، الغرض منها فقط الطعن في الرجل ليس إلا، بدليل أنه اتهمه بأنه يعتسف النصوص، ويضغط عليها ضغطاً، لماذا كلّ هذا؛

(١) لقد نبهت إلى الفروق اللغوية في كتابي «لا حِلَق للذكر البدعي في الإسلام» (ص٨٢) (ريسوني).

(٢) «تلبيس إبليس» (ص٣١٧).

لأن الإمام ابن الجوزي أحد الأئمة الذين سخّروا أقلامهم لمواجهة خرافات الطُّرُقية، فكتابه «تلبيس إبليس» حافل بالردود على هؤلاء الخرافيّين، وحافل بالحقائق التي تفضح مخازي الصوفية وانحرافاتهم المختلفة.

وقد عرّج «المؤلف» بعد ذلك ـ ولست أدري المناسبة؟ ـ على موضوع «الوهابية» وراح يطعن فيها ملمحاً من خلال ذلك إلى أنني «وهابي» وأؤكد لـ«أستاذ الشريعة» أنه لا يعرف عن الوهابية شيئاً بدليل الأوصاف البذيئة التي خلعها عليها، مما يدل على جهله التام بحركة الفكر الإسلامي الحديث.

وأطمئن «المؤلف» وأقول له بصراحة: أنا مسلم وكفى، أعبد الله تعالى من خلال الدليل من الكتاب والسنة، وأرفض التقليد ـ والحمد لله على نعمته ـ فولائي لله، لا لمذهب معين ولا لطريقة من الطّرق الصوفية، ولا لحزب من الأحزاب السياسية التي ينتمي الناس إليها ـ وخاصة في هذه الأيام ـ رجاء الحصول على منافع شخصية ـ و«المؤلف» لا يجهل هذه الحقيقة بل يعرفها حق العلم ـ أنا مسلم وكفى، ونِعْم هذا الاسم، وصدق الله حين يقول: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٩١].

وهو لم يقل: كن مالكياً أو حنبلياً أو طرقياً أو حزبياً، وإنما أمر بأن يكون الإنسان مسلماً ليس إلا، ملتزماً بالتصور الإسلامي فكراً وممارسة، وصدق الله حين يقول أيضاً:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥] ولم يقل: وليُّكم المذهب أو البدعة أو الحزب السياسي.

والملحوظ في نهاية هذا الفصل: أن «المؤلف» أراد أن يعلق على الأحاديث التي ضعفتُها والتي سبق أن تحدثت عنها سابقاً فقال في الهامش ـ في سذاجة من ليس له أدنى إلمام بالنقد الحديثي برغم أن «أستاذ الشريعة» درس الحديث «بدار الحديث» ـ: «إلا أن الأحاديث الواردة بمعناه تقوّيه، فيصلح الاستشهاد ضمن المجموعة حسب القواعد»(١).

ما معنى هذا الهراء والخبط يا «أستاذ الشريعة وطالب دار الحديث»، إن حديث: «اذكروا الله ذكراً حتى يقول المنافقون: إنكم مراؤون» ضعيف جداً(٢)، والضعيف على هذه الحال لا يمكن تقويته وجبره.

ألست ترى معي ـ قارئي الكريم ـ أن هذا الفصل هو كذلك يعاني كسابقه انهياراً وتصدّعاً؟ لا شك في ذلك؛ لأن «المؤلف» ما تأتّى له أن يقرع الحجة بالحجة، ولاذ بالصمت، واجتزأ بتعليقات كشفت عن ركاكتها بنفسها شكلاً ومضموناً، وهذه هي صفة الفكر الطرقي دائماً في قصوره وضحالته، وادّلاجه في ظلمة التشتت والحيرة، وهذا ما يعنيه الشاعر في قوله:

---

(١) (ص٢٩) (ريسوني).

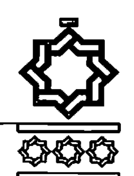
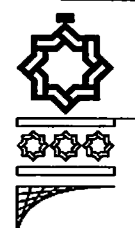
(٢) **انظر**: كلام العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني عن ذلك في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ٩ رقم ٥١٥) (ريسوني).

رأسُ الغوايةِ في العقلِ السقيمِ فَمَا فيهِ فأكثَرُهُ وحْيُ الشياطِينِ(١)

❖ ❖ ❖

(١) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٥/ ٤٣٣) أنه قرأ كتاب المحصل في أصول الدين لابن الخطيب وكتب عليه:

مُحَصَّلٌ في أصولِ الدين حاصِلُهُ مَنْ بَعْدِ تحصيلِهِ أَصْلٌ بِلا دِينِ
أَصْلُ الضَلالاتِ والشَكِّ المُبينِ فَمَا فيهِ فأكثرهُ وَحْيُ الشياطِينِ

# الخلاصة تحت المجهر

لقد وضحتْ لدى الجميع رؤية الفصول الثلاثة المرهَقة بكثير من الهراء، المعبّرة عن ضحالة في الفكر، وليس أدلّ على ذلك من أنها تَرداد لما سبق في الطبعة الأولى؛ لأجل ذلك بدت خاوية الوطاب، بادية الأنفاض، تبعث على الغثيان وتدفع إلى القرف.

وقد أحسّ «أستاذ الشريعة» بهذه الحقيقة، فأراد أن يوهم قارئه بأنه قد أضاف جديداً للكتاب، فوضع هذا العنوان «الخلاصة» لعلّ الحيلة تخدعه.

والحقيقة غير هذه؛ لأن الزيادة الملحوظة تتمثل في العنوان ليس إلا، والجديد في الطبعة الثانية هو تعليقات على «الخلاصة» تحفل بلمزي؛ لأن «أستاذ الشريعة» لم يجد في كيسه غير مصطلحات الشتم، وكلٌّ يعطي مما عنده كما يقول السيد المسيح عليه السلام.

وأنا لن أسايره في هذا، ولو أنني سايرتُه في هذا لجعلت منه أنموذجاً أدبياً يتلذّذ الناس بسذاجة فكره جيلاً بعد جيل، سواء عن طريق الأداة النثرية أو الشعرية، متأسياً نهج الأدباء الساخرين، لكنني أترفع عن هذا التزاماً بأخلاق الإسلام أولاً، والتزاماً بمنهجية البحث ثانياً، وإن حاول «المؤلف» أن يجرّني إلى المهاترة

والتهارش لأجل أن أفقد أعصابي كما فقدها، وكما يفقد الطرقية أعصابهم وهم يرقصون، مرسلين أصواتاً مزعجة مرعبة.

وأود أن أدحض فرية وردت في هذه «الخلاصة» لم أتعرض لها في كتابي «لا حِلَقَ للذِّكْر البدعي في الإسلام» وهي ترديد «المؤلف» كلمة «الذكر الراقص».

ليت شعري من أي مصدر استقى «أستاذ الشريعة» هذا المصطلح، إن الكتاب والسنة يخلوان من هذا البهتان، إن هذا المصطلح دخيل على الإسلام، كما أن الرقص دخيل على الإسلام، والسبب هو الابتداع ولا شيء غير الابتداع.

وأود كذلك أن أدحض فرية لم أدحضها في كتابي السابق وهو قول «المؤلف»: «وإذاً فالقول بتحريم الذكر أو الذكر الراقص هو اجتهاد مع وجود النص، وذاك يعني مجاوزة الله ورسوله»[١].

تعسف واضح جداً في هذا الاستنتاج، ذلك أن قوله: «اجتهاد مع وجود النص، استنباط نتيجة من العدم، فالنص معدوم قطعاً، إذ رقص الحبشة ورقص الصحابة[٢] لا يجوز أبداً الاستدلال بهما، والعكس هو الصحيح وهو ثبوت تحريم الرقص باعتباره دخيلاً على الإسلام، ويساند هذا التحريم الكتاب والسنة القولية والفعلية، وقد روى الإمام مسلم أن رسول الله ﷺ قال:

(١) (ص٣١، ٣٢) (ريسوني).
(٢) تقدم أن الحديث الوارد في هذا لم يثبت.

«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[١].

فالطرقية هي التي تحاول عبثاً أن تجتهد في معرض النص، والاجتهاد في معرض النص مرفوض كما هو مقرر في علم الأصول.

## فضائح عارية:

إن ما أثار «أستاذ الشريعة» وحرّك حفيظته عليّ، وجعله غير متماسك في تعليقاته التي وضعها في الطبعة الثانية هو أنني لمته على عدم احترامه للمنهجية، ووصفته بأنه يخون الأمانة العلمية.

وأنا لا زلت أقرر هذا وأكرره، فأما المنهجية فسيأتي الحديث عنها وشيكاً، وأما خيانة الأمانة العلمية فسأتحدث عنها الآن.

حينما قررتُ بأنه خان الأمانة العلمية اعتمدت في ذلك على ما توصلت إليه من نتائج وخيمة في معاملته مع النصوص، إذ كشفت بأنه يبتِرُ النصوصَ لأجل هواه الطرقي؛ ذلك أنه نقل عبارة ابن حجر في «الفتح» مبتورة، أثبتَ منها ما راقه، وحذفَ ما لم يرقه.

وها هي عبارة (ابن حجر) بالحرف الواحد: «واستدل قوم من الصوفية بحديث الباب على جواز الرقص وسماع آلات الملاهي،

---

(١) رواه البخاي (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، وهذا لفظ مسلم كما ذكر المؤلف رحمه الله، أما لفظ البخاري ومسلم في رواية أخرى: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

وطعن فيه الجمهور باختلاف المَقْصِدَيْنِ، فإن لعب الحبشة بحرابهم كان للتمرين على الحرب، فلا يحتج به للرقص في اللهو»[١].

فماذا فعل «المؤلف»؟ لقد نقل ما يعضد رأيه الآفن، وترك ما ينافيه، فنقل هذه الجملة فقط، وهي كافية للاستشهاد له «واستدل قوم من الصوفية بحديث الباب على جواز الرقص وسماع آلات الملاهي».

والمؤلف ود أن ينفى هذه التهمة عن نفسه فوقع في حَيْص بَيْص، إذ سعى إلى حتفه بظلفه، ففي تعليقه يقول: «حاول أحد أساتذة اللغة العربية» إلى أن يقول: «وأنه يجهل أبسط قواعد المنهج في الاستفادة من نصوص القدماء وشرّاح الحديث لحد أنه يعثر واهماً على ما يُفرغ أحقاده التي استعصت على الانضباط عندما يجد أن باحثاً أخذ من نص «أخباري» لابن حجر في شرح «الفتح» فقرة تهمه وترك ما لا يهمه»[٢].

انظر إلى هذا التعليق الذي يقطر حقداً؛ لأن صاحبه فقد صوابه كما يفقد الطرقية صوابهم في حلبة الرقص البهلواني، ولاحظ أنه يدين نفسه بنفسه فقوله: «أخذ من نص أخباري لابن حجر في شرح الفتح فقرة تهمه وترك ما لا يهمه»، ماذا يعني؟ يعني أنه يؤكد بدون شك تهمته في الخيانة، إنه يعترف بهذه الخيانة، **وهذا بيان ما نقول:**

---

(١) (٦/٥٥٣).

(٢) (ص٣١) (ريسوني).

إن «المؤلف» حين أورد عبارة ابن حجر قصد من وراء ذلك الاحتجاج على جواز الرقص والسماع؛ ذلك أن العبارة المبتورة هذه يستفاد منها بوضوح الانتصار للرقص، وإقحام «ابن حجر» في هذا البهتان؛ لأنه أورد الخبر وسكت عنه، وسكوته عنه دليل على موافقته على ذلك، مع العلم أن ابن حجر ما سكت، بل استرسل في الكلام، وبين أن لا حجة للصوفية في هذا، وأن رقص الحبشة كان للتمرين على الحرب.

إن «المؤلف» أدان نفسه الآن حين ذهب إلى أنه أخذ ما يعجبه من كلام «ابن حجر» وترك ما لا يعجبه من كلامه.

إن هذا يعتبر استهانة بالنصوص وخاصة و«المؤلف» في معرض الاحتجاج لتصوّره الطُّرُقي الخرافي، أما كان من الأمانة وإبعاداً للتهمة نقل العبارة كاملة؟ إن نقل ما يهم وترك ما لا يهم في غير هذا المكان، وهو ألا يكون النص ضد فكرة الباحث، أما وهو عكس ما يؤمن به فلا يحل هذا له أبداً، وكان من الممكن تجنباً من الوقوع في هذا ـ إن كانت النية صادقة ـ أن ينقل «المؤلف» العبارة كاملة، ثم يعلّق على ما لا يناسبه فيها ولو في الهامش.

ومما يزيد الأمر تأكيداً: أنني في الطبعة الأولى صححتُ له خطأً وقع فيه، هو أنه نسب «العمليات الفاسية» إلى عبد القادر الفاسي[1] (ت ١٠٩١هـ ـ ١٦٨٠هـ) على حين العمليات هذه لابنه

---

(١) هو: عبد القادر بن علي الفاسي أبو عبد الرحمٰن المغربي، مشتغل بالعلوم، له =

عبد الرحمٰن(١) (ت ١٠٩٦هـ، ١٦٨٥م)، ولما صدرت الطبعة الثانية عمل بما صححتُه له؛ إذ عزا العمليات لصاحبها دون أن يشير من قريب أو بعيد إلى ذلك اعترافاً بالغلط. واعترافاً بفضل من قدّم له معروفاً، وصدق الشاعر الجاهلي زُهَيْر بن أبي سُلمى(٢) (ت ١٣ق.هـ ـ ٦٠٩م) حين قال:

**ومَنْ يَصْنَعُ المعروفَ في غيرِ أهلِهِ يَكُنْ حَمْدُهُ ذماً عليهِ ويندَمِ(٣)**

نعم صدق زهير في ناحية ولم يصدق في ناحية، صدق في أن الخير قد يعود بالشر إذا ما فعله إنسان في من لا يستحقه، ولم يصدق في ناحية؛ لأن فعل الخير لا يضيع عند الله تعالى.

تبين الآن أن «المؤلف» مُجرّح، لا يؤتمن على الأمانة أبداً مهما حاول أن يتملّص من هذه الخيانة، فالحجة قائمة تتحدّى،

---

= حواشي على الصحيح جُمعت من تقاريره، توفي سنة ١٠٩١هـ.
**انظر**: «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ٧٦٣).

(١) **هو**: عبد الرحمٰن بن عبد القادر بن علي أبو زيد الفاسي، أخذ العلم عن أبيه وغيره، من تصانيفه: «اقتفاء الأثر» توفي سنة ١٠٩٦هـ.
**انظر**: «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ٧٣٥)؛ «معجم المؤلفين» (٥/ ١٤٥).

(٢) **هو**: زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رباح المزني، من مصر، حكيم الشعراء في الجاهلية، هو شاعر وأبوه شاعر وخاله شاعر وأخته شاعرة وأولاده شعراء، له معلقة مشهورة، **انظر**: «جمهرة أشعار العرب» (١/ ٢٧٩)؛ «الأعلام» للزركلي (٣/ ٥٢)؛ «معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٦).

(٣) والبيت من معلقته المشهورة، وهو ليس في «ديوانه» المطبوع وإنما هو بنحوه في «جمهرة أشعار العرب» (١/ ٢٩٨) **وانظر**: «شرح ديوان زهير بن أبي سلمى» (ص٥٠).

وخاصة بعد الطبعة الثانية للكتاب إذ ظهرت حجتان أخريان أيدتا حجتي الأولى، فأصبحت هناك حُجَجٌ يعزّز بعضُها بعضاً.

## حول اسم كتابي:

يبدو أن «المؤلف» لم يفهم اسم كتابي على حقيقته؛ ذلك أنه اعتقد أنني عندما سميت كتابي: **«لا حِلَقَ للذِّكْرِ البدعي في الإسلام»** ناقضت نفسي «معبراً بذلك عن هزيمته النفسية أمام المعالجة الجادة الإسلامية للموضوع»(١).

يقصد «أستاذ الشريعة» بهذا الكلام أننا قد خرجنا من نطاق حلق الذكر ما دامت البدعة قد وُجدت.

ما هذا «يا أستاذ الشريعة»؟ إن كتابك في طبعته الأولى اسمه «حلق الذكر في الإسلام» وأنت تقصد بذلك حلق الذكر البدعية، بدليل محاولتك الفاشلة للبحث عن الدليل لتأييد الذكر الجماعي وهو بدعة، ومحاولتك الفاشلة للبحث عن الدليل للذكر الراقص البهلواني، أليس هذا حلق الذكر عندك؟ أَوَليست هذه الحلق بدعية؟ لذلك أطلقت على كتابي: **«لا حِلَقَ للذِّكْرِ البدعي في الإسلام»** لا نافية للجنس يا «أستاذ الشريعة الآن، وأستاذ اللغة العربية سالفاً»، وحِلَق اسمها تعمل عمل «إنّ» ومن شروطها: أنها لا تعمل إلا إذا نصّت على نفي الجنس وبعبارة: نفي الجنس نفياً

---

(١) راجع (ص٣٣) ففيها عبارة قبل هذه تهيمن عليها ركة، مما جعلها مهلهلة المضمون لا تكاد تفهم (ريسوني).

عاماً لا شك فيه، فإن كان الغرض منها نفي الجنس على سبيل الاحتمال فهي مهملة وما بعدها يعتبر مبتدأ[١].

و«البدعي» وصف يُقيّد الذكر ويخلع عليه صفة معينة يخصّصه بها.

فالذكر هنا من باب قَصْرِ العام على بعض أفراده، كما تنص على ذلك القاعدة الأصولية «يا أستاذ الشريعة»، بجانب ذلك فالذكر هذا قد وضّحه النَّعْت وهو «البدعي» لأن «النعت» في النحو العربي «يا أستاذ اللغة العربية سابقاً» يقوم بمهمة التوضيح إذا كان المنعوت معرفة.

وأزيدك إيضاحاً فلربما يكون هذا المبحث غير مفهوم لديك: هو أن الذّكر منعوت، وقد جاء معرفاً بأل، لذلك ورد «النعت» موضّحاً لنوع الذّكر، كما تقول «خاب الإنسان المبتدع». وتكون بهذا أوضحت من يكون هو الخائب من بين المشتركين في هذا الاسم بالذات.

وأما إذا كان المنعوت نكرة ـ وهو هنا ليس نكرة ـ فإن النعت يفيد حينذاك التخصيص، كما تقول: «قاطعتُ رجلاً طرقياً»، وتكون قد خصصت هذا الرجل من بين المشتركين معه في خصائص الرجولة بميزة انتسابه إلى الطرقية.

---

(١) انظر: كلام شرّاح «الألفية» في هذا الموضوع عند قول ابن مالك:

عَمَلَ إنَّ اجعَلْ لِلا في نَكِرَهْ ... مُفْرَدَةً جاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

فمثلاً شرح ابن عقيل (١/ ٣٥٥ وما بعدها) (ريسوني).

قلت: والبيت في «الألفية» (ص٣٤).

إن «المؤلف» جاهل بالحكم الذي يتضمنه اسم كتابي، وجاهل بأنه جاهل، ولذلك قيل:

**جَهِلتَ وَمَا تَدْرِي بأنّكَ جَاهِلٌ ... وَمَنْ لي بأنْ تَدْرِي بأَنّكَ لا تَدْرِي**[١]

هذا حديثنا عن الخلاصة وقد رأيتَ كيف أنها هي الأخرى تعاني الأمرَّيْنِ من الانهيار والتَّضَعْضُع وهي في الحقيقة ليست خلاصة وإنما هي مُشَاطة[٢] معنًى ووزناً.



---

(١) **انظر**: «السحر الحلال في الحكم والأمثال» لأحمد الهاشمي (ص٦٠).
(٢) «المشاطة» في اللغة: ما يسقط من الشَّعْرِ عند مَشْطِهِ (ريسوني).

# وقفة مع «الملاحق»[١]

إن الإضافة الملحوظة في هذه الطبعة هي عبارة عن ملحقات تتضمن ثلاث فتاوى: فتويان للسيوطي، الأولى حول الذكر جهراً، والثانية حول الذكر وقوفاً، وفتوى لابن حجر الهيتمي[٢] (ت ٩٧٤هـ ـ ١٥٦٧م) حول الذكر وقوفاً أيضاً.

---

(١) جمع «المؤلف» كلمة ملحق على ملاحق، والصواب: ملحقات، و«ملحق» اسم مفعول من فعل ألحق الرباعي، وينبغي أن يُجمع جمع تصحيح، فإن كان لمذكر عاقل لحقت به الواو والنون، وإن كان لمؤنث أو مذكر غير عاقل لحقت به الألف والتاء إلا ما كان خاصاً بالمؤنث فيجمع حينذاك جمع تكسير نحو: مُرْضِع فنقول فيها: مَرَاضع.
تأسيساً على ذلك فـ«ملحق» تجمع على: ملحقات؛ لأنها تدل على غير عاقل، وأن أطلقناه على مذكر عاقل حينذاك جمعناه جمع مذكر سالماً، فقلنا فيمن يُلحقون مثلاً بأقسام الثقافة بسفارة ما: «ملحقون ثقافيون» وهكذا، ولقد أصاب ابن آجروم في «آجروميته» حين جمع كلمة «معرب» على «معربات» فقال: «المعربات قسمان»، وما قال فيها: «معارب». وكل هذا من وادي كلمة «ملحق» وفي ذلك يقول الاستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب: «اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر، لمشابهتها الأفعال وعملها عملها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه»... إلخ. **انظر بتفصيل:** (٢/١١٦ وما بعدها) (ريسوني).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي شهاب الدين أبو العباس الأنصاري، ولد سنة ٩٠٩هـ. واشتغل بالفقه والحديث وبرع في =

فأما ما أفتى به السيوطي حول الذكر جهراً[١] فإنما هو مخالف مخالفة صريحة لدلالات القرآن في الذكر وللهدي النبوي، وقد سلف تحليل هذا فلا نحتاج إلى إعادته، كما سلف تحليله في كتابنا السابق[٢].

وأما استشهاد السيوطي[٣] بمثل «**أكثروا ذكر الله حتى يقولوا: مجنون**»[٤] فقد بيّنا ضعفه الشديد في الكتاب السابق[٥] ونبهنا إليه فيما سبق؛ لأن «المؤلف» استشهد به، واستشهد بغيره كما هي عادة الصوفية في الانتصار لمذهبهم بالضعيف والموضوع.

وأما ما أفتى به حول الذكر وقوفاً[٦] فإنه لا يستند على حجة البتة، وبرهان ذلك أنه يحيل على أقوال بعض العلماء بدون سند علمي، وما هكذا يا سعد تورد الإبل.

ثم بعد ذلك استدل بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٩١].

---

= الفقه، من مؤلفاته: «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع» و«الصواعق المحرقة» مات سنة ٩٧٤هـ.
**انظر**: «شذرات الذهب» (٨/ ٣٧٠)؛ «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ١٠٩)؛ «معجم المؤلفين» (٢/ ١٥٢).

(١) وعنوان الفتوى: «نتيجة الفكر في الجهر في الذكر» **انظرها في**: «الحاوي» (١/ ٣٧٥).

(٢) «لا حلق للذكر البدعي في الإسلام» (ص٩٩ وما بعدها) (ريسوني).

(٣) في «الحاوي» (١/ ٣٧٦).

(٤) تقدم تخريجه (ص٥٩).

(٥) (ص٩٠).

(٦) في «الحاوي» (٢/ ٢٢٢).

ثم استدل برقص الصحابة الثلاثة السالف الذكر.

هذه الفتوى ماذا فيها من جديد يستحق الذكر؟

الجديد الغريب هو أنه حاول أن يُحَمِّل الآية السابقة ما لا تحتمل؛ ذلك لأن معناها: أن للإنسان أن يذكر الله قائماً أو قاعداً أو على جنبه، فقد ثبت في «الصحيح»[١] أن رسول الله ﷺ قال: **«صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك»**.

وقد عمِدتُ إلى طائفة من كتب التفسير المشهورة أستشيرها ـ وأنا متأكد من أنها لن تتعرض لهذا المعنى السخيف ـ في هذا الشأن فما وجدت واحداً منها يُلْمِح إلى هذا المعنى، ومن بينها: كتاب السيوطي نفسه: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»[٢] الذي لم يُعَرِّج على ما قاله في فتواه، واكتفى بما يوحي به النص القرآني بدون تعسف؛ لأنه هو المعنى الحق الذي يقرّره التفسير بالمأثور وغيره، وما عدا ذلك فهو باطل، **وفيما يلي هذه الطائفة من كتب التفسير**:

١ ـ «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير[٣].

٢ ـ «أحكام القرآن» للجَصّاص[٤].

٣ ـ «أحكام القرآن» لابن العربي[٥].

---

(١) رواه البخاري (١١١٧) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.
(٢) (٢/ ١١٠) (ريسوني).
(٣) (١/ ٤٣٨) (ريسوني).
(٤) (٢/ ٢٦٥) (ريسوني).
(٥) (١/ ٣٠٤، ٣٠٥) وقد قدم لنا أوجهاً في التفسير، وما ألمع إلى هذا المعنى =

٤ ـ «المحرر الوجيز» لابن عطية[١].

٥ ـ «تفسير الجلال المحلي»[٢].

٦ ـ «تفسير النسفي»[٣].

٧ ـ «في ظلال القرآن» لسيد قطب[٤].

وأما الفتوى الثالثة[٥] فهي لابن حجر الهيتمي لا تتعدى أسطراً، استدل فيها صاحبها برقص الصحابة، وبالإشارة فقط إلى أن أئمة ـ ومنهم العز بن عبد السلام ـ قد صح عنهم القيام والرقص.

وكأن «أستاذ الشريعة» بإضافته هذه الفتوى للطبعة الثانية ظن أنه قد عثر على تِبْرٍ، ولا يدري أنه عثر على تُرابٍ.

وقد يتساءل من يتساءل عن سبب صدور فتويين متناقضتين عن عالم واحد في نازلة واحدة؟ فلنسارع إلى الإجابة بأن التساؤل في محلّه، والجواب سيكون ـ إن شاء الله تعالى ـ في محلّه كذلك، وهو أن فتوى ابن حجر الهيتمي التي استشهد بها «أستاذ الشريعة» فتوى سطحية جداً، وكم يوجد له من هذا النوع في فتاويه؛

---

= الخرافي عند المتصوفة. (ريسوني).

(١) (٣/٣١٩).

(٢) (ص٩٩، ١٠٠).

(٣) (١/٢٠١).

(٤) (٢/١٩٠).

(٥) **انظر**: «الفتاوى الحديثية» (ص٢٩٨).

ذلك أنها لا تعتضد بدليل إطلاقاً بينما في فتواه الأخرى يهاجم الرقص وكلّ أنواع البدع التي يمارسها الصوفية، وقد ألف عنها كتاباً تحت عنوان «كَفُّ الرَّعاع عن محرمات اللهو والسماع»، وفي هذه الفتوى رفض كلام المتصوفة عن رقص الحبشة، واستغرب كيف أن هؤلاء لم يفهموا أن الحادثة كانت للتدريب على السلاح، يقول: «والجواب أن هذا الحديث لا يتناول محل النزاع؛ فإن ذلك لم يكن من الحبشة رقصاً على غناء، ولا ضرباً بالأقدام، ولا إشارة بالأكمام. بل كان لعباً بالسلاح، وتأهباً للكفاح، تدريباً على استعمال السلاح في الحرب، وتمريناً على الكرّ والفرّ والطعن والضرب».

ثم يقول: «وبما تقرر في هذا والذي قبله يعلم خطأ صاحب ذلك الكتاب في نقله الاحتجاج على إباحة الرقص بحديث رقص الحبشة في المسجد، وبأن علياً وجعفراً وزيداً حَجَلوا لما بَشَّرهم النبي ﷺ، ووجه خطئه: ما تقرّر أن رقص الحبشة لم يكن من الرقص المختلف فيه، وأن ما ذُكر عن هؤلاء الثلاثة رضوان الله عليهم كذب مختلق لا تحل روايته ولا الاحتجاج به»(١). والحقيقة أن فتوى ابن حجر طويلة يحسن الرجوع إليها في مظانها.

من هذا يبدو جلياً للعيان أن هذه الفتوى متأخرة عن الفتوى التي أوردها «أستاذ الشريعة»، إذ أنها فتوى مُسْهَبة يَرْفِدُها تحليلٌ ناضج، وفكر متفَتّح متريِّث واعٍ، ترفض كل ما تضمنته الفتوى

---

(١) (٢/٢٨٣ وما بعدها) مطبوع مع الزواجر له (ريسوني).

الأخرى، الأمر الذي يؤكد كلّ التأكيد أنه تراجع عما أفتى به وأن المعوّل على هذه الفتوى، ما دامت ترفض مضمون الأولى وبلهجة قوية وترفض حتى أن يكون ابن عبد السلام من الراقصين[١].

بجانب هذا فإن كتاب «كف الرعاع» يرجع تاريخ تأليفه إلى عام ٩٥٨هـ[٢] وتاريخ وفاة مؤلفه كانت عام ٩٧٤هـ يعني أنه ألفه قبل موته بست عشرة سنة، وفي هذه السن كان الرجل قد نضج واكتملت مداركه العلمية.

ويظهر أن «كف الرعاع» من أواخر ما ألّف، وأما الفتاوى الحديثية فلا يجمعها تاريخ زمني معين؛ لأنها تابعة لتاريخ النازلة، ويبدو أن الفتوى هذه عن الرقص صدرت عنه في مراحله العلمية الأولى فضمها إلى طائفة الفتاوى دون تمحيص وغربلة، وكم تحتاج هذه الفتاوى إلى غربال دقيق ينقيها من الشوائب.

وأود قبل توديع الملحقات المكدودة أن أنبه إلى أن السيوطي استشهد في فتواه بحديث ضعيف هو نفسه الحديث الذي صدر به «المؤلف طالب دار الحديث» كتابه[٣]، وكأنه يرى في هذا الحديث حجة كبرى يعزز بها ما يذهب إليه من هراء، ولولا أنه يرى في هذا الحديث خشبة النجاة ما جعله في صدر الكتاب، وبعد الآية الكريمة مباشرة، كما استشهد بحديث آخر ضعيف في المعنى نفسه

---

(١) **انظر**: «كف الرعاع» (ص٢٨٢) (ريسوني).

(٢) **انظر**: «كف الرعاع» (ص٢٦٨) (ريسوني).

(٣) (ص١) (ريسوني).

مع بعض الاختلاف في اللفظ، وبسند آخر، على حين أن النَّصَّيْن لم يصح سندهما، ولم يتضمنا تأييداً، لا من قريب ولا من بعيد، للفكرة التي يريد أن يطرحها، وفيما يلي تفصيل الأمرين معاً، يعني تفصيل البحث في سند الحديثين، وتفصيل البحث في المحتوى.

## الحديث الأول:

قال الترمذي[(١)]: «حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: حدثني أبي، قال: حدثني محمد بن ثابت ـ هو البناني ـ قال: حدثني أبي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا**»، قالوا: وما رياض الجنة؟ قال: «**حلق الذكر**»[(٢)].

هذا الحديث نفسه أورده المنذري[(٣)] في «الترغيب والترهيب»[(٤)] كما أورده السيوطي في «الجامع الصغير» ورمز له بالصحة[(٥)].

---

(١) في «سننه» (٣٥١٠).

(٢) وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند» (٣/ ١٥٠ رقم ١٢٥٢٣)؛ وأبو يعلى في «مسنده» (٦/ ١٥٥ رقم ٣٤٣٢).

(٣) هو: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة زكي الدين أبو محمد المنذري، الشامي الأصل، المصري المولد والوفاة، ولد سنة ٥٨١هـ. وقرأ القراءات وبرع في العربية والفقه وسمع الحديث، توفي سنة ٦٥٦هـ. من تصانيفه: «مختصر صحيح مسلم» و«مختصر سنن أبي داود» وغيرها.
**انظر**: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١١١)؛ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٢٥٩)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٣٦).

(٤) (٢/ ٤٠٧، ٤٠٨).

(٥) **انظر**: «السراج المنير شرح الجامع الصغير» للعزيزي (١/ ١٦٧) (ريسوني).

وقد مرَّ بنا أن المحدث النَّقَّادة محمد ناصر الدين الألباني أصدر كتابه ـ جزاه الله خيراً عن الإسلام ـ «ضعيف الجامع الصغير» تعقب فيه ما أتى به السيوطي من ضعيف في «جامعه»، وبما أنه سلك منهجاً خاصاً في هذا الكتاب وهو التنبيه على الضعيف مع الإحالة ـ دون التخريج ـ على تخريجاته المتضمنة في كتبه المطبوعة وغير المطبوعة، وبما أن هذا الحديث قد نص على ضعفه[1]، وأحال على الرجوع إلى سلسلة الأحاديث الضعيفة (رقم ١١٥٠)، وهو الرقم الذي يتضمنه الجزء الثالث الذي لم يظهر عندنا في الأسواق بعد ـ كما في علمي ـ فقد قمت بتخريجه وبتخريج الحديث الثاني؛ لأنه لم يرد في الجامع الصغير، ولذلك لم يشر إليه الألباني.

إن سند الحديث يحتوي على محمد بن ثابت البُنَاني، وهو من الضعفاء، قال عنه الحافظ ابن حبان: «يروي عن أبيه ما ليس من حديثه، كأنه ثابت آخر، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه على قِلّته»[2]، وقال عنه الذهبي[3] الحافظ النقّادة:

---

(١) (١/ ٢٣٥ رقم ٧٩٩) (ريسوني).

(٢) **انظر**: «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (٢/ ٢٥٢) (ريسوني).

(٣) **هو**: الحافظ المجَوِّد محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله الذهبي، ولد سنة ٦٧٣هـ مشتغل بالحديث والتاريخ والرجال، من تصانيفه: «سير أعلام النبلاء» «تاريخ الإسلام» وغيرها، مات سنة ٧٤٨هـ.
**انظر**: «المعجم المختص بالمحدثين» له (ص٩٧)؛ «الوفيات» لمحمد السلامي (٢/ ٥٥).

«قال البخاري[١]: فيه نظر. وقال ابن معين[٢]: ليس بشيء. وقال النسائي[٣]: ضعيف. وساق له ابن عدي[٤] أحاديث وقال: لا يتابع عليها، منها هذا الحديث: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا»[٥].

وقال عنه الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[٦]، وقال عنه الخزرجي: «ضعفه أبو داود[٧] وغيره»[٨][٩].

---

(١) في «التاريخ الكبير» (١/ ٥٠ رقم ١٠٣).
(٢) كما في «تاريخه» برواية الدوري (٤/ ١١٢ رقم ٣٤٢٢).
(٣) كما في «الكامل» لابن عدي (٦/ ١٣٦).
(٤) في «الكامل» (٦/ ١٣٦).
(٥) **انظر**: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٩٥ رقم ٧٢٩٤). **وانظر**: «المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٦١ رقم ٥٣٤٤).
(٦) «تقريب التهذيب» (٢/ ١٤٨).
(٧) كما في «سؤالات الآجري لأبي داود» (ص٢٤١ رقم ٣٠٨).
(٨) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (ص٣٢٩).
(٩) إلا أن الشيخ الألباني في الأخير حسّنه لغيره؛ لأن له متابعاً وشاهداً، فأورده في «السلسلة الصحيحة» (٢٥٦٢) و«صحيح الترغيب والترهيب» (١٥١١).
**انظر**: «تراجعات العلامة الألباني» (١/ ١٤٧ رقم ٩٢).
وعلى فرض صحة الحديث فالمقصود بحلق الذكر هو مجالس العلم، ولما قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] لم يفهم أحد من ذلك أن يسأل من يذكرون الله، بل أهل الذكر هم أهل العلم، ومجالس الذكر هي مجالس العلم.
قال عطاء الخراساني: مجالس الذكر هي مجالس الحلال والحرام، كيف تشتري وتبيع وتصلي وتصوم وتنكح وتطلق وتحج وأشباه هذا.
أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٩٤) ـ وهذا لفظه ـ؛ وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ١٩٥)؛ وذكر هذا المعنى ابن القيم رحمه الله في =

## الحديث الثاني:

قال الحاكم[(١)]: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الحافظ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مُسَدّد، ثنا بشر بن المفضّل ثنا عمر بن عبد الله مولى غُفْرة قال: سمعت أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري يقول: قال جابر بن عبد الله: خرج علينا النبي ﷺ فقال: «**يا أيها الناس إن لله سرايا من الملائكة تحل وتقف على مجالس الذكر في الأرض، فارتعوا في رياض الجنة**»، قالوا: وأين رياض الجنة؟ قال: «**مجالس الذكر، فاغدوا وروحوا في ذكر الله، وذكروه أنفسكم، من كان يحب أن يعلم منزلته عند الله فلينظر كيف منزلة الله عنده، فإن الله ينزل العبد**

---

= «مفتاح دار السعادة» (١/١١٨).
وقال ابن الحاج في «المدخل» (١/٨٧) بعد أن أورد هذا الحديث ونحوه: «قال علماؤنا رحمة الله عليهم: الذكر والمجالس المذكورات في هذه الأحاديث: مجالس العلم، وهي مجالس الحلال والحرام: هل يجوز أو لا يجوز؟ كيف يتوضأ وما يجب فيه وما يسن ويستحب ويكره ويمتنع؟ وكيف يصلي وما يجب فيها ويسن ويستحب ويكره ويمتنع؟ وكيف ينكح وما يجب في ذلك ويسن ويستحب ويكره ويمتنع؟ وكيف يبيع وكيف يشتري وما يجب في ذلك ويسن ويستحب ويكره ويمتنع؟ إلى غير ذلك، حتى الحركات والسكنات والنطق والصمت فيجب أن تعرف الأحكام عليك في ذلك كله».
وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله:
«قال أهل العلم: حلق الذكر هي المجالس التي يُتلى فيها كتاب الله وأحاديث رسوله ﷺ، ويبين فيها ما أحل الله لعباده وما حرمه عليهم، وما يتصل بذلك من تفاصيل أحكام الشريعة وبيان أنواها ومتعلقاتها».
**انظر**: «مجموع فتاوى ومقالات سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز» (٣/٢٥١).
(١) في «المستدرك» (١/٤٩٤).

**منه حيث أنزله من نفسه»**، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد»[(١)(٢)].

إن سند الحديث يحتوي على: عمر بن عبد الله مولى غُفْرة (بضم المعجمة وسكون الفاء) وهو ضعيف وكان كثير الإرسال، قال عنه ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار»[(٣)].

وقال عنه الذهبي: «عمر ضعيف»[(٤)] وضعفه النسائي[(٥)] وابن معين[(٦)(٧)]، وقال عنه ابن حجر: «ضعيف، وكان كثير الإرسال»[(٨)].

فلا تنخدعن بما قاله الحاكم في «المستدرك» بأنه صحيح الإسناد، فكم من حديث صححه رَحِمَهُ اللهُ وهو ضعيف، ولم يكلّف، «طالب دار الحديث» نفسه مؤونة البحث في ذلك، ولكنه معذور؛ لأنه لا يملك ما يعطي، واكتفى عند حديثه عن مجالس الذكر

---

(١) المستدرك (١/ ٤٩٤، ٤٩٥) (ريسوني).

(٢) وأخرجه أيضاً أبو يعلى (٣/ ٣٩٠ رقم ١٨٦٥) و(٤/ ١٠٦ رقم ٢١٣٨).

(٣) «كتاب المجروحين» (٢/ ٨١) (ريسوني).

(٤) **انظر**: «تلخيص المستدرك» المطبوع مع «المستدرك» (١/ ٤٩٥) (ريسوني).

(٥) كما في «الضعفاء والمتروكين» له (ص٨١ رقم ٤٥٦).

(٦) كما في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٢٢)، وفي «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٣/ ٢٢٠ رقم ١٠١٦): «سمعت يحيى وسألوه عن عمر مولى غفرة، هل سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال يحيى: لم يسمع من أحد منهم».

(٧) **وانظر**: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢١٠ رقم ٦١٥٥) (ريسوني).

(٨) «تقريب التهذيب» (٢/ ٥٩ رقم ٤٦٩) **وانظر كذلك بتفصيل كتابه**: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٧١ رقم ٧٨٣) (ريسوني).

أن يشير في الهامش[1] إلى أن الحديث صححه الحاكم نقلاً عن السيوطي والمنذري، وهذا هو علم «أستاذ الشريعة» لا يمكن أن يتعدى هذه الآفاق، ولله دَرّ الشاعر الأديب العالم أبي الطاهر السرقسطي[2]، «ت ٥١٧هـ ـ ١١٢٣م» **حين قال ـ من بحر السريع ـ:**

**ما أَكْثَرَ الجهلَ وما أَشْيَعَهْ وارحْمَتَا لِلعِلْمِ ما أَضْيَعَهْ**[3]

يتبين من هذا أن الحديث الأول والثاني ضعيفان، والضعيف لا يقوم به حكم شرعي، ولو في فضائل الأعمال. وقد ألمعنا إلى ذلك في كتابنا السابق عند تخريجي لبعض الأحاديث التي حاول «طالب دار الحديث» أن يعزز بها مقولته الطرقية التافهة[4].

ذاك من حيث السند، أما الحديثان من حيث المعنى فإنهما لا يحتويان قطعاً، الفكرة التي يودّ السيوطي ـ ومعه «المؤلف» ـ أن يذهب إليها وهي جواز الجهر بالذكر، ومعه بالطبع الرقص، باعتبار أن الحديثين يأمران بالرتع بينما «رتع» في اللغة من باب «منع»: رتعاً ورتوعاً ورتاعاً: أكل وشرب ما شاء في خصب

---

(١) (ص١٩) (ريسوني).

(٢) **هو**: إسماعيل بن خلف أبو الطاهر السرقسطي، وسرقسطة: مدينة في شرق الأندلس، من أحسن البلاد، كان إماماً في علوم الآداب، متقناً للقراءات، من تصانيفه: «إعراب القرآن» و«العنوان في القراءات».
**انظر**: «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي (١/ ٤٤٨)؛ «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٢٣٣).

(٣) هناك حديثان آخران ضعيفان في حِلَقِ الذّكر والرتع، فوجب التنبيه (ريسوني).

(٤) **انظر**: (ص٨٨ وما بعدها) (ريسوني).

وسعة[١]، وأصله كما قال الراغب[٢]، من رَتْعِ البهائم، فاستعير للإنسان، **قال الشاعر**[٣]:

**وإذا يَــخْــلُــو لَــهُ لَــحْــمِــي رَتَــعْ**

وقد استعمل القرآن الكريم هذا الفعل في هذا المعنى نفسه ـ وهو حجة على اللغة وليست اللغة حجة عليه ـ وذلك في قوله تعالى متحدثاً على لسان إخوة يوسف عليه السلام الذين طلبوا من أبيهم يعقوب عليه السلام أن يرسل معهم أخاهم يوسف ليرتع ويلعب معهم وهم له حافظون، مغرين إياه بما ينتظر ابنه من حياة المسرّة معهم: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢].

فالرتع هنا في الحديث الضعيف لا يشير من قريب أو بعيد إلى معنى الجهر بالذكر والرقص الطرقي أبداً، إنما يعني اكتساب ثواب الذكر ونحوه كما يكتسب الحيوان الثمار وهو يرتع في جُنَيْنَةٍ مليئة بالخير.

هكذا يجب أن يُفهم النص، وما عدا هذا الفهم فهو من

---

(١) **انظر**: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (٣/ ٢٧) (ريسوني).

(٢) «معجم مفردات ألفاظ القرآن (ص١٩٢) (ريسوني).

**قلت**: وهو مفضل بن محمد أبو القاسم الراغب الأصبهاني، كان عالماً بأنواع العلوم، ماهراً في التفسير، من مصنفاته: «مفردات القراءات» مات سنة ٥٣٥هـ.

**انظر**: «طبقات المفسرين» للداودي (ص١٦٨)؛ و«أبجد العلوم» (٣/ ٦٨).

(٣) **هو**: سويد بن أبي كاهل اليشكري، وصدر البيت هو:

**ويُــحَــيِّــيــنــي إذا لاقــيــتُــهُ** ......................

**انظر**: «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (٢/ ٣٨٠).

تحميل الأسلوب ما لا يحتمل، ولولا خوف الإطالة لشرحت ما ورد في هذا النص من تشبيه وحللته بلاغياً، ولنترك مثل هذه المسألة لفرصةٍ أخرى، وما أوحى به منطوق النص ومفهومه يغني عن كل تحليل آخر.

ولا أحب أن أنهي الكلام دون أن أشير إلى أن المنذري نفسه الذي أورد هذا الحديث ما خرج عن المعنى الذي تحدثنا عنه فقال في شرحه في جملة مختصرة: «الرَّتْعُ هو الأكْلُ والشُّرب في خَصبٍ وسَعة»[(١)] والمُنَاوي[(٢)] «ت ١٠٣١هـ ـ ١٦٢٢م»، في شرحه «فيض القدير شرح الجامع الصغير»[(٣)] ما انساق وراء هذا الشرح الشاذ، كما أن العزيزي[(٤)] «ت ١٠٧٠هـ ـ ١٦٦٠م» في شرحه «السراج المنير شرح الجامع الصغير» ما انساق وراء هذا الشرح الشاذ أيضاً الذي ذهب إليه السيوطي، واتبعه فيه «المؤلف» اتباع الأعمى غير منتفع بما أخذه في «دار الحديث»

---

(١) (٢/٤٠٦).

(٢) هو: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي، له مشاركة في أنواع من العلوم، مشتغل بالحديث، من تصانيفه: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» و«الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية» مات سنة ١٠٣١هـ.
**انظر**: «طبقات المفسرين» للداودي (ص٤١٣)؛ «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٢٠).

(٣) (١/ ٤٤٢، ٤٤٣) (ريسوني).

(٤) هو: علي بن محمد بن إبراهيم البولاقي المصري الشافعي، الشهير بالعزيزي، مشتغل بالحديث والفقه، من تصانيفه «حاشية على شرح التحرير» و«السراج المنير شرح الجامع الصغير» مات سنة ١٠٧٠هـ.
**انظر**: «هدية العارفين» (٥/ ٧٥٩)؛ و«معجم المؤلفين» (٧/ ٢٤).

من «علوم الحديث» وغير منتفع بما أخذه في مدرسة المعلّمين من «علوم العربية».

وأرى أن السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد فهم «الرتع» بمعنى ما يتضمنه من حركة، كما أن الذكر جهراً أو الرقص الطّرُقي يتضمن حركة، فوجه الشبه الذي يجمع بينهما هو هذه الحركة، ويا ليت شعوذة الطرقية وخاصة ما يدعى بالرقص أشبهت الرتع! إنها، في الحقيقة بعيدة عن الرتع، بل هي تشابه كل التشابه الركض والجنون، وفي ذلك أقول في قصيدة مناقضاً القصيدة المهزلة التي ختم بها «المؤلف» كتابه، والتي نظمها أحد المبتدعين المنسوبين إلى العلم، والدخلاء على الشعر، وسنأتي بها كاملة في محلّها إن شاء الله تعالى:

**هَزُّ المناكبِ والرؤوسِ شريعة الـ ... شيطانِ تدفعُ رَكْبَها الأتْرَاحُ**
**قُلْ لي أفي ركضِ البهائمِ رفعةٌ ... وتولّهٌ ومَجَادةٌ وفلاحُ**

إذا كان السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذا ـ ومعه «المؤلف» ـ يقصد بالرتع: الجهر بالذكر، وما يتبع ذلك من ركض فسيكون هذا فتحاً جديداً في اللغة لم تعرفه لغة الضاد منذ أن نطق أول عربي بها وإلى اليوم، ولن تعرفه إلى قيام الساعة؛ لأنه فتحٌ فذٌ عجيبٌ عجزت همة أئمة اللغة أمثال ابن جِنِّي[1] «ت ٣٩٢هـ ـ ١٠٠٢م»

(١) هو: عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي، صاحب التصانيف الفائقة في النحو واللغة، من تصانيفه: «سر صناعة الإعراب» مات سنة ٣٩٢هـ.
انظر: «البداية والنهاية» (١١/ ٣٣١)؛ «تاريخ بغداد» (١١/ ٣١١)؛ «العبر في خبر من غبر» (٣/ ٥٥).

عن تحقيقه، فحققه «أستاذ الشريعة» بهمته حين صَدَّر كتابه بحديث ضعيف أساء إليه بدل أن يحسن إليه بمد يد المعونة له بالتأييد فيما يروم طرحه من منظومات فكرية فجة اخترعها خيال الطرقية المريض.

وليس يعني هذا أننا نرفض الذكر ـ كما قد يتبادر لبعض العقول القاصرة ـ لا، الذكر مشروع ومطلوب بالكتاب والسنة كما سلف القول غير ما مرّة، وإنما نرفض الابتداع فيه بدون هوادة.

تلحظ معي ـ قارئي الكريم أن الملحقات كلها تشكو الانهيار الشديد، والعناء الكبير، سيما وأن «المؤلف» ما حاول إخصاب إجدابها بشيء من عنده، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه.



# ملاحظات عامة

انتهينا ـ بحمد الله تعالى ـ مما ورد في الكتاب من بهتان، ومما لم نتطرق إليه في كتابنا السابق[١]، وبالود هنا أن ألفت النظر إلى ملاحظات عامة وزعتها على النمط الآتي:

أ ـ منهجية الكتاب.

ب ـ عثرة منكرة.

ج ـ فضح أكاذيب.

د ـ مَنْ أحقّ بوصف السامري..؟

هـ ـ قصيدة مهزلة في الغربال.

و ـ جدول الخطأ والصواب.

**أ ـ منهجية الكتاب:**

يعاني الكتاب فقراً مُدْقِعاً في منهجية البحث، ولست أدري كيف يستطيع «أستاذ الشريعة الجامعي» الإشراف على رسائل طلبته وهو يكاد يجهل أبجدية البحث العلمي، وهذا لا يتجلى في هذا الكتاب فقط، بل إنه يتجلى كذلك في بحوث مريضة له، ويمكن

(١) أي كتاب: «لا حلق للذكر البدعي في الإسلام».

بسهولة أن أكشف عن عيوب منهجيتها إن أراد فأقدمها له هدية مستقبلاً إن امتد الحوار بيننا ـ وأود أن يمتد ـ إن شاء الله تعالى.

١ ـ يلاحظ في هذا المجال أنه أهمل في الفصل الأول الحديث عن مفهوم العبادة في الإسلام بمعناه الخاص والعام، وهو أمر ضروري في تصوُّر منهج البحث العلمي، وإلا يكون الباحث قد أخلّ بجانب هام من جوانب بحثه.

٢ ـ تهتم مناهج البحث الحديث بما يُسمّى بعلامات الترقيم، وقد يعتبرها «أستاذ الشريعة الجامعي» نافلة، ولكنها في الحقيقة، ليست نافلة، إنها تشكّل مع عناصر أخرى منهجَ البحث العلمي المنظّم؛ ولذلك فهي فرض باعتبارها ـ كما قلنا ـ أحد عناصر المنهجية.

تأسيساً على ذلك فإن فوضى تَسُودُ الكتاب، فلا نقطة بجانب كل جملة عند انتهاء الكلام، ولا فاصلة توضع في مواضعها، كأن توضع بعد جملة المنادى، مثل: يا طرقي، تعقّل. أو توضع بين الشرط والجزاء إذا طالت جملة الشرط، ولا النقطتان تستعملان في موضعهما كأن تكون بين القول والمقول.

ولا بقية العلامات تستعمل في أماكنها المعلومة، أو تستغل باعتبارها عنصراً من عناصر المنهجية، مثل علامة الاستفهام والتعجب والشرطة والشرطتين، والشولتين المزدوجتين.

ويتعذر عليّ أن أسوق أمثلة من كل نوع، وسنجتزئ فقط بالإشارة إلى ذلك وبالإحالة على رقم الصفحات، فعلامة الترقيم السائدة في الكتاب هي الفاصلة، ويليها النقطة أحياناً، والنقطتان في القليل، وهذا نلحظه من أول الكتاب إلى آخره، مع العلم أن كل علامة لها استعمالها الخاص ـ كما سبق ـ ففي «تصدير ص٣» تهيمن الفاصلة على الصفحة، وفي هامشها تلفت نظرنا ظاهرة شاذة في الذوق الجمالي ـ وهذا يتعلق بالترقيم، والترقيم له علاقة بالحسّ الفني ـ ذلك أن «المؤلف» استعمل مرة الفاصلة ومرة النقطة، وفصل بهما بين اسم الموصول وما قبله، وهذا أمر يجني على مضمون الجملة، ويُسيء إلى جمال الأساليب، لكون أن الفاصلة تقتضي سكتة، والنقطة تقتضي كذلك سكتة، ولكنها أطول، وبهذا يقع تفكيك في بِنْية الجملة قال «المؤلف»: «وإنما نعني المفهوم الشامل للتخلف، الذي يقاس»، وقال: «وذلك في مقابل التقدم أو الحضارة. التي تعني الالتزام».

أما الفاصلة المنقوطة فمنعدمة في الكتاب، وكأنه غير محتاج لها، على حين أنه مفتقر إليها كلما كانت هناك جملتان، الثانية منهما تكون سبباً في الأولى.

وأما علامات التعجب فإن «المؤلف» ليس على وفاق معها، مع أن الكتاب في احتياج لها، وخاصة وأن هذه العلامة تعبر عن إحساس قوي باستنكار أمر ما، و«المؤلف» منفعل النفس، فائر الأعصاب مضطَرب الجوانح من شدة لفح الهزيمة التي مُني بها،

مما يستدعي الاستعانة بهذه العلامة في الصيغ المعبِّرة عن هذه الحالات، سيما صيغ السباب التي يجيدها، ولا يجيد غيرها إطلاقاً.

٣ ـ يلاحظ أنه يسوق أقوالاً منسوبة لبعض الأئمة كمالك[١] (ت ١٧٩هـ ـ ٧٩٥م) والشافعي[٢] (ت ٢٠٤هـ ـ ٨٢٠م) في الحث على التصوف لا في الحث على الرقص.

كما يسوق قولاً معزواً للمؤرخ ابن خلدون[٣] (المتوفى ٨٠٨هـ ـ ١٤٠٦م) في هذا الشأن، كذلك لا يؤيد حماسه في الدعوة إلى شعوذة الرقص.

---

(١) هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، عالم مدينة النبي ﷺ وصاحب المذهب المشهور، ولد سنة ٩٧هـ واشتغل بالحديث والفقه حتى برع فيهما، مات سنة ١٧٩هـ من تصانيفه: «الموطأ».
**انظر:** «حلية الأولياء» (٦/٣١٦)؛ «تقريب التهذيب» (ص٥١٦)؛ «تهذيب الكمال» (٢٧/٩١).

(٢) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي، أعلم أهل زمانه، وصاحب المذهب المشهور، ولد سنة ١٥٠هـ ومات سنة ٢٠٤هـ، من تصانيفه «الرسالة» و«الأم» و«جماع العلم».
**انظر:** «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٥٥)؛ «البداية والنهاية» (١٠/٢٥١)؛ «تذكرة الحفاظ» (١/٣٦١).

(٣) هو: عبد الرحمٰن بن محمد بن محمد، الإشبيلي الأصل، التونسي، الشهير بابن خلدون ولي الدين أبو زيد، عالم بالاجتماع مؤرخ، أديب، ولد بتونس سنة ٧٣٢هـ وأخذ العلم عن جماعة من أهلها ومن غرناطة وغيرها. مات سنة ٨٠٨هـ من تصانيفه «كتاب العبر» و«لباب المحصل في أصول الدين».
**انظر:** «شذرات الذهب» (٧/٧٦)؛ «البدر الطالع» (١/٣٣٧)؛ «معجم المؤلفين» (٥/١٨٨).

ويلاحظ أنه في كل ذلك يهمل بتاتاً المصدر الذي استقى منه هذه الأقوال، وهذا يعتبر في تصور المنهجية أقوالاً لقيطة؛ لأنها غير موثقة لا من ناحية المصدر، ولا من ناحية سندها وخاصة ما نسبه للإمامين مالك والشافعي[١] ﵄.

ويلاحظ أيضاً أنه لا ينص على رقم الصفحات ولا على الطبعات عند ذكره المراجع، وهذا مخالف لمنهجية البحث الحديث، مثال ذلك: قوله: «انظر الفكر الإسلامي المعاصر، غازي التوبة، والصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية ـ أبو الحسن الندوي»[٢].

وأحياناً ينص على المصدر ويشير إلى دار ومكان الطبع، ثم بعد ذلك يورد النص، ولا يشير إلى رقم الصفحة إلا بعد انتهاء النص، وهذا أمر شاذ ما عهدناه في منهجية البحث، لا في القديم ولا في الحديث، مثال ذلك: قوله: «قال في كتابه (تلبيس إبليس ـ ط دار الطباعة المنيرية بالقاهرة) واحتج بعض ناصريهم... إلخ ص٢٥٠»[٣].

---

(١) وقد نقل ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص٤٤٧) بعض الأقوال عن الشافعي في التحذير من التصوف والصوفية، فمنها أنه قال: «لو أن رجلاً تصوف أول النهار لا يأتي الظهر حتى يصير أحمق».
ومنها أنه قال: «ما لزم أحد الصوفية أربعين يوماً فعاد عقله إليه أبداً».

(٢) (ص٣٣) (ريسوني).

(٣) (ص٢٦) (ريسوني).

هذه صور مزرية لمنهجية الكتاب كنت قد ضربت عنها صفحاً عند ذكر بعض منها في كتابي السابق رفقاً بـ«أستاذ الشريعة» إلا أنه أبى إلا أن نكشف له عن مساوئ المنهجية فلبينا الرغبة.

بالمناسبة، أنصحه ـ ما دامت الدراسة الجامعية في «دار الحديث» لم تستطع أن تُثْرِي لديه مَلَكَة البحث، وتغني عنده أداة المنهجية ـ أن يعمد إلى كتب البحوث العلمية والمنهجية يتزود منها ليتلافى ما يتورط فيه من أخطاء منهجية، وأقترح عليه مثلاً الرجوع إلى كتاب «منهج البحوث العلمية» للأستاذة ثُرَيّا ملحس، وكتاب «كيف تكتب بحثاً ورسالة» للدكتور شلبي، وكتاب «لمحات في المكتبة والبحث والمصادر» للدكتور محمد عجاج الخطيب، وكتاب «البحوث الأدبية مناهجها ومصادرها» للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، وكتاب «كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية» للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبي سليمان.

## ب ـ عَثْرَةٌ مُنْكَرَةٌ:

اختلط الأمر على «أستاذ الشريعة» فلم يفرّق بين «ابن حجر الهيتمي» بالتاء، الفقيه، وبين «عليّ بن أبي بكر الهيثمي» بالثاء (المتوفى ٨٠٧هـ ـ ١٤٠٥م) الحافظ المُحَدّث صاحب «مجمع الزوائد» وصاحب «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان».

لقد أثبت الثاء المثلثة للهيتمي الفقيه، صاحب «الفتاوى الحديثية»، وصاحب «الزواجر» و«كف الرعاع» الذي تحدثنا عنه سالفاً،

على حين أنه بالتاء المثناة، نسبة إلى «محلة أبي الهيتم، من إقليم الغربية بمصر».

أما الهيثمي بالثاء المثلثة فهو المُحَدِّث.

هكذا يكون «المؤلف» قد اختلس النقطة من «الهيثمي» وقدمها هدية إلى «الهيتمي» فأصبح الفقيه محدثاً.

وهذا يشبه إلى حد بعيد ـ على سبيل الظرف ـ ما قيل من أن «عمراً» اختلس الواو من داود؛ لأن أصل داود: داوود، لكن الغاية من هذا الاختلاس هنا غاية هادفة، هي تمييز «عمرو» عن «عمر» بزيادة الواو.

أما الاختلاس عند «المؤلف» فقد قلب الواقع رأساً على عقب؛ إذ أوهم من لا يدري الحقيقة أن الفقيه هو المُحَدِّث، سيما إذا لم يذكر اسم الرجلين كاملاً، وهذا قد يفضي إلى ارتكاب أخطاءٍ أخرى؛ فالخطأ يولِّد الخطأ، وهكذا تنقلب الحقائق بسبب وقوعٍ في هفوةٍ قد تبدو صغيرة، ولكنها في نتائجها كبيرة.

وقد يعقب «المؤلف» على هذه الملاحظة بأن ما وقع فيه إنْ هو إلا خطأٌ مطبعيٌ، والجواب يأتيه كالبرق الخاطف: بأن الخطأ تكرّر مرتين[١]، وعلى فرض أن الخطأ قد تكرّر، دون انتباه له، فإن «المؤلف» لو كان على علم ـ وكان ينبغي أن يكون على علم

(١) (ص٤٩) سطر ٢ و١٠ (ريسوني).

لأنه تخرج من «دار الحديث»!! ـ بقضية التاء والثاء لنبَّهَ عليها في جدول الخطأ والصواب.

## ج ـ فضحُ أكاذيب:

من يبتر النصوص ويشوِّهها لخدمة التدجيل الطرقي، ومن لا يعترف بما أسديتُ له من معروفٍ في تصحيح خطأٍ في نسبة «العمليات الفاسية» لغير صاحبها، ثم استفادته من هذا التصحيح في الطبعة الثانية ليس غريباً عنه أن يرمي غيرَه بالداء نفسه؛ لأن الأواني لا تنطق إلا بما سكنت، أو كما يقول المثل العربي القديم ـ وقد صدق ـ: رمتني بدائها وانسلّت[1].

نعم رمتني بدائها وانسلّت، وهو مثل يضرب لمن يعير صاحبه بعيب وهو فيه، وسبب المثل: أن إحدى ضرائر رهم بنت الخزرج امرأة سعد بن زيد مناة رمتها رهم بعيب كان فيها، فقالت الضِّرّة المثل المذكور.

وهذا بالفعل الذي ينطبق على «أستاذ الشريعة»، فقد ورد قوله: «لم يزد على أن سلخ في الشتائم والأكاذيب مجموعة من المنشورات السطحية المعدّة سلفاً للدعاية، مثل رسالة «البيان الشافي في تصحيح ما جاء في رسالة العباسي»[2].

---

(١) انظر: «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (٢/ ١٠٣).
(٢) (ص٣٢) (ريسوني).

هذا الكتاب ـ والحمد لله ـ موجود، أهداه لي أحد العلماء السلفيين الأفاضل ـ جزاه الله خيراً ـ بعد أن أنجزتُ كتابي «**لا حلق للذكر البدعي في الإسلام**»، فقرأته فوجدته يعالج بعض القضايا التي عالجتُها في كتابي. ومنها: الرقص ومجالس الذكر البدعية، والغريب حقاً هو أن تحفز الجرأة «أستاذ الشريعة» إلى إصدار الحكم بدون حجّة، على حين البينة على من ادعى.

إن الحجة القاطعة التي تَدْحرُ افتراء «أستاذ الشريعة» هي أنني أتحدّاه مليون مرة أن يأتي بدليل ـ حتى ولو كان ظنياً، أما القطعي فلا سبيل له إليه مهما حاول ـ يحتج به لما يزعمه من افتراء، إذ لو كان يملك دليلاً في هذا الشأن لأقام الدنيا وأقعدها، فلماذا ـ إذاً ـ لم يقدم لنا مثالاً فقط مما «سلخته» من الكتاب المذكور؟

إن من يعقد موازنة بين كتابي وكتاب «البيان الشافي» يجد الفروق شاسعة بين الكتابين، ولكن المنطلق واحد؛ لأن مؤلفي الكتاب ـ أقصد أنا وصاحب «البيان الشافي» ـ ينهلان من منهلٍ واحدٍ صافٍ نقيٍّ، ألا وهو منهل السلفية في صورتها الحقيقية المتمثلة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فمن الواجب الحتمي أن تلتقي أفكارنا، ومن الغريب ـ ورؤيتنا واحدة ـ أن تختلف أفكارنا في الكتابين.

وهذا ما دفع «أستاذ الشريعة» إلى أن يخلُق هذا الافتراء لعله يجده متّكأً له لخدش قلمٍ شريفٍ نزيهٍ ـ والفضل والمنة لله تعالى ـ

ما سُجِّلَتْ عليه خيانة علميةً منذ أن أخذ يمارس نشاطه الفكري، منذ ربع قرنٍ من الزمن وزيادة.

نعم، إن المنطلق السلفي الذي يسود الكتابين ويرمي عن قوس واحدة الفكرَ الطُّرُقي الخرافي هو الذي شَجَّع «المؤلف» على اختلاق الأكاذيب، ولكن برغم أن المنطلق واحد، فالفروق بينة جداً بين الكتابين، ومن يعمد إلى الكتابين يلق التباين التّام في عملية المعالجة وطريقة التناول وفي طرح القضايا الجديدة، والمنظومات الفكرية على نحو غير مسبوق إليه، مثل معالجتي لمسائل في أصول الفقه وفي الحديث، وما قدمته من تحليلات ضافية عن مجالس الذكر، وما بسطته من استنباطات في الذكر الجماعي، وفي غير الذكر الجماعي مما لا يتضمنه كتاب «البيان الشافي»، مما جعل كتابي يضاعف كتاب «البيان الشافي» حجماً ويخالفه تناولاً ومضموناً.

أخيراً برغم انهيار هذه الأكاذيب وانفضاحها مع كل ذلك فإني ـ زيادة في طمأنة الناس ـ أدعو القراء جميعاً إلى قراءة الكتابين للموازنة، فهما موجودان ـ والحمد لله ـ في السُّوق.

وإن السلخ الحقيقي يتمثل عند «المؤلف» في «دراسته» السقيمة «نظام التبرعات» الذي لا فضل له فيها غير فضل الجمع، فما قدمه من موضوعات منقول من هنا وهناك، ولو أنه رفده بالتحليل، والحوار والتوجيه، والاستنباط على طريقة رجل البحث

الجامعي الحق ـ وهو «جامعي» للأسف الموجع ـ لاتنفت عن الدراسة صفة السلخ.

بجانب ما يشوب هذه الدراسة من معايب منهجية وعثرات نحوية ولغوية كتعديته المفعول الثاني لفعل «أعطى» بحرف الجر[١]، وهلم جرّا، مما أحتفظ به وبغيره إلى وقت مناسب إن شاء الله تعالى.

وبهذا تنكشف اللعبة جلية، ويظهر مخطط التشويه واللمز بيِّناً محاولاً إخفاء العجز الفكري الذي تميّز به كتاب «أستاذ الشريعة»، ولقد صدق الشاعر الذي قال:

**إذَا جَاءَ مُوسى وأَلْقَى العَصَا      فَقَدْ بَطَلَ السِّحْرُ والسَّاحِرُ[٢]**

**د ـ مَنْ أحقّ بوصفِ السَّامري؟**

ورد في الكتاب قول «المؤلف» عني بأنني «مغرم بالسامرية، والسامري في تفسير مظاهر الحضارة الإسلامية والمغربية نظير ما كان المستشرقون الصليبيون يفعلون أيام عنفوان الاستعمار»[٣].

---

(١) تكرر هذا في الكتاب مرات، انظر: (ص١٥ في الهامش) و(ص٢١ سطر ٢٤) (ريسوني).

(٢) انظر: «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» للثعالبي (ص٣١)؛ «المستطرف» (١/ ٧١).

(٣) (ص٣٣) (ريسوني).

إن «أستاذ الشريعة» يرسل هذه القذائف تأسياً بأسلوب الرّعاع؛ لأنني تحدثت عن أصل الرقص وتاريخه في كتابي السابق[١] وقررت ـ ولا زلت أقرر ـ أنها عادة يهودية ظهرت حين صنع «السامري» لليهود العجل الذهبي في غيبة كليم الله موسى عليه السلام، فراحوا يعبدونه ويرقصون له، في بهلوانية مضحكة كما تفعل الطرقية اليوم بالضبط.

وأنا حين قررت ذلك لم أخترعه اختراعاً ـ كما يخترع «أستاذ الشريعة» قضايا تعلن عن وضعها بنفسها ـ إنما اعتمدت في ذلك على أئمة الإسلام الذين استنكروا ظاهرة الرقص البهلوانية في شدة، وصرحوا بأنها عادة يهودية سامرية كأبي بكر الطرطوشي[٢] «ت ٥٢٠هـ ـ ١١٢٦م»[٣]، ..........................................................

(١) أي: «لا حلق للذكر البدعي في الإسلام» (ص٦٢).

(٢) هو: محمد بن الوليد الفهري الأندلسي المالكي أبو بكر الطرطوشي، نزيل الإسكندرية، وأحد الأئمة الكبار، أخذ عن أبي الوليد الباجي وغيره، ولد سنة ٤٥١هـ، كان إماماً صالحاً فقيهاً سديد الرأي مشتغلاً بما يعنيه، من تصانيفه: «الحوادث والبدع» توفي سنة ٥٢٠هـ. وطرطوشة مدينة من نواحي الأندلس.
**انظر**: «العبر في خبر من غبر» (٤/ ٤٨)؛ «شذرات الذهب» (٤/ ٦٢)؛ «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٩٠).
**قلت**: ونص كلامه هو:
«مذهبُ الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأما الرقص والتواجد فأوّل من أحدثه: أصحاب السامري، لمّا اتّخَذَ لهم عجلاً جسداً له خوار، قاموا يرقصون حواليه ويتواجدون، فهو دينُ الكفار وعبّاد العجل».

(٣) **انظر**: «المعيار» للونشريسي (١١/ ١٦٣).

وابن حجر الهيتمي[١] «بالتاء المثناة لا المثلثة كما أثبتها خطأً أستاذُ الشريعة، وكذلك ابن الحاج[٢] «ت ٧٣٧هـ ـ ١٣٣٦م» في «المدخل»[٣] في فصل طويل انتقد فيه الرّقص انتقاداً لاذعاً.

ورفض ظاهرة الرقص هذه الإمام مالك نفسه، فسمى الراقصين: صبياناً ومجانين، واستغرب كيف يحدث هذا في ديار الإسلام.

«حكى عياض عن التّنّيسي أنه قال: كنا عند مالك وأصحابه حوله، فقال رجل من نصيبين: يا أبا عبد الله، عندنا قوم يقال لهم: الصوفية، يأكلون كثيراً، ثم يأخذون في القصائد ثم يقومون فيرقصون، فقال مالك: أصبيان هم؟ قال: لا، قال: أمجانين هم؟ قال: لا، قوم مشايخ وغير ذلك عقلاء، فقال مالك: ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يفعل هذا إلا أن يكون مجنوناً أو صبياً»[٤].

---

(١) كما في «كف الرعاع» له (ص٢٨٤) وقد نقل كلام الطرطوشي نقلاً عن القرطبي رحم الله الجميع.

(٢) هو: محمد بن محمد بن محمد بن الحاج أبو عبد الله العبدري المالكي الفاسي نزيل مصر، سمع ببلاده، ثم أتى الديار المصرية، من تصانيفه: «المدخل» مات سنة ٧٣٧هـ.
**انظر**: «الدرر الكامنة» (٥/٥٠٧)؛ «الديباج المذهب» (ص٣٢٧)؛ «معجم المؤلفين» (١١/ ٢٨٤).

(٣) (٣/ ٩٥ وما بعدها).

(٤) **انظر**: «المعيار» (١١/ ٤١) وقد أورده الإمام الشاطبي في فتواه عن بدع الطرق وقال فيما قال ـ والحق معه، لأن المبتدع مخترع في الدين ـ: «ينبغي ألا يصلّى خلف أحد من أهل الطرق، إذ عملُه يقدح في عدالته».

وإتماماً للفائدة وإضافة لما لم أُثبته في كتابي السابق حين حديثي عن أصل الرقص وتاريخه أسوق نصاً من التوراة يقرر أن الرقص من تقاليد اليهود في العبادة، وستلحظ في النص أنه هو الرقص نفسه الذي يباشره الطُّرُقِيّون، وهذا يقطع دابر كلّ شكّ.

تقول التوراة: «هللويا، غنوا للرب ترنيمة جديدة تسبيحته في جماعة الأتقياء، ليفرح إسرائيل بخالقه، ليبتهج بنو صهيون بملكهم، ليسبحوا اسمه برقص بدف وعود، ليرنموا له؛ لأن الرب راض عن شعبه، يُجَمّل الودعاء بالخلاص، ليبتهج الأتقياء بمجد، ليرنموا على مضاجعهم، تنويهات الله في أفواههم، وسيف ذو حدين في يدهم»[١].

ثم يقول: «هللويا، سبحوا الله في قدسه، سبحوه في فلك قوته، سبحوه على قواته، سبحوه حسب كثرة عظمته، سبحوه بصوت الصور، سبحوه برباب وعود، سبحوه بدف ورقص، سبحوه بأوتار ومزمار، سبحوه بصنوج التصويت[٢]، سبحوه بصنوج الهتاف، كل نسمة فلتسبح الرب، هلّلويا»[٣].

---

(١) «الكتاب المقدس» المزمور ١٤٩ (ص٩٣٦).

(٢) «الصنوج» جمع صنج: صفيحة مستديرة الشكل من صفر، يضرب بها على أخرى، أو صفائح صفر صغيرة تثبت في أطراف الدف أو في أصابع الراقصة، يدق بها عند الطرب.

(٣) المزمور ١٥٠ (ص٩٣٦).

أليس هذا هو رقص الطرقية بعينه وخاصة طرقاً بعينها التي تستعمل في الرقص آلات العزف والطرب؟ إنه بلحمه ودمه يا «أستاذ الشريعة» الطرقي الراقص على صنوج التصويت والهتاف كما تقول التوراة.

إذاً، ف «أبو بكر الطرطوشي وابن الحاج وابن حجر الهيتمي» بالتاء المثناة، وكذلك الإمام «مالك» وغيرهم كثير أصحاب رؤية سامرية في تفسير الحضارة الإسلامية، بناء على ما ورد في كلام «أستاذ الشريعة»، وهل الرقص كذلك يعتبر مظهراً من مظاهر الحضارة الإسلامية والمغربية؟ تبّاً لهذه الحضارة إذا كانت تضم هذا وتفخر به. ويبدو أن «أستاذ الشريعة» من أنصار ما يسمى بالتراث الشعبي الذي يتمثل عند البعض في رقصات «اكناوة» و«الشيخات» ويجعلونه ضمن حضارة المغرب الإسلامية، ويطلقون عليها: التراث المغربي الإسلامي.

يا لضيعة العلم والفكر والحضارة إذا كانت الشعوذة تشكّل عنصراً من عناصر مقومات الأمة الإسلامية.

إن الإنسان ينبغي أن ينتفع بالنظر، وما يجدي هذا النظر إذا لم يفرّق به بين النور والظلمة، وصدق الشاعر أبو الطّيّب المُتَنَبِّي (ت ٣٥٤هـ ـ ٩٦٥م) حين قال:

**وما انتفاعُ أَخي الدُّنيا بِنَاظِرِهِ إذا استَوَتْ عندَهُ الأنوارُ والظُّلَمُ**[(١)]

---

(١) تقدم عزوه وترجمة قائله (ص٥٦).

## هـ ـ قصيدة مهزلة في الغربال:

كان من الأجدر ألا أتعرض للقصيدة المهزلة التي سماها «أستاذ الشريعة»: «الرائعة» وحيّى بها أحد «العلماء السّنّيّين» بل البِدْعيّين، وسمى صاحب هذه المهزلة: «شاعر الإسلام الملتزم»، ذلك لأن القصيدة لا تستحق الذكر بتاتاً؛ بيد أنني فضلت أن أعطي لمحة خاطفة عن سخافتها حتى يعرف صاحب هذه المهزلة أنه صاحب المهزلة حقاً، إذ أن الإنسان عامة قد يعجب بعمله حتى ولو كان سخيفاً:

**كُلُّ امرئٍ حَسَنٌ في عَيْنِ وَالِدِهِ    والخنفساءُ تُسَمّي بِنْتَها القَمَرَا**[1]

حين نضع هذه المهزلة في غربال النقد الأدبي ـ وهي ليست حَرِيَّة بهذا الاهتمام النقدي ـ نجدها حقاً مهزلة؛ لأنها لا تحتوي عناصر الشعر، وأهم عناصر الشعر: الصورة الموحية، واللفظ ذو الظلال المعَبِّرة.

إذاً فهي عبارة عن منظومة لا ترقى حتى إلى شعر الفقهاء، فما بالك بشعر الشعراء ـ كما قلت سالفاً ـ أقول بصراحة: إنها لا تختلف عن المنظومات التعليمية كـ «ألفية ابن مالك»[2] «ت ٦٧٢هـ ـ ١٢٧٤م»؛

---

(١) البيت أورده الحسن اليوسي في كتابه «زهر الأكم في الأمثال والحكم» (٣/ ٨٢) ولم يعزه لأحد.

(٢) هو: حجّة العرب والعربية العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ولد سنة ٦٠١هـ، اشتغل بالعربية من صغره حتى برع فيها وكان إماماً في القراءات، مات سنة ٦٧٢هـ، من تصانيفه: «تسهيل الفوائد» و«الكافية الشافية» وغيرها. =

و«لامية أحمد بن فَرْح»[(١)(٢)] «ت ٦٩٩هـ - ١٣٠٠م) في مصطلح الحديث، فقول ابن مالك:

كلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ واسْمٌ وفِعْلٌ ثُمّ حَرْفٌ الكَلِمْ[(٣)]

لا يختلف عن هذه القصيدة المهزلة، على حين كلام ابن مالك مفيد في بابه بدون شك، وما ادعى أنه شعر، على حين قول ابن فرح في مطلع لاميّته[(٤)]:

غَرَامِي «صحيح» والرجا فيك «معضل» وحُزْنِي ودَمْعِي «مُرْسَل» و«مُسَلْسَل»[(٥)]

---

= انظر: «شذرات الذهب» (٥/ ٣٣٩)؛ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٤٩).

(١) هو: أحمد بن فرْح بن أحمد أبو العباس الإشبيلي شهاب الدين، سمع بمصر من جماعة من كبرائها وكان ورعاً صاحب وقار وديانة، ولد سنة ٦٢٤هـ وتوفي سنة ٦٩٩هـ، من تصانيفه: «قصيدة غرامي صحيح».
انظر: «ذيل التقييد» للفاسي (١/ ٣٦٦)؛ «المعجم المختص بالمحدثين» للذهبي (ص٣٢).

(٢) «فَرْح» بسكون الراء، وراجع موضوع المنظومات التعليمية بتفصيل في كتابي «الشعر النسوي في الأندلس» موضوع «خصائص الشعر الأندلسي» (ص٣٣ وما بعدها).

(٣) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص١٢).

(٤) واسمها «غرامي صحيح»، وقد طبعت مع شرح لها للحافظ ابن عبد الهادي المقدسي، وقام على إخراجها وتحقيقها: الشيخ عمر بن سليمان الحفيان وفقه الله.

(٥) ما بين منصوصتين ألقاب حديثية، راجع دلالاتها في كتاب «التقييد والإيضاح» مثلاً - للحافظ عبد الرحيم العراقي (ص١٨) و(ص٧٠) و(ص٨١) و(ص٢٧٦) والقصيدة هذه من الطويل ولها شروح، من بينها: شرح «شرف المطالب في أسمى المطالب» لابن قنفذ القسنطيني المالكي، وهو مخطوط بالمكتبة العامة - قسم المخطوطات (رقم ٥٣٢) (ريسوني).

عندي أجمل؛ لأنه يَشُعُّ شاعرية بدون شك، ولاميته كلها كذلك، وهو يعتبر من الذين «خرجوا بالشعر التعليمي من جفافه وتقريراته إلى لون من اللطافة والطرافة تُلطف من جَوِّه القاسي العنيف»[١]، فقل لي بالله عليك، هل هذا شعر:

**الـرّقْـصُ فـي ذكـرِ الإلـهِ مُـبـاحُ     وتَـحَـرّكُ الأبـدانِ فـيـهِ صـلاحُ**

أية صورة شعرية يحتوي عليها هذا البيت؟ إنه بيت تقريري جداً يبعث على التقزز، فلو أن صاحبه قال: إنه نثر. لقلنا له: أحسنت؛ لأنه يتضمن مقومات النثر، وعلى هذه الشاكلة المنظومة كلها، لذلك سميناها: قصيدة مهزلة، بجانب ذلك، فإنها تعاني في أبيات منها كسراً في البنية الموسيقية، من ذلك قوله:

**حَـبَـشٌ أمـامَ الـرسـولِ فـي مَـسْـجِـدٍ**

فالشطر غير موزون، وفيما يلي بيان الكسر: إن القصيدة المهزلة من الكامل الذي عروضه صحيحة وضربه مقطوع[٢]، والتفعيلة الثانية والثالثة في الشطر وقع فيهما خلل بسبب عدم احتواء الوحدة الموسيقية على المتحرك والساكن في ترتيب خاص يوافق الوحدة الموسيقية في «متفاعلن»، فانظر إلى هذا التقطيع

---

(١) انظر كتابي السابق الذكر: «الشعر النسوي في الأندلس» (ص٣٥) (ريسوني).

(٢) قلت في كتابي المخطوط: «المعجم العروضي» باب (ق) عن القطع: «من علل النقص، وهو حذف آخر الوتد المجموع، وإسكان الحرف الذي قبله، مثل «فاعلن» (- 0 - - 0) تصبح «فاعل» (- 0 - 0) وتنقل إلى «فعلن» فـ«متفاعلن» هنا مقطوعة «متفاعل» (- - - 0 - 0) وتقل إلى التفعيلة المشهورة «مفعولن» (ريسوني).

العروضي بالرموز(١)، والتفاعيل يبد لك الأمر جليّاً:

| | | |
|---|---|---|
| حـبـشــن أ مـــا | مـــرر ســـو لـــف | يــمـــســـجـــدن |
| مـــتـــفـــا عـــلـــن | مـــتـــفـــا عـــلـــن | مـــتـــفـــا عـــلـــن |
| - - - 0 - - 0 | - - - 0 - - 0 | - - - 0 - - 0 |

ويمكن إصلاح الشطر السابق هكذا: «حبش أمام رسولنا في مسجد». لاحظ تجد تنافراً سائداً بين المتحرك والساكن في الشطر وبين الوحدة الموسيقية باستثناء التفعيلة الأولى، فقد سلمت من الخلل.

وتأسيساً على ذلك، يجدر بالإنسان أن يحترم نفسه، فلا يترامى على ميدان ليس من أهله، إذ الشعر فن يتطلّب حنكة وتجربة وملكة خَصْبَة، ورؤية شعرية مُعَبِّرة دالة لمّاحة تصل النفس بالآفاق المضيئة، وترفعها عن التقريرية.

ولقد صدق الشاعر جرول بن أوس المعروف بالحُطَيْئَةِ(٢) «ت نحو ٤٥هـ ـ ٦٦٥م»، **حين قال**(٣):

---

(١) ترمز الشرطة إلى الحرف المتحرك، والدائرة الصغيرة إلى الحرف الساكن (ريسوني).

(٢) **هو**: جرول بن أوس بن مالك أبو مليكة، من الشعراء المتقنين المخضرمين، كان يجيد فنون الشعر من مدح وهجاء وفخر ونسب، لقب بالحطيئة لقصره، وقيل لغير ذلك، مات سنة ٣٠هـ، وقيل غير ذلك.
**انظر**: «فوات الوفيات» (١/ ٢٧٧)؛ و«طبقات فحول الشعراء» لابن سلام (١/ ٩٧)؛ و«البداية والنهاية» (٧/ ٢٢٠).

(٣) والأبيات انظرها في «البداية والنهاية» لابن كثير (٩٨/٨).

الـشِّـعْـرُ صَـعْـبٌ وطَـويـلٌ سُـلَّـمُـهْ
إذا ارتَـقَـى فـيـهِ الـذي لا يَـعْـلَـمُـهْ
زلَّـت بـهِ إلـى الـحَـضِـيـضِ قَـدَمُـهْ
والشِّعْرُ لا يسطيعهُ[1] مَنْ يَظْلِمُهْ
يُـرِيـدُ أن يُـعـرِبَـهُ فَـيُـعْـجِـمُـهْ

فـ«شاعر الإسلام الملتزم» أساء إلى نفسه، ولم يسيء إلى الإسلام، فالإسلام أسمى من أن يُلمز بغوغائية من يدّعي الانتساب إليه، وللإسلام اليوم حَسّانه الذي يتولى نشر فضائله، وزرع تصوّره الكوني، وإدانة الجاهلية الحديثة المتسلطة، وخوض معترك التغيير والبناء والتشييد، لا خوض حلبة البهلوانية والشعوذة بكلام سقيم ركيك مُفَكَّك.

بالمناسبة قلت قصيدة أناقض بها القصيدة المهزلة، وإن لم تستحق المناقضة؛ لأن المناقضة في مجال الشعر عادة ما تكون بين نظيرين، لكنني آثرت القيام بذلك لتظهر الفروق، ويتبين الناس بجلاء مدى سقم ذوق «أستاذ الشريعة» الذي سَمَّى صاحب القصيدة المهزلة: «شاعر الإسلام الملتزم» ظلماً وعدواناً،

(١) يسطيع من: اسطاع، لغة في «استطاع»، يحذف بعض العرب التاء استثقالاً لها مع الطاء، وقد وردت في التنزيل اللغتان، في قوله تعالى في سورة الكهف آية ٩٧: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾، وقرأ حمزة «اسطاع» بتشديد الطاء، إذ أدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين وصلاً، وقد رفض البعض ذلك إلا أنه جائز مسموع، انظر: تعليل هذه القراءة عند ابن الجزري في «النشر في القراءات العشر» (٢/٣١٦).

ويتبينوا بجلاء من يمكن له أن يحمل هذا الاسم بجدارة واستحقاق، وبضدها تتبين الأشياء، وفيما يلي القصيدة:

الرقْصُ في العهدِ القديم[١] مباحُ (العِجْل) خالقُه أذاكَ رباحُ
أَترى يَذوقُ الراقصونَ حلاوةَ الـ نَّجْوى وذكرهُمُ خَنا ونِباحُ
أَترى يُزكّي الراكضينَ عويلُهم فإذا ارعووا بَشّتْ لهم أَصْبَاحُ
هَزّ المناكبِ والرؤوسِ شريعةُ الشـ يطانِ تَدفَعُ رَكْبَها الأَتْرَاحُ
قُلْ لي أَفي ركضِ البهائمِ رفعةٌ وتولُّهٌ ومَجَادةٌ وفلاحُ
قُلْ لي أفي قفز المُشَعْوذِ قربةٌ وطريقةٌ أسرارُها الإصلاحُ
أينَ الدّليلُ سوى هَوى طرقٍ يحث مطيّها عمَهُ الرّؤى اللّقّاحُ
فَرحُ الصحابةِ بامتداحِ نبيهمْ أَمْسَى مَشَاهِدَ بِدْعَةٍ تجتاحُ
حَبْشٌ تَصَبّى حُلْمُهم حبَّ الظّبى لَعِبوا وفي أيديهمُ أَرْمَاحُ
حَرَكَاتُهم تَنْداحُ في أَعْطافِهَا شِيَمُ الفِدَا منه يضوع مِزاحُ
فَغَدتْ تَمارينُ السلاحِ رُعُونةً تَشْجَى لها الأبْدَانُ والأَرْوَاحُ
رقصٌ يُعَتّمُ في الخواطِرِ نُورَها فتغيضُ في عين الصّباحِ طَمَاحُ
ذِكْرٌ غريبٌ ناشزٌ عَمِيَتْ بِوَا ديهِ الجديبِ نجابةٌ ونجاحُ
فالمنكِرُونَ غوايةَ البدِعِ ارتووا مِن مَنْهل الشَّرعِ الوضيئِ وصاحوا
كلّ المذاهبِ غيرَ مذهبِ أحمدَ[٢] صَحْراً تَسُدّ رحابَها الأبراحُ
فارتَدْ مَغَانيهُ الصِّباحَ تَرَ البشا ئِرَ في سَنا بركاتِها تَنْداحُ

---

(١) العهد القديم هو التوراة.

(٢) أحمد هنا هو النبي ﷺ، ومذهب أحمد أي: طريقة النبي ﷺ وسنته، وليس المقصود المذهب المعروف لأحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

شَرْعُ الحبيبِ المصطفى رَغَدُ المدى ... يَحْدو سفائنَ هديهِ المَلّاحُ
لا الرّقص لا الذّكر الهجينُ يقودنا ... للّهِ حيث رِكَابُنا يرتَاحُ
لا تنخدع، سَنَنُ الهدى، غير التصوّ ... ف إنه وحي السما الفَوّاحُ
يا فالقَ الإصباحِ صلّ على النّبي ... ما سامرتْ نَفْسَ النّدى أدواحُ
يا مَنْ تَطَفّل يبتغي وَهَجَ القريـ ... ضِ، فما القريضُ دُمى الصبيّ تباحُ
إن القريضَ ركائبٌ تنسابُ في ... أَرَجِ السّناءِ يسوقُهَا الإصباحُ
فوشاحُهُ لفظٌ مُوَشّى ناضرٌ ... يَرتادُ روضتَهُ البَهَا الوضّاحُ
وبروحِهِ زَكَتِ المنى شوقاً كأنْـ ... ـفاس الربيع من الشذا يمتاحُ
الشعرُ هَمْسُ رؤىً يَمدّ شعاعَهُ ... نبضاً مُعَنّى شاعرٌ صدّاحُ
إن لم يكن شعرٌ كذا متوهجاً ... فَغُثاثةٌ وتَكَدّرٌ لوّاح
خَلِّ القريضَ أيا نويظمُ[1] قَدْ غدا ... متظلّماً يَسْتَاءُ لا يرتاحُ
فلبيدُهُ[2] سَخِرتْ رؤاه الشاعرا ... تُ من الرّغاء وباؤه نبّاحُ
قال انتبه عبثُ الصبا هذرٌ ولغـ ... ـوٌ ينجلي نكباتُهُ تَنْزاحُ
وجَريرُهُ[3] غَثِيَتْ قصائِدُه من الـ ... ـجَربِ اللّعين خداعُه فضّاحُ
قال التّبذّل قد أزاحَ ستارَهُ ... فمصيبةٌ وتهورٌ مِفْضَاحُ

---

(١) تصغير ناظم، وقد قلبت فيه الألف واواً في التصغير؛ لأنها ثانية وزائدة، وكذلك يقال في الألف المجهولة الأصل، وهنا الألف زائدة، قال ابن مالك:
والألفُ الثّاني المزيدُ يُجعَلُ ... واواً كذا ما الأصلُ فيهِ يُجْهَلُ.
(ريسوني).
قلت: البيت في «الألفية» (ص١١٢).
(٢) يقصد لبيد الشاعر.
(٣) يقصد جرير الشاعر.

**و ـ جدول الخطأ والصواب:**

يُلحظ أن هذا الجدول يخلو من الخانة الخاصة بالسطر، فهو يورد خانة الصفحة والخطأ والصواب، ولكنه يغفل خانة السطر، وهذا مما يتعب القارئ حين يريد أن يصحّح الأخطاء الواردة في الكتاب، فيضطر إلى قراءة الصفحة كلها كي يعثر على الخطأ لتصحيحه ـ كما وقع لي ـ وهذا عيب واضح تنعكس آثاره السيئة على القارئ، ويدل على قصور «المؤلف» في مجال التأليف، وعدم إلمامه بما يتعلق بجزئياته من قريب أو بعيد، وقد نتسامح معه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حداثة عهده بهذا الشأن.

ويغفل هذا الجدول كذلك هفوات واقعة في بعض الآيات القرآنية ـ وهذا هو الخطر ـ ففي (ص٣٣) وردت الآيتان ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ مرقمتين هكذا ٣٥، ٣٦، والصواب هو ٣٦، ٣٧ وبدون تنصيص على السورة، والسورة هي سورة الزخرف.

وفي (ص٣٤) وردت الآية ١٧ من سورة الرعد هكذا: «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما يمنع الناس فيمكث في الأرض»، وتصحيحها هو: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

وإن تعجب فعجب عمله في هذا الجدول، ذلك أنه في (ص٣٤) ذكر اسم السورة التي وردت فيها الآية السالفة الذكر ولم يذكر رقمها، وهذا لا يعدّ، بكل تأكيد، غلطاً، بيد أنه عد ذلك

خطأ فأثبت رقمها بخانة الصواب هكذا (الرعد: ١٩)، وكأنه بهذا العمل المزري حفر لنفسه بئراً فوقع فيها، ذلك أن رقم الآية ليس «١٩» إنما هو «١٧»[١].

ويتضمن الجدول خطأ في كلمة «الآن»، ففي خانة الصواب صححها «المؤلف» بمد فوق الألف هكذا «آلان» والصحيح أن المدة تكون بعد الألف واللام، و(الآن) اسم لزمان الحال مبني على الفتح لأنه ظرف زمان، والألف واللام فيه زائدة لا للتعريف، في قول، وأصله «أوان» أو أصله من «آن» ـ كما عند ابن منظور[٢] ـ وقد تُفتح لامه وتُحذف الهمزتان، يعني الهمزة التي بعد اللام، وتنتقل حركتها إلى اللام فتحذف، ثم تسقط همزة الوصل الداخلة على اللام بعد أن تتحرك بالفتح، **وشاهده قول الشاعر**[٣]:

**وقَدْ كنتَ تُخْفِي حُبَّ سمراءَ حقبةً ... فبُحْ لَانَ مِنها بالذي أَنْتَ بائِحُ**

ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وهو لغة لبعض العرب، وقد اختص برواية ذلك: عثمان بن سعيد، المعروف بورش «١٩٧هـ ـ ٨١٢م» بشرط[٤].

---

(١) ظاهرة الأغلاط في ترقيم الآي في (الكتاب) كثيرة كما وقع في (ص٤٠) بالهامش للأسف الشديد والشديد جداً (ريسوني).

(٢) **انظر**: «لسان العرب» (١/١٤٦).

(٣) **هو**: عنترة بن شداد العبسي، والبيت في ديوانه (ص٣٤).

(٤) يعني بشرط أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى، سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير =

لذلك نجده في «الآن» نفسها، وما جاء على شاكلتها في كتاب الله ـ وما أكثره ـ قد نقل حركة الهمزة فيها في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١].

فالمد ـ إذاً ـ على ألف «الآن» كما ورد في خانة الصواب عند «المؤلف» خطأٌ ظاهرٌ بيّن، كما يتضمن الجدول خطأً آخر وهو أن «المؤلف» وضع الصواب مكان الخطأ. وذلك أنه جعل فعل أمر «اربعوا» الوارد في الحديث «يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم...»[1] إلخ[2] في خانة الخطأ، وصحح هذا الفعل في خانة الصواب بزيادة قطعة همزة القطع، على حين فعل ربع يربع ثلاثي، من باب قطع، وهو يعني «وقف وانتظر وتحبس» يقال: اربع عليك أو على نفسك، فاربع ـ إذاً ـ بهمزة وصل وتكون في الابتداء وتسقط في الدرج، وتجيء في فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف مثل: «انطلق». وكذلك يكون الأمر منه والمصدر، وقد تحدّث عن كلٍّ ذلك إمامُ العربية في زمانه ابن مالك في «الألفية»[3] فقال:

---

= ذلك، فيتحرك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ لسكونها وتقدير سكونها، **انظر مثلاً بتفصيل**: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (١/ ٤٠٨). **وانظر**: شرح الشاطبية المسمى «سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي» لابن القاصح (ص٧٦).

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)؛ ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) الحديث ورد في (ص١٨) من «كتابه» (ريسوني).

(٣) (ص١٢٤).

لـلـوصـلِ هـمـزٌ سـابـقٌ لا يـثـبُـتُ    إلّا إذا ابـتـدى بـهِ كـاسـتَـثْـبِـتـوا
وَهْوَ لِفعـلٍ ماضٍ احتَوى على    أكـثـرَ مِـنْ أربـعـةٍ نـحـوُ انْـجَـلَـى
والأمـرِ والـمـصـدرِ مـنـهُ وكـذا    أمرُ الثلاثي كاخشَ وامضِ وانفُذَا[1]

و(اربع) الواردة في الحديث همزة وصل جاءت في درج الكلام، فيجب أن تسقط وفقاً للقاعدة النحوية؛ لأن الحديث يقول: «يا أيها الناس اربعوا» فلا داعي في هذه الحالة إلى همزة الوصل في التلفظ، وحتى لنفرض أن فعل الأمر جاء في أول الكلام في الحديث هكذا: (اربعوا أيها الناس) فإنه كان يجب ألا نثبت قطعة الهمزة؛ لأن قطعة همزة الوصل لا توضع مطلقاً على الألف أو تحتها كما هو الشائع بين الناس، وبدل ذلك يمكن وضع الحركة إذا جاءت في صدر الجملة، واضطر الإنسان إلى النطق بها مثال ذلك: «اجتنب خرافة الطرقية»، فما عدا هذا فهو همزة قطع لا تسقط، وينبغي إثبات قطعة الهمزة، إما على الألف أو أسفلها إن كانت مكسورة تمييزاً لها عن غيرها[2]. فـ (أربعوا) ـ كما عند «المؤلف» ـ غلطٌ فاحش؛ إذ ضَبْط حركات أمر الثلاثي يختلف عن ضبط حركات أمر

(١) راجع من شروح الألفية: «شرح ابن عقيل» (٢/٤٢٦)؛ و«حاشية الصبان على الأشموني» (٤/٢٠٥) وبهامشها شرح الأشموني الصفحة نفسها.
(٢) لاستيفاء جوانب موضوع همزة الوصل والقطع، راجع شرح «قطر الندى وبلّ الصدى» لابن هشام (ص٣٣١ وما بعدها)، وراجع كذلك شرح «شافية ابن الحاجب» (٢/ ٢٥٠ وما بعدها) للاستراباذي.

الرباعي؛ ذلك أن همزة الوصل دائماً مكسورة إلا في «أل»، فإنها مفتوحة مثل «الرجل» ومضمومة إذا كان مضارعه مضموم العين مثل «يدخل»[(١)] وأما همزة أمر الرباعي فقد قال عنها ابن مالك في «لامية الأفعال»[(٢)]:

مَـنْ أَفْـعَـلَ الأَمْـرُ أَفْـعِـلْ... إلـخ

وشرح الشيخ بحرق[(٣)] «٩٣٠هـ ـ ١٥٢٤م» ذلك قائلاً: «أي صيغة الأمر من أفعل، وهو كل رباعي بزيادة همزة القطع على وزن أفعل بهمزة قطع مع كسر عينه»[(٤)]، وبسبب هذا الغلط المزري أصبح المعنى يعني غير المعنى الوارد في الحديث، إذ الرباعي السالف الذكر من معانيه: رعي الإبل في الربيع، يقال: أربع إبله بمكان كذا أي: رعاها في الربيع[(٥)]، هكذا تبين لنا بوضوح تام القصور الفكري لـ «أستاذ الشريعة» في تعامله حتى مع جدول الخطأ

---

(١) للزيادة من المعلومات راجع شرح «التصريح على التوضيح» للأزهري (٢/ ٤٠٧).

(٢) مع شرحها: «فتح الأقفال» (ص٧٩).

(٣) هو: جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك بن عبد الله الحميري الحضرمي الشافعي الشهير ببحرق، ولد سنة ٨٦٩هـ بحضرموت واشتغل بالفقه والحديث والنحو والأصول، مات سنة ٩٣٠هـ. من تصانيفه: «مختصر الترغيب والترهيب» و«عقد الدرر في الإيمان بالقضاء والقدر».
**انظر**: «شذرات الذهب» (٨/ ١٧٦)؛ «معجم المؤلفين» (١١/ ٩٠).

(٤) **انظر شرحه**: «فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال» (ص٧٩، ٨٠).

(٥) **انظر**: «لسان العرب» (٨/ ١٠٤) وما بعدها.

والصواب، إذ لم يعرف كيف يستغله شأن المؤلف المقتدر المحنك، مما جعل الجدول كذلك يعاني انهياراً عنيفاً، وصدق رسول الله ﷺ حين قال ـ فيما رواه البخاري[١] عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ: «**إذا ضُيّعت الأمانة فانتظر الساعة**»، قال: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال: «**إذا أُسْنِدَ الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة**»، والساعة قد تعني ـ والله أعلم غير القيامة الكبرى ـ ساعة اختلال في مسيرة الأعمال، تعوق الركب عن استشراف ربوع الاستقرار، ونشدان الآمال المرتقبة؛ لأن من يقود ليس في المستوى المطلوب، وما أكثر هذا الصنفَ في حياتنا الحاضرة[٢]، **وهذه الفكرة قد ضمنتها البيتين التاليين:**

**إذا قادَ ركبُ الأمرِ من ليس أهلُه ... فلا تَنْتظر إلا اعتكارَ الملمّاتِ**
**فجهلٌ وإسفافٌ وجُنَّةُ بدعةٍ ... تسوقُ إلى الآفاقِ ليلَ الغواياتِ[٣]**

❖ ❖ ❖

(١) في «صحيحه» (٦٤٩٦).
(٢) هذا التفسير من المؤلف رحمه الله بعيد جداً عن دلالة الاستعمال الشرعي واللغوي لكلمة «الساعة»، فالساعة هي يوم القيامة، وغير هذا المعنى ليس عليه دليل يقتضيه، والله تعالى أعلم.
(٣) البيتان بديواني المخطوط «في وهج الوجدان».

# عودٌ على بَدْءٍ

تلك هي صولاتنا في مواجهة الفكر الطرقي الخرافي، خرجنا منها ـ والحمد لله ـ منتصرين بعد أن أذقناه الأمَرّين، فولّت الطرقية ـ نتيجة ذلك ـ الأدبار ورجعت القهقرى، وعادت بخُفّي حُنينٍ، فارة بنفسها تندب حظها، مُطْلِقة ساقيها للريح، فزعة وجلة تود أن تنجو بجلدها؛ بَيْد أن جند الحق أمامها والبحر من ورائها فأحاطت بها القارعة من كل ناحية، فصار البيان عندها فهفهة، والحديث غمغمة، والكلام تمتمة، وغَمَرَها الانهيار فضعضعها ونخر منها الحشا؛ لذلك أطلقت على كتابي «... **وانهارت الطرقية**».

وقد يزعم من يزعم بأن هذه الانهيار الذي أحكيه عن الطرقية، إنما هو من باب الخيال الأدبي وليس انهياراً حقيقياً، فأجيب بأنه انهيار حقيقي بدون شك، في حكم الإسلام، ألست ترى معي أن كل أمر هو مناقض لشريعة الإسلام يعتبر منهاراً حكماً؛ إذ لا اعتبار له في حكم الشرع الحكيم، فالقوانين الوضعية في بلادنا الإسلامية منهارة، وإن كان لها في حياتنا هيمنة، وإلى هذا تشير المقولة الأصولية: «المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً».

وهو انهيار حقيقي أيضاً باعتبار أن كتاب «الذكر في الإسلام»

مُني بخسران مبين عند صدور كتابي «**لا حِلَقَ للذكر البدعي في الإسلام**»، وعند طبع «المؤلف» «كتابه» طبعة ثانية ومحاولته إضافة شيء إليه احتيالاً على القارئ، تضعضع أمام قوة الحق فأصيب بالشقوق؛ لأن بنيانه أُسّس على شفا جُرُفٍ هارٍ فانهار به في نار جهنم، لذلك يجب الاعتراف بأن الطرقية في هذا الكتاب انهارت، ولم يعد في جعبتها ما تقدمه من بهتان للناس.

وكان من الممكن ألا أتصدّى بالرد اكتفاء بما تضمنه كتابي «**لا حلق للذكر البدعي في الإسلام**»؛ لأن «المؤلف» في الحق، لم يصدر كتاباً جديداً؛ وإنما أصدر طبعة ثانية بعد إجراء تعديلات عليه كما سلفت الإشارة، ورغم ذلك آثرت التصدي لهذه الطبعة أواجه فيها كل بلية، أخنقها بالدليل، وأكتم أنفاسها بالحجة، وأشنق عدواها بالبرهان، ملتزماً المنهجية في الحوار، بيد أنني أنبه إلى أن «المؤلف» يعتبر ذكر الحقائق طعناً، وهذا هو الغلط الكبير؛ ذلك أننا إذا عملنا بهذا المنطق الشاذ حجرنا الفكر بالمرّة، وأقفلنا باب النقاش في كل ميدان، وشاع النفاق في الدين، ونَضَبَ مَعِينُ النصيحة، وكسدت سوق النقد الأدبي، وتفشّت جميع أنواع الرياء وفعل كل واحد ما يشاء، بلا رقيب، وهكذا تتطاول الفوضى، وينتشر الخراب بسبب رفض قولة الحق؛ لأن ممارسة الحق تعتبر عند أمثال «المؤلف» طعناً في الكرامة.

إنه منطق غير سليم، بالجزم، ومتى كان منطق الطرقيين سليماً؟ إنه منطق يزخر بالانحراف ويحفل بالمساوئ،

ولقد صدق أبو تمّام[(١)] (٢٣١هـ ـ ٨٤٦م) حين قال[(٢)]:

**مَساوٍ لو قُسِمْنَ على الغَوانِي لَـمَـا أُمْـهَـرْنَ[(٣)] إلَّا بـالـطّـلاقِ**

وآثرت كذلك التصدي لهذه الطبعة لبحث قضايا كنت قد تركت بحثها إلى حين مواتاة الفرصة، وهذه هي الفرصة قد واتت، ولا يزال في عيبتي قضايا أخرى لم أتطرّق إليها، أدع بحثها هي الأخرى لفرصة أخرى يتيحها لي ـ إن شاء الله تعالى ـ «أستاذ الشريعة» لأنني إذا أسعفت الرغبة في استقصاء كل ما يمكن استقصاؤه من مباحث فإنه ـ بلا ريب ـ سيتضاعف حجم هذا الكتاب، من ذلك مثلاً تصحيح حشدٍ من العثرات اللغوية، ومناقشة ما استشهد به «المؤلف» من أقوال منسوبة لبعض الأئمة، ووضعها على بساط البحث، وما استشهد به من كلام للأستاذ سعيد حوى[(٤)] حول التصوف، وكلام أمير البيان شكيب أرسلان[(٥)] في شأن

---

(١) هو: حبيب بن أوس بن الحارث أبو تمام الطائي، من فحول الشعراء، ولد سنة ١٨٨هـ كان يحفظ الكثير من أراجيز العرب غير القصائد، مات سنة ٢٣١هـ.
انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٤٨)؛ «المنتظم لابن الجوزي» (١١/ ١٣٠).

(٢) في «ديوانه» (ص٨٤٨).

(٣) كذا جاء في بعض المصادر كـ «محاضرات الأدباء» لأبي القاسم الأصفهاني (١/ ٣٨٣) بينما الذي في «الديوان» «جُهِّزن».

(٤) هو: سعيد بن محمد ديب حوّى ولد سنة ١٣٥٤هـ، من أهل سورية، مشتغل بالتفسير، من مؤلفاته: «الأساس في التفسير» مات سنة ١٤٠٩هـ.
انظر: «تتمة الأعلام» (١/ ٢٠٧)؛ «الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة» (١/ ٩٦٣).

(٥) هو: شكيب بن حمود بن حسن بن يونس أرسلان، من علماء الأدب والسياسة والتاريخ، وهو من أعضاء المجمع العلمي العربي، ولد في لبنان سنة =

«درقاوة»[١]. وما قيل عن دورهم في مقاومة الاستعمار، وفحص هذه المقولة الزائفة فحصاً يعتضد بالمنهج العلمي والوثائق[٢]، فتدحض كل ما يهدف إليه «أشتاذ الشريعة» من إبراز إيجابية التصوف بطرق جدّ ساذجة، تغترف من نبعٍ آسن وتعلن ـ لذلك ـ عن تصور مريض مكدود.

مهما يكن فذاك نحتفظ به للكتاب القادم ـ إن شاء الله تعالى ـ إذا استدعت الضرورة، وأسأل الله تعالى أن يغفر لي ما زلّ به القلم، وأن يهدي المبتدعين إلى طريق السنة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً له، ونحمده على توفيقه، سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك[٣].

---

= ١٢٨٦هـ من تصانيفه «رحلة إلى الحجاز» و«الحلل السندسية في الرحلة الأندلسية» مات سنة ١٣٦٦هـ.

**انظر**: «الأعلام للزركلي» (٣/ ١٧٣)؛ «معجم المؤلفين» (٤/ ٣٠٤).

(١) هي إحدى الطرق الصوفية في بلاد المغرب.

(٢) تحت يدي الكثير من كتب المتصوفة، من بينها مخطوط مصور للشيخ أحمد بن الصديق يسمى «المُؤْذِن بأخبار سيدي أحمد بن عبد المؤمن»، ومخطوط يسمى «فتح التأييد في مناقب سيدنا الجد وأخيه والوالد» للشيخ الحسن بن ريسون، وما يتعلق بقضية مدفع «غورغيز»، وتسليمه للإدارة الاستعمارية، كل هذا مرجع خصب لمن يريد أن يدرس الفكر الطرقي في شتى مظاهر جنونه (ريسوني).

(٣) وأختم بهذا الملحق الذي جمعت فيه ما تيسر من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في شأن التصوف والصوفية وبعض ما عندهم من بدع:

❊ السؤال الخامس من الفتوى رقم (٦٤٣٣) (٢/ ٢٦٨):

س٥: ما حكم الإسلام في الطرق الصوفية اليوم؟ =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= ج٥: يغلب على الطرق الصوفية: البدع، وننصحك باتباع هدى النبي ﷺ وأصحابه في العبادات وغيرها، واقرأ كتاب «هذه هي الصوفية» لعبد الرحمٰن الوكيل رَحِمَهُ اللَّهُ.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

**اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**

| عضو | عضو | نائب رئيس اللجنة | الرئيس |
|---|---|---|---|
| **عبد الله بن قعود** | **عبد الله بن غديان** | **عبد الرزاق عفيفي** | **عبد العزيز بن عبد الله بن باز** |

* السؤال الأول من الفتوى رقم (٩٨٤٨) (٢/ ٢٦٩):

س١: هل الطرق الصوفية مثل الشاذلية والرفاعية على حق أم أهل فرقة وضلال؟ وهل يجوز الانتماء إلى فرقة منهم أم لا؟

ج١: الطرق الصوفية جميعها يغلب عليها البدع ومخالفة الشرع، فيجب الابتعاد عن تلك الطرق.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

**اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**

| عضو | نائب رئيس اللجنة | الرئيس |
|---|---|---|
| **عبد الله بن غديان** | **عبد الرزاق عفيفي** | **عبد العزيز بن عبد الله بن باز** |

* السؤال الرابع من الفتوى رقم (٣٥٤٤) (٢/ ٢٧٢):

س٤: هل ما يفعله الصوفية من رقص وغناء وتمايل ذات اليمين والشمال ذكر كما يسمونه حلال أم حرام؟

ج٤: خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وقد أكمل الله الدين لعباده قولاً وعملاً واعتقاداً، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، والرسول ﷺ بين هذا الدين بقوله وفعله وتقريره، وصحابته رضي الله عنهم نقلوا عنه ﷺ ما صدر منه من الأقوال والأفعال والإقرار، فالدين كامل من جهة قواعده ومن جهة بيانه ونقله، والذكر نوع من العبادات، والعبادات مبنية على التوقيف، ومن خصص شيئاً من العبادات وحدد له وقتاً معيناً أو كيفية خاصة لأدائه فهو مطالب بالدليل، وما ذكر في السؤال لا نعلم له أصلاً شرعياً يعتمد عليه، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أحدث في أمرنا هذا** =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= ما ليس منه فهو رد» فما ذكر في السؤال من النوع المردود.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

| عضو | نائب رئيس اللجنة | الرئيس |
| --- | --- | --- |
| عبد الله بن غديان | عبد الرزاق عفيفي | عبد العزيز بن عبد الله بن باز |

فتوى رقم (٣٥٦٠) (٢/ ٢٧٤):

س: إن مشايخ الطرق الصوفية منتشرون في الدول ويعطون المريدين عهوداً، وعلى من أخذ العهد ألا يخون أبداً، ويخصصون ليالي للذكر جماعة بأسماء خاصة؛ كالله، أو حي، أو قيوم، أو آه، على هيئة حلقات أو صفوف قياماً أو قاعدين يتمايلون يمنة أو يسرة، ومعهم جماعة يترنمون بأناشيد ومدائح لرسول الله ﷺ وسائر الأنبياء والصالحين، غالباً مع طبل ودفوف ومزامير، وقد يدفع بعض الحاضرين نقوداً تسمى: نُقطة، وأحياناً لا يكون فيه دفوف ولا مزامير ولا نقطة.

ثم إن المنشدين يقولون: مدد يا سيدنا الحسين، مدد يا سيدة زينب، مدد يا سيد يا بدوي، مدد يا جدي يا رسول الله، مدد يا أولياء الله.

وبعض الناس ينذر شاة أو مالاً أو نحو ذلك للسيد البدوي أو الحسين أو السيدة زينب أو غير ذلك، وقد يذبح كبشاً عند ضريح الشيخ المنذور له ويدفع المال المنذور في الصندوق الذي عند ضريح الشيخ، فهل هذه الأمور جائزة أو ممنوعة؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً.

ج: أولاً: كان المسلمون رجالاً ونساءً يعاهدون رسول الله ﷺ ويبايعونه على الإسلام عقيدة وقولاً وعملاً، وقد أمرهم الله تعالى بطاعته في كل ما أتاهم به من القرآن والأحاديث الثابتة عنه، وقرن طاعتهم الرسول ﷺ بطاعته سبحانه، بل جعل طاعتهم إياه من طاعته جل شأنه في كثير من آيات القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، وجعل سبحانه اتباعهم إياه فيما جاءهم به من الكتاب والسنة علامة على محبتهم لله وسبباً لمحبته إياهم ولمغفرته ذنوبهم، فقال جل شأنه: =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣١، ٣٢].

ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه بايع أحداً من أصحابه لا الخلفاء الراشدين ولا غيرهم، أو عاهده على نحو ما يفعله مشايخ الطرق الصوفية من أخذ العهد على مريديهم بأن يذكروا الله بأسماء مفردة معينة من أسماء الله كالله وحي وقيوم، ويتخذوا ذلك ورداً لهم يلتزمونه ويرددونه كل يوم وليلة، لا يتجاوزون تلك الأسماء إلى غيرها من أسماء الله إلا بإذن الشيخ وإلا كان عاصياً للشيخ مسيئاً للأدب معه، وخيف عليه من خدم الأسماء أن يصيبوه بسوء لمجاوزته الحدود.

أضف إلى ذلك أن كل شيخ من مشايخ الطرق الصوفية يحرص جهده على أن يبذر بذور الفتنة والفرقة بين مريديه ومريدي المشايخ الآخرين، حتى فرقوا دينهم وصاروا شيعاً وأحزاباً كل يدعو إلى بدعته ويحذر مريديه أن يوالوا مشايخ الطرق الصوفية الأخرى، أو أن يأخذوا عليهم عهداً، أو ينتقلوا إلى طريقة شيخ آخر... إلى غير ذلك من الإلزامات التي لم ينزل الله بها من سلطان، ولم يشرعها رسوله ﷺ، فصدق فيهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، فإنه لم يعرف عنه أنه ذكر الله بالاسم المفرد مثل: حي أو قيوم أو حق أو الله، ولا أمر بالذكر به أو باتخاذه ورداً يردد كل يوم وليلة، ولم يعرف عنه أيضاً أنه حذر من موالاة المؤمنين بعضهم بعضاً، بل أمر بموالاتهم وحب بعضهم بعضاً، كما مدحهم الله تعالى بذلك فقال: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١].

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**» رواه البخاري ومسلم.

وثبت عنه ﷺ أنه قال: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تحاسدوا** ولا تدابروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخواناً» رواه البخاري ومسلم.

**ثانياً**: بين النبي ﷺ فضيلة الاجتماع لتلاوة كتاب الله ودراسته وتدبره وتفهم معانيه، فقال ﷺ: «**ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله** =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده» رواه مسلم، وبين بعمله مراده بذلك؛ فكان أحياناً يقرأ ويسمعه من حضر من أصحابه ﷺ ليعلمهم كيفية التلاوة والترتيل، وكان أحياناً يأمر بعض أصحابه أن يقرأ حباً منه لسماعه من غيره، كما ثبت عنه ﷺ أنه قال لعبد الله بن مسعود ﷺ: «**اقرأ علي**» قال: **أأقرأ عليك وعليك أنزل؟** قال: «**فإني أحب أن أسمعه من غيري**» فقرأ عليه عبد الله سورة النساء حتى بلغ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] فقال: «**أمسك**» فإذا عيناه تذرفان. رواه البخاري.

وكان يتخولهم بالموعظة خشية السآمة عليهم، ويجلس لهم في المسجد أو غيره لإرشادهم وتعليمهم أمور دينهم، ويلقي عليهم الأسئلة أحياناً؛ تنبيهاً لهم ولفتاً لنظرهم حتى إذا أحضر فكرهم وتشوقوا للجواب ألقاه إليهم، فوقع منهم خير موقع، ووعوه وفقهوه على أحسن حال، كما ثبت ذلك فيما روى البخاري وغيره عن أبي واقد الليثي ﷺ **أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر**، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد، قال: فوقفا على رسول الله ﷺ، **فأما أحدهما فوجد في الحلقة فُرجة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم، وأما الثالث فأدبر ذاهباً، فلما فرغ رسول الله ﷺ** قال: «**ألا أخبركم عن النفر الثلاثة؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فآواه الله، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه**».

وثبت فيما رواه البخاري وغيره أيضاً عن ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها مثل المؤمن، حدثوني ما هي؟**» **فوقع الناس في شجر البوادي**، وقال عبد الله: **فوقع في نفسي أنها النخلة**، ثم قالوا: **حدثنا ما هي يا رسول الله؟** قال: «**هي النخلة**» إلى غير ذلك بما هو تفسير عملي لاجتماع النبي ﷺ بهم على الذكر بأنه تعليم وإرشاد وموعظة واختبار وتلاوة لكتاب الله تلاوة تفهم واعتبار، ولم يعرف عنه ﷺ أنه خصص أياماً وليالي من الأسبوع يجتمع فيها هو وأصحابه على ذكر الله تعالى جماعة باسم مفرد من أسمائه الحسنى قياماً أو قعوداً في حلقات أو صفوفاً يترنحون فيها ترنح السكارى، ويتمايلون فيها تمايل الراقصين طرباً لتوقيع الأناشيد ونغمات المغنين [ودقات] الطبول والدفوف وأصوات المزامير. =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= وبهذا يعلم أن ما يفعله الصوفية اليوم بدعة محدثة وضلالة ممقوتة؛ لقول النبي ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**» متفق عليه.

**ثالثاً**: قول جماعة المنشدين: مدد يا سيدنا الحسين، مدد يا سيدة زينب، مدد يا بدوي يا شيخ العرب، مدد يا رسول الله، مدد يا أولياء الله... إلى أمثال ذلك أشد نكراً وأفحش وزراً؛ فإنه شرك أكبر يخرج قائله من ملة الإسلام والعياذ بالله؛ لأنه نداء للأموات ليعطوهم خيراً، وليغيثوهم ويدفعوا أو يكشفوا عنهم ضراً، وذلك أن المراد بالمدد هنا: العطاء والغوث والنصرة، فكان معنى قول القائل: «مددك يا سيد يا بدوي، مدد يا سيدة زينب... إلخ»: امددنا بعطائك وخيرك، واكشف عنا الشدة، وادفع عنا البلاء، وهذا شرك أكبر، قال الله تعالى بعد أن بين لعباده تدبيره للكون وتسخيره إياه: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣، ١٤] فسمى دعاءهم: شركاً، وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥، ٦].

فأخبر سبحانه بأن المدعوين سواه من الأنبياء والصالحين غافلون عن دعاء من دعاهم ولا يستجيبون دعاءهم أبداً، وأنهم سيكونون أعداء لهم ويكفرون بعبادتهم إياهم، وقال: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ الآيات [الأعراف: ١٩١ ـ ١٩٤]، وقال: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فأخبر سبحانه بأن من دعا غير الله من الأموات ونحوهم لا فلاح له لكفره بسبب دعائه غير الله.

**رابعاً**: نذر الطاعة من ذبح الأنعام وبذل المال في وجوه البر عبادة، لثناء الله تعالى على من أوفى بذلك ووعده عليه الأجر والثواب، قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، وقال: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠] وعلى هذا فمن نذر طاعة لله فقد وجب =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= عليه الوفاء، ومن نذر أن يذبح لغير الله فقد أشرك ويحرم عليه الوفاء، ويجب عليه التوبة من الشرك وفروعه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣] وقال: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ١، ٢].

فعلى المسلم أن يتبع كتاب الله تعالى، ويسير على هدي رسول الله ﷺ، وأن يعبد الله سبحانه بما شرع، ويخلص في الدعاء وسائر أنواع العبادة من النذر له والتوكل عليه واللجوء إليه في الشدة والرخاء.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

**اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**

| عضو | عضو | نائب رئيس اللجنة | الرئيس |
| --- | --- | --- | --- |
| عبد الله بن قعود | عبد الله بن غديان | عبد الرزاق عفيفي | عبد العزيز بن عبد الله بن باز |

السؤال الأول من الفتوى رقم (٥١٥٦) (٢/ ٢٨٥):

س١: ماذا تقولون فضيلتكم في الطرق الصوفية، والموجودة في عصرنا بكثرة مثلاً ؛ كالنقشبندية، والقادرية، وعندنا في المغرب الأقصى: الجيلانية، والتيجانية، والحرقاوية، والوازانية، والدلائية، والناصرية، والعلوية، والكتانية، إلى غير هذا من الأسماء المتعددة، ولكن لما اطلعت على وردهم وجدته تقريباً متشابه؛ لأنهم كلهم عندهم في ورد الصباح مائة من الاستغفار، ومائة من الصلاة على النبي ﷺ بأي صيغة، ومائة من كلمة التوحيد: لا إله إلا الله، وفي المساء مثل ذلك مع إقامة الصلاة في وقتها؛ لأنه شرط واجب لمن أراد أن يأخذ عنهم الورد، لكن بعض العلماء من الإخوان المسلمين قالوا: من عنده طريق صوفي فهو ضال ومبتدع ومشرك؛ لأنه لم يكن في عهد الرسول ولا في عهد الصحابة رضوان الله عليهم أي طريق صوفي ولا ولا، ولهذا أطلب من سماحتكم جواباً شافياً في الموضوع؛ لأن كلمة «مشرك» صعبة؛ لأنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار.

ج١: يغلب في مشايخ الطرق الصوفية التزهد والتنسك والعبادة، ولكن تكثر البدع والخرافات في نسكهم وعبادتهم كذكر الله باسم المفرد «الله - حي - قيوم...» أو ذكره بضمير الغائب مثل «هو - هو - هو...» أو ذكره بما لم =

= يسم به نفسه مثل «آه ـ آه ـ آه...» مع الترنح والركوع والرفع منه والرقص وغير ذلك من الحركات المتكلفة، ومع أصوات مختلفة مصطنعة، ونشيد وتصفيق أو ضرب بما يسمى: الباز أحياناً لضبط نغمات النشيد مع حركات وسكنات أصوات الذكر، وكل ذلك لم يثبت عن النبي ﷺ قولاً ولا عملاً ولا عُرف عن خلفائه الراشدين ولا سائر صحابته ﷺ، بل هو من محدثات الأمور.

وقد ثبت عن العرباض بن سارية ﷺ أنه قال: **وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة وجلت منها القلوب** وذرفت منها العيون، فقلنا: **يا رسول الله، كأنها موعظة مودع فأوصنا**، قال: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة** وإن تأمر عليكم عبد، **وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**» رواه أبو داود والترمذي وقال: «حديث حسن صحيح».

وكذلك القول فيما يسمى ورداً مما ذكر في السؤال من الاستغفار والصلاة على النبي ﷺ؛ فإن ذلك وإن كان جملاً مفيدة، وكان في أصله قربى وعبادة مشروعة إلا إنه لم يثبت عن النبي ﷺ تخصيصه بالصباح ولا المساء، ولا جَعل له في هذين الوقتين عدداً محدوداً لا يزاد عليه ولا ينقص منه، ولا جعل التقرب به عن طريق عهد يأخذه الشيخ على مريده، فكان التزام ما ذكر في التقرب بهذه الأذكار بدعة محدثة، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**» رواه البخاري ومسلم، وفي رواية لمسلم: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**».

لكن من ذكر الله تعالى بصيغ وردت الأحاديث الثابتة فيها بعدد محدد أو في وقت معين فذلك محمود.

مثل ما ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له**، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، **وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا رجل عمل أكثر منه**» رواه البخاري ومسلم.

ومثل ما ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**من قال: سبحانه الله وبحمده في يوم مائة** =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= مرة حطت عنه خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر» رواه البخاري ومسلم، إلى أمثال هذا مما وردت النصوص فيه بتحديد زمن أو عدد، فتحري الزمان والعدد في مثل هذا مشروع ما لم يؤدِّ على كيفية محدثة وإلا كان بدعة مذمومة؛ لما تقدم في صدر الجواب.

وقد تنتهي بهم البدع إلى الاستعانة بالأموات والغائبين في تفريج الكربات، وفي النهوض عند القيام ونحو ذلك فيقعون في الشرك الأكبر، نسأل الله العافية والسلامة من ذلك.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

| عضو | عضو | نائب رئيس اللجنة | الرئيس |
|---|---|---|---|
| عبد الله بن قعود | عبد الله بن غديان | عبد الرزاق عفيفي | عبد العزيز بن عبد الله بن باز |

السؤال الرابع من الفتوى رقم (٣٨٦٧) (٢/ ٢٩٥):

س٤: هل يجوز أن تدعو الله بـ (يا هو) يعني: الله ضميراً مستتراً تقديره: هو الله؟

ج٤: ضمائر المتكلم والخطاب والغيبة كناية عن المتكلم أو المخاطب أو الغائب مطلقاً، فليست أسماء لله لغة ولا شرعاً؛ لأنه لم يسم بها نفسه، فدعاؤه بها تسمية ونداء وذكر له بغير أسمائه فلا يجوز، ولأنه إلحاد في أسمائه بتسميته بما لم يسم به نفسه، ونداء له ودعاء بما لم يشرعه، وقد نهى سبحانه عن ذلك فقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

| عضو | عضو | نائب رئيس اللجنة | الرئيس |
|---|---|---|---|
| عبد الله بن قعود | عبد الله بن غديان | عبد الرزاق عفيفي | عبد العزيز بن عبد الله بن باز |

السؤال الرابع من الفتوى رقم (٦٨٩٨) (٢/ ٢٩٨):

س٤: هل طريقة الذكر الموجودة بين أهل الطرق الصوفية الآن صحيحة أم خاطئة، وهل وردت في السنة؟ وإن كانت واردة فما الأحاديث الدالة على ذلك؛ لأنها تثير مشاكل كثيرة بين الناس؟ =

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

= ج٤: أذكار أهل الطرق الصوفية جماعة بصوت واحد بالترنح والتمايل من البدع المحدثة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**» رواه البخاري ومسلم، وقال ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**» رواه الإمام مسلم في «صحيحه»، ويكفي المسلم التأسي بالنبي ﷺ في أقواله وأفعاله.

وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

**اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**

| عضو | عضو | نائب رئيس اللجنة | الرئيس |
| --- | --- | --- | --- |
| عبد الله بن قعود | عبد الله بن غديان | عبد الرزاق عفيفي | عبد العزيز بن عبد الله بن باز |

**قلت:** وأكتفي بهذا القدر من فتاوى أهل العلم، وأسأل الله أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

**وكتبه**

**عبد الرحمن بن أحمد الجميزي**

**مدينة النبي ﷺ**






* فهرس الآيات القرآنية
* فهرس الأحاديث والآثار
* المصادر والمراجع
* فهرس الموضوعات



# فهرس الآيات القرآنية

# فهرس الأحاديث والآثار

# المصادر والمراجع


- **أبجد العلوم:** لصديق حسن خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
- **الأحاديث المختارة:** لضياء الدين المقدسي، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: ابن بلبان الفارسي:** تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- **الأحكام في أصول الأحكام:** علي بن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.
- **أحكام القرآن:** أبو بكر بن العربي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **أحكام القرآن:** أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.
- **الاعتصام:** لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية، القاهرة.
- **الأعلام:** لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.
- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان: لابن قيم الجوزية،** تحقيق: محمد حامد الفقي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٥٧هـ.
- **ألفية ابن مالك:** محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- **البداية والنهاية:** للحافظ ابن كثير، تحقيق: محمد عبد العزيز النجار، مكتبة الفلاح، الرياض.

- **بغية الوعاة في تراجم اللغويين والنحاة**: جلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**: يحيى بن معين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، الطبعة الأولى.
- **تاريخ ابن الوردي**: عمر بن مظفر بن الوردي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **تاريخ بغداد**: للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- **التاريخ الكبير**: للإمام البخاري، المكتبة الإسلامية، مصورة عن الطبعة الهندية.
- **تاريخ مدينة دمشق**: لابن عساكر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.
- **تتمة الأعلام**: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- **تحفة الطّالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**: لإسماعيل بن عمر بن كثير، دراسة وتحقيق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **تذكرة الحفاظ**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**: لابن الملقن، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.
- **تراجعات العلامة الألباني فيما نص عليه تصحيحاً وتضعيفاً**: جمع أبو الحسن الشيخ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- **تربيتنا الروحية**: سعيد حوّى، ١٩٧٩م.
- **الترغيب والترهيب**: المنذري، دار الفكر.
- **التصريح على التوضيح**: الأزهري، القاهرة، ١٣٠٥هـ.
- **تفسير ابن جرير الطبري**: طبع ونشر: مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٣هـ.

- تفسير الجلال المحلّي: دار الأندلس للطباعة والنشر.
- تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- تفسير القرطبي: للإمام القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ.
- تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية.
- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٥هـ.
- تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال، دار العاصمة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- تلبيس إبليس: لابن الجوزي، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- التلخيص الحبير: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله هاشم يماني، ١٣٨٤هـ.
- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت.
- تهذيب الكمال: للمزِّي، تحقيق: بشّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: الثعالبي، دار المعارف، القاهرة.
- جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر، تحقيق: سمير الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي): للترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي): للترمذي، طبعة بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٠هـ، وبهامشها أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد القرشي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.

- **جمهرة الأمثال**: أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **الجوهر المكنون في الثلاثة فنون**: عبد الرحمٰن الأخضري.
- **حاشية الصبان على الأشموني**: دار الفكر.
- **حلية الأولياء**: لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
- **حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون**: أحمد الدمنهوري، ١٣٧٠هـ.
- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: أحمد بن عبد الله الخزرجي، الطبعة الخامسة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية.
- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**: الخزرجي، الطبعة الأولى، ١٣٠١هـ.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: جلال الدين السيوطي، ١٣١٤هـ.
- **ديوان أبي الحسن علي بن محمد التهامي**: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى**: صنعة أبي العباس ثعلب، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- **ديوان المتنبي**: مع شرحه لعبد الرحمٰن البرقوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **رفع الإصر عن قضاة مصر**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: محمود الآلوسي، دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
- **الزهد والرقائق**: عبد الله بن المبارك المروزي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الزهد والرقائق**: عبد الله بن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **زهر الأكم في الأمثال والحكم**: الحسن اليوسي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- **سؤالات أبي عبيد الآجري**: لأبي داود، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ.
- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**: ابن القاصح، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ، القاهرة.
- **السراج المنير شرح الجامع الصغير**: العزيزي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٢٤هـ.
- **السنن الكبرى**: البيهقي، دار الفكر.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ومكتبة المعارف، الرياض.
- **سنن ابن ماجه**: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٢هـ.
- **سنن ابن ماجه**: محمد بن يزيد القزويني، بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٠هـ، وبهامشها: أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.
- **سنن أبي داود**: تحقيق: عزت عبيد الدعاس، دار الحديث، سوريا، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.
- **سنن أبي داود**: طبعة بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٠هـ وبهامشها: أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.
- **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.
- **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، طبعة بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٠هـ، وبهامشها أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.

- **سنن الدارقطني**: تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، دار المحاسبة للطباعة، القاهرة سنة ١٣٨٦هـ.
- **سنن الدارمي**: تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- **سنن النسائي**: تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ.
- **سنن النسائي**: طبعة بيت الأفكار الدولية، ١٤٢٠هـ. وبهامشها: أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.
- **سير أعلام النبلاء**: للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.
- **السيرة النبوية**: عبد الملك بن هشام الحميري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- **شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة التاسعة، ١٣٧٥هـ.
- **شرح ديوان أبي تمام**: دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- **شرح ديوان عنترة**: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.
- **شرح شافية ابن الحاجب**: رضي الدين الاستراباذي: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- **الشعر النسوي في الأندلس**: محمد المنتصر الريسوني، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.
- **صحيح البخاري**: دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- **صحيح مسلم**: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
- **صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية عشر، ١٤٠٥هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد، دار صادر، بيروت.
- **الفتاوى الحديثية**: ابن حجر الهيتمي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال**: محمد بن عمر بحرق، الطبعة الثانية، ١٣٧٣هـ.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
- **في ظلال القرآن**: سيد قطب، دار الشروق، الطبعة السادسة.
- **القاموس المحيط**: الفيروزآبادي، المكتبة التجارية الكبرى.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لابن عدي الجرجاني، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- **كتاب المجروحين**: لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- **الكتاب المقدس**: طبعة جمعية التوراة الأمريكية.
- **كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع**: أحمد بن حجر الهيتمي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع**: أحمد بن علي بن حجر الهيتمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

- **لسان الميزان**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الثالثة.
- **مجموع الفتاوى**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع: عبد الرحمٰن بن قاسم وولده محمد، وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: عبد الحق بن غالب بن عطية، المجلس العلمي بفاس، المغرب، ١٣٩٧هـ.
- **المدخل**: محمد بن محمد العبدري الفاسي ابن الحاج، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **المدونة الكبرى**: مالك بن أنس، دار صادر، بيروت.
- **المستدرك على الصحيحين**: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- **المستطرف في كل فن مستظرف**: الإبشيهي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- **المستقصى في أمثال العرب**: محمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- **مسند أبي يعلى**: تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون، الطبعة الأولى.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: مؤسسة قرطبة.
- **مشكاة المصابيح**: للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: أحمد بن محمد بن علي الفيومي.
- **المعجم الأوسط**: للطبراني، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، مصر، سنة ١٤١٦هـ.
- **معجم البلدان**: ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- **المعجم الكبير**: للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.
- **معجم المؤلّفين**: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- **المعجم المختص بالمحدثين**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الأولى، مكتبة الصديق، الطائف، ١٤٠٨هـ.
- **معجم المطبوعات العربية**: إليان سركيس، طبعة ١٣٤٦هـ.
- **معجم مفردات ألفاظ القرآن**: الراغب الأصبهاني أبو القاسم، دار الكاتب العربي، ١٣٩٢هـ.
- **المغني**: موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**: ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الموافقات في أصول الشريعة**: لأبي إسحاق الشّاطبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- **مواهب الجليل شرح مختصر خليل**: محمد الحطاب، مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا.
- **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**: إصدار مجلة الحكمة، وليد الحسين وآخرون.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٥م، الطبعة الأولى.
- **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.
- **النشر في القراءات العشر**: محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **نصب الراية**: للزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.
- **النهاية في غريب الحديث**: لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
- **نيل الابتهاج**: التنبكتي، الطبعة الحجرية.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: شمس الدين أحمد بن خلكان، دار الثقافة، لبنان.

# فهرس الموضوعات

الموضوع صفحة